

بين شقي الرحى

أساليب البقاء لدى الأسر الفلاحية المعيشية



إشراف وتحرير

أ.د. محمود عوده

د. أحمد الشافعي

د. سعيد ناصف

د. محمد محيي الدين

د. أممان طولا

د. فتحي أبو العزا

د. محمد مند

بين شقى الرحى

أساليب بقاء الأسرة المعيشية

فى الريف المصرى

إشراف وتحرير

أ. د. د. محمود عودة

د. أممان طولان

د. فتحي أبو العينين

د. محمد منصور

د. أحمد الشافعى

د. سعيد ناصف

د. محمد محى الدين

تقديم

يسعدنا أن نقدم إلى القارئ العربى بعامة والمصرى بخاصة هذا البحث الذى بعد إستجابة علمية للتغيرات التى تجرى على الصعيدين العالمى والمحلى وانعكاساتها على مستوى القرية المصرية بعامة، والفلاحين المعيشين بصفة خاصة.

ويستهدف هذا البحث الكشف عن أساليب تكيف الأسر الفلاحية المعشية، مع الضغوط التى تفرزها التحولات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية على الصعيدين العالمى والمحلى، التوجه الحثيث نحو العولة بأصعدتها المختلفة، وبخاصة الإقتصادية منها، والتوجه الحثيث نحو الإصلاح الإقتصادى والخصخصة، وتحرير الإنتاج الزراعى والعلاقات الإنتاجية الزراعية.

ويأتى هذا البحث فى إطار برنامج التعاون مع المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الإجتماعية CODESRJA ضمن مشروع بحثى كبير على المستوى الأفريقى شمال وجنوب الصحراء يشرف عليه الأستاذ الدكتور أرشى مافيجى. ومن ثم فهو يكتسب أهمية خاصة بوصفه من البحوث الرائدة التى تجرى فى القرية المصرية من منظور أفريقى مقارن.

ولقد سعدت بإدراج مشروع البحث وخطته المفصلة التى تقدمت بها من خلال مركز البحوث العربية ضمن هذا المشروع الأفريقى الكبير، كما سعدت بالعمل المكثف والدؤوب لفترة تتجاوز العامين مع فريق البحث الذى حرصت على تشكيلة من مجموعة ممتازة من الباحثين فى هذا المجال. فقد عملنا معا. بروح الفريق الواحد، وسعدنا بمعاشة الفلاحين البسطاء ومحاولاتهم المبدعة فى التكيف مع المتغيرات الجديدة فى الوجهين البحرى والقبلى، اضافة إلى مجموعة محدودة منتقاة من الباحثين الميدانيين المتميزين، ولا يفوتنا فى هذا

الصدد أن نتوجه بخالص الشكر وعميق الإمتنان إلى مركز البحوث العربية بقيادة الأستاذ حلمى شعراوى الذى لم يتوان عن إتاحة كل ما من شأنه العمل على إنجاز هذا البحث، ماديا ومعنويا، كما نذكر أيضا بالتقدير والعرفان أهالى القرى التى قمنا بدراساتها فى الوجهين البحرى والقبلى على كريم الصناعة وحسن الاستقبال، فضلا عن التعاون الخصب والمثمر من أجل إنجاز مهمتنا البحثية. وفى هذا الصدد أيضا نذكر بكل تقدير واحترام الزميل العزيز والصدى الكريم الأستاذ عبد المنصف حزين عضو مجلس الشعب عن إسنا بمحافظة قنا الذى أصر على استضافة فريق البحث، والباحثين الميدانيين فى منزله العامر طوال العمل الميدانى فى الوجهة القبلى، وفتح أمامنا آفاقا للعمل والإندماج والمشاركة والمعايشة، لم تكن ممكنة بدون دوره وحرصه على مصاحبتنا طوال فترة العمل الميدانى.

والله ولي التوفيق

محمود عودة

مصر الجديدة

ديسمبر ١٩٩٨

بين شقى الرعى

أساليب بقاء الأسرة المعيشية

فى الريف المصرى

دراسة ميدانية

إشراف

أ.د. محمود عودة

د. امان طولان

د. فتحى ابو العين

د. محمد منصور

د. احمد الشافعى

د. سعيد ناصف

د. محمد محيى الدين

المحتويات

رقم الصفحة	
٥	- محمود عودة التقرير النهائي
٣١	- أحمد الشافعى - محمد منصور تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادى
٥٣	- محمد محبى الدين التنظيم الاجتماعى الاقتصادى
١١١	- سعيد ناصف ✓ تقرير حول خصائص الأسرة
١٣٥	- فتحى أبو العنين ✓ ثقافة الكفاف
٢١١	- أمانى طولان الأسرة الفلاحية والإنتاج المعيشى

اسم الكتاب : بين شقى الرحى : أساليب بقاء الأسرة المعيشية فى الريف
المصرى

إشراف : د. محمود عودة

المؤلف : مجموعة من الباحثين

الناشر : مركز البحوث العربية

عنوان المركز : ١٠ / ٨ ش متحف النيل - روضة النيل

تليفون وفاكس : ٣٦٢٠٥١١

E.MAIL arc @ click. com.eg

التنفيذ الفنى : هبة حمدى

الطبعة الأولى

١٩٩٨

رقم الصفحة

- محمود عودة

٥

التقرير النهائي

- أحمد الشافعي - محمد منصور

٣١

تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي

- محمد محيي الدين

٥٣

التنظيم الاجتماعي الاقتصادي

- سعيد ناصف ✓

١١١

تقرير حول خصائص الأسرة

- فتحى أبو العنين ✓

١٣٥

ثقافة الكفاف

- أمانى طولان

٢١١

الأسرة الفلاحية والإنتاج المعيشي

الأسر المعيشية والإنتاج المعيشي وإعادة الإنتاج الإجتماعي في القرية المصرية التقرير النهائي

أ. د. محمود عودة

على الرغم من أن "الإهتمام" السسيولوجى والأنثربولوجى بموضوع الأسرة المعيشية والإنتاج المعيشى فى بنى اجتماعية واقتصادية محددة، تنتمى إلى العالم الثالث غالبا يرجع إلى أكثر من عقدين من الزمان فإن الموضوع مايزال جديرا بالبحث. وبصفة خاصة فى المجتمع المصرى حيث تكاد الدراسات التى طرحت بصورة مباشرة أو غير مباشرة تعد على أصابع اليد الواحدة وتتعاظم أهمية مثل هذه الدراسات، على ضوء الاعتبارات التالية:-

١- إن نمو اقتصاديات العالم الثالث الزراعية، لم يؤد دائما إلى تطور وسائل الإنتاج، وذلك على خلاف توقعات الماركسية الأرثوذكية من ناحية، ونظريات التحديث الغربية من ناحية أخرى. بل إن نقيض هذه التوقعات هو ماحدث بالفعل، فقد ترتب على هذا التحول النقدى والتجارى اختزال وتحطيم "الإنتاج المعيشى وإنتاج الكفاف لدى قطاعات واسعة من الأسر المعيشية فى العالم الثالث.

٢- إن انتشار العلاقات السلعية النقدية فى مجتمعات العالم الثالث وتطورها قد جر وراءه عملية تمايز فى الملكيات وتمايز اجتماعى وطبقى بين الفلاحين، كما أدى أيضا إلى طرد جماهير واسعة خارج أشكال الإنتاج التقليدية وتهميشها وذلك من خلال تقويض تلك الأشكال ذاتها، فالجماعة القروية التقليدية، أو الحياة الفلاحية التقليدية لا تتعرض للتمايز فقط، بل تكاد تنهار بصورة مطلقة لتحل محلها أنماط أخرى.

٣- إن التخطيط للتنمية الذى يفترض سلفا استجابة الفلاحين لقوى السوق (ارتفاع الأسعار وهبوطها) إنما يعكس الأسلوب الكلاسيكى، وهو أسلوب غير صحيح، وينطوى على أبعاد إيديولوجية فى كثير من دول العالم الثالث، حيث أن قسما كبيرا من قوة العمل فى (الأسر المعيشية) مجندة لإنتاج إستهلاكها أى الإنتاج خارج نطاق السوق "الإنتاج المعيشى أو إنتاج الكفاف".

٤- إن قضية تحرير المرأة فى العالم الثالث، شأنها شأن المجتمعات الصناعية، لا تعد فقط قضية "إيديولوجية" أو اجتماعية ثقافية، بل هى أيضا مشكلة اقتصادية بالنسبة لهؤلاء النساء

فى الأسر المعيشية اللائى ينتجن فى اقتصاد خارج الاقتصاد الرسمى أى يتجهن بهدف اشباع احتياجات الأسرة المعيشية.

٥- إن تحديد المشكلات النظرية والعملية التى تمكن من صياغة تصور بنائى محدد عن الأسر المعيشية والانتاج المعيشى وإعادة الإنتاج الاجتماعى والكشف عن بعض ديناميات التداخل والتشابك والتمفصل بين الأنماط المختلفة للإنتاج وبصفة خاصة بين القطاعات المعيشية والسلعية، يمثل خطوة أساسية لتعيين جذور التبعية أو التحول المحيطى Peri-phierisation

(٢)

ليس ثمة شك فى أن الكشف عن خصائص الأسر المعيشية فى إطار الإنتاج المعيشى إنما يلقى مزيدا من الضوء على أنماط الاستهلاك، وخريطة الاحتياجات الأساسية والطرق التقليدية لاشباعها، ومن ثم الأساليب التقليدية والمحلية لإعادة الإنتاج الاجتماعى. وتتضح الأهمية التطبيقية لمثل هذا الهدف فى النقاط التالية:-

١- ثمة قناعة متعاظمة بين المشتغلين بقضايا التنمية فى العالم الثالث بأن على البلدان النامية أن تكتشف أنماطها الخاصة للاستهلاك كامتداد لقيمها الثقافية الخاصة، ومرحلتها الخاصة من التطور بدلا من السعى الأحق نحو المعايير المادية للعالم الغربى ومن ثم تظهر الحاجة إلى محاولة الكشف عن الأشكال التقليدية لمواجهة الاحتياجات الانسانية والتى توجد غالبا بصورة واضحة فى الأسر المعيشية.

٢- لقد أضفى مفهوم الاحتياجات البشرية الأساسية مفهوما محوريا فى استراتيجية التنمية البديلة وتراثها، ويشير هذا المفهوم إلى أن تخطيط الإنتاج والتنمية فى المجتمعات الفقيرة ينبغى أن يكون موجها أساسا نحو تلبية الاحتياجات الأساسية. وإذا كان ذلك يجرى غالبا على نطاق الأسر المعيشية، فإن دراسة هذه الأسر يمكن أن تكشف ليس فقط عن الديناميات التقليدية المحلية لإعادة الإنتاج الاجتماعى، بل عن خريطة الاحتياجات الأساسية

أيضا، والأساليب المحلية لاشباعها ومواجهتها.

(٣)

وعلى ضوء ذلك يمكننا أن نحدد الأهداف العامة لاجراء هذه الدراسة فى القرية المصرية على النحو التالى:

١- الكشف عن أنماط الإنتاج المعيشى، فى علاقاتها بالأسر المعيشية ووظائفها، وذلك من منظور دينامى لتصبح هذه القضية فى سياقها التاريخى، ويرصد ماطراً عليها من تحولات بفعل العوامل الخارجية والداخلية

٢- الكشف عن أنماط التداخل والتمفصل بين الإنتاج للمعيشة والبقاء والإنتاج السلعى من منظور بنائى وتاريخى فى الوقت ذاته، وماينطوي عليه ذلك من تمفصل وتداخل فى بنى الأسر المعيشية ذاتها.

٣- الكشف عن ديناميات تقويض distrtion وتحطيم أشكال الإنتاج الطبيعى والمعيشى ومن ثم تحطيم الأشكال والبنى الاجتماعية المرتبطة به (ومن أهمها الأسر المعيشية) ومن تلك الديناميات على سبيل المثال، (تدخل الدولة القومية National state فى فرض سياسة زراعية إجبارية لمحاصيل التصدير، والمحاصيل النقدية، والضرائب النقدية، والتوريد الاجبارى للمحاصيل (فى حقبة تاريخية معينة)، وتحرير الإنتاج الزراعى (فى مراحل أخرى)، إضافة إلى التحول النقدى للعلاقات الاجتماعية فى إطار الأسر المعيشية، كالمهور وطقوس الوفاة والزواج، والأضحيات والنذور وغير ذلك، والاعتماد المتزايد على السلع الصناعية التى تحل محل المنتجات التقليدية المحلية، ونمو وتطور احتياجات جديدة من خلال تحطيم نسق القيم الاستعمالية على سبيل المثال، الأطعمة الحديثة والمشروبات والملابس وغيرها من السلع الحديثة بوصفها متغيرا رمزيا جديدا عن علاقات القوة.

(٤)

ويمكننا أن نترجم هذه الأهداف العامة إلى عدد من التساؤلات الإجرائية على النحو التالي

أولا - فيما يتصل بالعلاقات الاجتماعية في نطاق الإنتاج المعيشي ، والأشكال الاجتماعية المرتبطة به يمكننا أن نثير التساؤلات التالية بالنسبة لواقع القرية المصرية:-

- ١- ما طبيعة المنتجات التي يتم إنتاجها في مجال المعيشة ونوعية الخدمات التي تقدم ؟
 - ٢- من هم المنتجون المعيشيون ، وما طبيعة الأسر المعيشية في هذا الإطار وما خصائصها ؟
 - ٣- أين يجري هذا الشكل من الإنتاج ؟
 - ٤- ما شكل العمل المستخدم فيه ؟ وهل كافة أشكال الإنتاج المعيشي تعتمد على العمل غير المأجور؟ ما طبيعة العلاقات بين الإنتاج المعيشي ، والأسر المعيشية ، والعمل غير المأجور (العمل العائلي والتبادلي وعمل النساء والأطفال وغير ذلك ؟)
 - ٥- ما طبيعة الوقت الذي ينفق في هذا الإطار ؟
 - ٦- ما طبيعة وسائل الإنتاج المستخدمة؟ ومن الذي يملكها ؟ وهل هي ملكية أم سيطرة وانتفاع؟
 - ٧- كيف تجري عملية التوزيع في إطار الأسر المعيشية ، وكيف تجري عملية الاستهلاك ومن هم المستهلكون؟
 - ٨- هل ثمة توزيع غير عادل للمنتجات في إطار الأسر المعيشية ، وكيف يمكن الكشف عن الأشكال المحتملة للاستغلال في هذا النطاق؟
- ثانيا- فيما يتصل بطبيعة العلاقة بين الإنتاج المعيشي والإنتاج السلعي وأفاقها في التنمية الزراعية.

١- ما مدى اسهام الإنتاج المعيشي في المحافظة على البقاء وفي إعادة الإنتاج الاجتماعي

وإنتاج قوة العمل مقارنة بالإنتاج السلعي ويصفة خاصة في مجال إشباع الحاجات الأساسية ؟

- ٢- هل يمكن تقدير الحجم الكلي للعمل الاجتماعي اللازم للإنتاج المعيشي في إطار الأسر المعيشية ؟ أن العمل في هذه الحالة ينبغي أن يفهم بوصفه كما غير متناه من الأنشطة ؟
 - ٣- كيف تتم فصل articulate علاقات الإنتاج القائمة في نطاق المعيشة والأسر المعيشية مع تلك العلاقات القائمة في نطاق الإنتاج السلعي ؟ (ويمكن أن يحدث مثل هذا التماثل والتداخل في حالة الشخص نفسه الذي يعمل بعض الوقت في قطاع الإنتاج المعيشي ، ويعمل بصورة موسمية في قطاع الإنتاج السلعي كعامل مأجور وذلك بالنظر إلى الجماعات المختلفة والنوع وغير ذلك (عمل النساء والأطفال في مواسم جمع المحاصيل وبخاصة القطن والنباتات الطبية والعطرية وغيرها إضافة إلى أعمالهم في القطاع المعيشي مثلا).
 - ٤- كيف يختلف استغلال العمل المأجور في القطاع السلعي عن استغلال العمل في القطاع المعيشي وبصفة خاصة عمل النساء والأطفال ؟ وكيف يرتبط كل شكل من شكل الاستغلال بالآخر؟
 - ٥- إلى أي حد يستطيع الإنتاج المعيشي أن يكون مستقلا في سياق السوق الداخلي أم تراه يصبح أكثر اعتمادا على الخطط الرأسمالية للعودة (الآلات - السياسية المائية - المخصبات - البذور... الخ)
- وفي مصر قد يخدم تراث الدولة المركزية وتزايد السكان والقيم الاستهلاكية الجديدة كعوامل داخلية لتعميق اتجاهات التبعية في السياسات الزراعية والإنتاج الزراعي المعيشي.
- ثالثا:- فيما يتصل بتحليل الطبقي Class analysis والعلاقات الطبقي Class والعلاقات الطبقي Class + Conscience والوعي الطبقي .

- ١- إذا كان المنتجون الذين يسهمون بنصيب كبير نسبيا في العمل المتصل بالقطاع المعيشي يشتركون في سمات عامة فهل يشكلون طبقة متميزة أم شريحة تتخلل الطبقات ؟ أم

٢- كيف يؤثر الجمع بين العمل فى إطار المعيشة والعمل فى القطاع السلقى على الوعى الطبقي؟

٣- ما طبيعة العلاقة بين المنتجين المعيشيين وغيرهم من المنتجين؟ وبينهم وبين الشرائح strata والطبقات الاجتماعية الأخرى المرتبطة بالانتاج السلقى؟

٤- هل يتمتع المنتجون المعيشيون بوعى خاص بموقعهم على سبيل المثال مما تصورهم الملكية والعمل والانتاج والتوزيع وغير ذلك؟

٥- كيف تدافع الأسر المعيشية عن بقائها وجودها فى مواجهة رأس المال، وتحطيم الإنتاج المعيشى وتدخل الدولة وغير ذلك؟

٦- ماهى أشكال الإغتراب alienation فى إطار الأسر المعيشية والإنتاج المعيشى (على النساء بوصفه عملا مفتربا على سبيل المثال)

٧- ماهى تطلعات الأسر المعيشية؟ وكيف تتطوع هذه التطلعات-aspirations وتنبؤ، وإلى أى حد يمكن تفسير تلك التطلعات على ضوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمنتجين المعيشيين بصفة عامة؟

رابعا :- فيما يتعلق برأس المال والدولة

١- متى يجد رأس المال أن مصلحته فى الحفاظ على استمرار الإنتاج المعيشى والأسر المعيشية؟ ومتى يجد مصلحته فى تحطيمها وتدميرها

٢- كيف يجرى استغلال الأسر المعيشية من قبل رأس المال؟

٣- ما هو دور الدولة فى نطاق الإنتاج المعيشى بصفة عامة؟ وكيف يمكن تعريف الدولة فى هذا الإطار وهل ثمة أنشطة رئيسية لها ترتبط بالانتاج المعيشى، وقطاعاته الاجتماعية؟

٤- كيف تنظر الأسر المعيشية إلى رأس المال والدولة وموقفها منهما؟

(٥)

إن تحقيق الأهداف المحددة، والاجابة عن التساؤلات المثارة فى إطار تلك الأهداف مرهون باستراتيجية تستند إلى الدعائم التالية:

١- إعادة قراءة وتحليل المادة التاريخية الاجتماعية والاقتصادية عن المجتمع المصرى ومن ثم إتاحة الفرصة لتحليل ماكرو سوسيولوجى Macro Sociology يستهدف الكشف عن الديناميات التاريخية للإنتاج المعيشى والأسر المعيشية فى علاقاتها بدور الدولة والاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى والتباين الاجتماعى القروى وتفكك الجماعة القروية وتعاضل القطاع السلقى وأشكاله الاجتماعية على حساب القطاع المعيشى

٢- التحليل الميكرو سوسيولوجى Micro Sociology لحالات قروية تمثل الأنماط المختلفة للمجتمع القروى المصرى والدراسة المتعمقة انثربولوجيا وسوسيولوجيا لنماذج من الأسر المعيشية إضافة إلى الافادة من أساليب البحث الانثربولوجى والسوسيولوجى المختلفة لتعميق فهم طبيعة الإنتاج المعيشى الزراعى وأفاقه.

الأدبيات

تمت دراسة القرية المصرية فى الغالب وفق مناهج الاقتصاد الزراعى من ناحية أو وفق مناهج الأنثروبولوجية التقليدية من ناحية أخرى وقد أثرت عوامل مثل نظام الدولة المركزية ونظام المحاصيل النقدية العالمية خلال القرنين الأخيرين على مدرسية دراسة المسألة الفلاحية فى مصر. ومع ذلك فإن دراسات أكاديمية هامة فى هذا السياق قد تم انجزها مثل أعمال الدكتور محمد دويدار والدكتور حامد عمار... الخ كما تمت دراسات أكثر شمولاً حول علاقة الدولة بالفلاحين مثل أعمال الدكتور محمود عودة (١٩٨٣/٧٢) وأعمال الدكتور أحمد زايد. ما بدأت دراسات أكثر شمولاً بعد ذلك فى إطار المسح الشامل للحياة الاجتماعية وأنماط

الانتاج فى القرى المصرية مثل ذلك المشروع الذى يقوم به المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناينة فى مصر (٩٥/٨٥) وينسقه ويشرف عليه كاتب هذه السطور . وقد اوشك تقريره النهائى أن يظهر إلى حيز الوجود .

وقد مر عملنا الراهن بثلاث مراحل أساسية تمثلت المرحلة الأولى فى عقد حلقات نقاشية حول المشروع والأوراق البحثية المقترحة للانطلاق به إلى حيز التنفيذ ، وقد جرى تركيز ملحوظ على تحديد المفاهيم المتصلة بالبحث بصفة عامة ، وبخاصة مفهوم الأسرة المعيشية والانتاج المعيشى . وكانت الأوراق المقترحة فى المرحلة الأولى تدور حول الموضوعات التالية

١- الاقتصاد الزراعى المصرى ودور الدولة ورأس المال فى علاقاتها بالفلاحين والأسرة المعيشية .

٢- سياسات التكيف الهيكلى ، والثغرات الفعلية والمحتملة فى القرية المصرية ، على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٣- التنظيم الاقتصادى والاجتماعى لحياة الفلاحين وبخاصة فى الأسر المعيشية .

٤- أنماط الأسر المعيشية وخصائصها العامة

٥- أنماط الانتاج والاستهلاك فى الأسر المعيشية وبخاصة دور النساء والأطفال .

ولقد أسفرت المناقشات عن بلورة للخطة العامة للبحث من ناحية ، وتحديد للعناصر الأساسية التى تنطوى عليها الأوراق العلمية من ناحية ثانية .

وفى المرحلة الثانية التى انطوت على مجموعة من الجلسات النقاشية ، جرت بلورة خطة العمل الميدانى التى تمثلت فى الإجراءات التالية .

١- اعداد دليل للعمل الميدانى ، يغطى جميع العناصر التى يدور حولها البحث وأوراقه الأساسية ومصنفاً ومبويًا حول هذه الأوراق بالنظر إلى أهدافها وأشكالياتها

٢- اختيار قرى البحث ، حيث جرى الاتفاق حول اختيار قريتين تقع احدهما فى الوجه البحرى (أبخاص محافظة المنوفية) والثانية فى الوجه القبلى (الترعة محافظة قنا) .

وقد اشتمل العمل الميدانى على دراسة حالة متعمقة لعشرين أسرة من قرية أبخاص وسبع عشرة أسرة من قرية الترعة ، كانت جميعاً تضم أكثر من جيل واحد . ويعيش أغلبها معيشة مشتركة سواء فى الإقامة فقط ، أو الإقامة أو العمل والإنتاج والحيازة والملكية (انظر ورقة د . سعيد ناصف ، وبخاصة الجانب الإحصائى) .

وفضلاً عن دراسة هذه المجموعة من الأسر فى القريتين كانت تجرى مقابلات جماعية مفتوحة مع رؤوس الأسر والعائلات فى القريتين موضوع العمل الميدانى ، إضافة إلى مناقشة لحالات بين أعضاء فريق العمل الميدانى يوماً بيوم من أجل المراجعة والاستبصار واستشراف آفاق التحليل والتفسير والمعالجة النهائية (أشرف كاتب هذه السطور ، وشارك فى العمل الميدانى فى القريتين) .

وبعد الانتهاء من العمل الميدانى ، عقدت عدة اجتماعات لمناقشة وبلورة خطة لتحليل وتفسير وكتابة التقارير الفرعية ، فى إطار رؤية نظرية ومنهجية موحدة ، تستجيب لأهداف البحث العامة والفرعية . وبلورة النقاط والقضايا والأشكاليات التى يدور حولها العمل فى مرحلته النهائية .

ولقد أسفر ذلك كله عن الانتهاء إلى الأوراق العلمية التالية :

١- خصائص الأسرة المعيشية بين الاستمرار والتغير ، وقد أعده د . سعيد ناصف مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس .

٢- التنظيم الاجتماعى والاقتصادى للأسرة المعيشية واستراتيجيات البقاء للدكتور محمد محبى الدين ، استاذ مساعد علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة المنوفية .

٣- دور النساء والأطفال فى الأسرة المعيشية والإنتاج المعيشى للدكتورة أمانى طولان مدرس علم الاجتماع بكلية آداب عين شمس .

٤- تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على الأسرة الفلاحية المعيشية للدكتور أحمد كمال الشافعى ، ومحمد منصور المدرسين بقسم الاجتماع جامعة عين شمس .

٥- ثقافة الكفاف : دراسة ميدانية لبعض قيم الأسرة المعيشية في الريف المصري للدكتور فتحى محمود أبو العينين ، مدرس علم الاجتماع بجامعة عين شمس .

حول تعريف الأسرة المعيشية :-

فى سعيينا لتعريف الأسرة المعيشية ، قمنا بمسح توثيقى للأدبيات . ومن خلال ذلك تم تحديد العوامل المختلفة الداخلة من التعريفات والتي يمكن الاسترشاد بها . ونتج عن هذا المسح تسعة عشر عاملاً مختلفاً استخدمها الدارسون فى تعريف الأسرة المعيشية وصنفت هذه العوامل تحت ثلاثة مجالات رئيسية وهى : الاجتماعية والاقتصادية والايديولوجية . وهى كالتالى :-

العوامل الاجتماعية	العوامل الاقتصادية	العوامل الايديولوجية
١- الإقامة	١- الدخل المنتج	١- الخضوع للقوى
٢- الحجم	٢- العمل غير المأجور	الخارجية
٣- الاشتراك فى نفس الرقعة	٣- الإنتاج السلعى	٢- مستوى الوعى المنخفض
٤- صلات القرابة	٤- العلاقة بالأرض	٣- ايديولوجيا اقتصادية
٥- التماسك الاجتماعى	٥- العمل فى الزراعة	٤- هيمنة الثقافة التقليدية
٦- السلطة الأبوية	٦- العمل خارج الزراعة	
٧- التقسيم النوعى للعمل	٧- الإنتاج للسوق	
	٨- مستوى التكنولوجيا المنخفضة	

ثم حددنا من بين هذه العوامل أكثرها ارتباطاً بالواقع المصرى ، وكانت :- وجود مزرعة للأسرة ، وهيمنة الزراعة ، والإنتاج السلعى ، وغياب العمل المأجور ، والخضوع إلى القوى الخارجية ، وهيمنة الثقافة التقليدية ، والمعيشة تحت السلطة الأبوية ، وتقسيم العمل وفقاً لمعايير تقليدية أو بسيطة (العمر والنوع) ، والانخراط الوقت فى سوق العمل المأجور . وقد تم التعامل مع هذه العناصر على أنها أنماط نموذجية للموضوعات التي يمكن إثباتها فى التطبيق .

دليل العمل الميدانى :-

تكون دليل العمل الميدانى من خمسة أدلة منفصلة قام بإعدادها كل باحث من الفريق . وقد غطت فى صورتها النهائية أربع موضوعات أساسية تفرع من كل منها قضايا متنوعة . تعامل القسم الأول من الدليل مع البيانات الأساسية حول الأسرة المعيشية والتي تضمنت :-

١- حجم وبنية الأسرة المعيشية والخصائص الاقتصادية والديموجرافية لكل من أعضائها .

٢- وصف المنزل واستخدام الأماكن المتاحة وأيضاً أشكال الإقامة

وخصص القسم الثانى للأبعاد الاقتصادية لخصائص الأسرة المعيشية والتي تضمنت :-

١- مزرعة الأسرة وأشكال حيازة الأرض .

٢- أنماط استغلال العمل وطبيعة العمل وتقسيم العمل .

٣- حجم الدخل من الزراعة مقارنة بالمصادر والنشاطات الأخرى .

٤- النشاطات الموسمية والهجرة الداخلية والخارجية .

٥- أنماط الإنتاج : على سبيل المثال : كفاى أو للسوق ، تربية الماشية ، العلاقة بين حجم

المزرعة والسوق أو الميل الكفاى فى علاقته بالمسائل الأخرى ذات الصلة .

٦- مستوى ونمط التكنولوجيا وعلاقتها بنمط الإنتاج والمعرفة بالأسواق الزراعية وركز

القسم الثالث على التنظيم الاجتماعى للأسرة المعيشية وقد تضمن الآتى :

١- السلطة الأبوية وعمليات صنع القرار ، تقسيم العمل ودور كل عضو وعلاقته بالأجيال

فى الأسرة المعيشية ، محددات المكانة والسلطة داخل الأسرة المعيشية ، مصادر الخلافات

داخل الأسرة المعيشية ومسبباتها وصور حلها ، والصراع بين الحداثة والتقليدية .

٢- القوى الخارجية وانعكاسها على الأسرة المعيشية ويتضمن :

أ. النخب السياسية ، القوى المحلية والعالمية مثل : الدولة ومنظماتها المختلفة ، التعاونيات ،

بنك القرية صور التداخل بين البنيات السياسية التقليدية والحديثة، أثارها على الأسرة المعيشية . فضلاً عن ذلك فقد تم التركيز على المقاومة من جانب الفلاحين ضد القوى الخارجية ، أيضاً أشكال التكيف معها .

ب- القوى الاقتصادية : على المستوى المحلى . . وقد تضمن ذلك

١- التجار المحليين واثروهم على الأسرة المعيشية .

٢- القوى الاقتصادية الحكومية المحلية ، المحاصيل البنوك ، التسويق الحكومي للمحاصيل ، دعم الموارد الغذائية

٣- الممولين والسماصرة ومقرضى الأموال .

٤- قوى السوق وتتضمن : التحول إلى النظام السلفى والنظام النقدي وأنماط الاستهلاك التقليدية والحديثة ، وجود الاكتفاء الذاتى وفى المقابل الاعتماد على السوق ، الدور الذى يلعبه السوق فى تراجع وتقويض الاكتفاء الذاتى

٥- الاعباء الضريبية ، الرسوم المحلية والنفقات الرسمية الأخرى .

٦- أنماط العلاقة بالسوق ، ماذا يبيعون ؟ ماذا يشترون ؟ وكيف يتم توزيع ذلك زمنياً ؟

٧- أثر برامج التكيف الهيكلى على التحول الاقتصادى : آثار إلغاء دعم المدخلات الزراعية ، تحرير سياسات الإيجار ، الأثر المتنامى لقوى السوق ، انعكاس كل هذه القوى على الأسرة المعيشية .

٨- أشكال التكيف مع برامج التكيف الهيكلى ، الارتداد إلى الاقتصاد الكفائى ، توظيف مصادر الدخل ، مزاولة إنتاج منتجات غير زراعية .

٩- أشكال المقاومة لبرامج التكيف الهيكلى والمقاومة السلبية .

١٠- الى أى حد تستفيد الأسرة المعيشية من البرامج الحكومية الهادفة إلى تلطيف النواتج السلبية لبرامج التكيف الهيكلى وسياسات الإصلاح الاقتصادى على سبيل المثال : صندوق

التنمية الاجتماعية ، القروض المعاونة ، الضمان الاجتماعى . الصور المختلفة لدعم الحكومة للسلع والخدمات .

وأخيراً ، ركز القسم الرابع على ثقافة الأسرة المعيشية بين التقليدية والحداثة .

١- التواجد المتواصل للثقافة التقليدية كما ينعكس فى

أ- قيم تماسك الأسرة القيمة الاخلاقية للأرض ، قيم العمل الزراعى مقارنة بالأشكال الأخرى من العمل ، والعمل المناجور ، وغير المناجور ، القيم الجماعية والتعاونية فى مواجهة الأخرى الفردية ، قيمة التعليم ، القيم الاجتماعية المرتبطة بالخصوصية . الرجل فى مواجهة المرأة ... الخ

ب- صور المعرفة التقليدية ، وعلى سبيل المثال : الأمثال الشعبية وتجلياتها فى حياة الأسرة المعيشية .

ج- تفضيل الانتاج للاستهلاك فى مقابل الانتاج للسوق ، القيم المرتبطة بالانتاج والاستهلاك .

د- ماهى الأشياء التى يعتبر استهلاكها أساسياً والأخرى التى يعتبر استهلاكها ترفيهاً .

هـ المعرفة بالسلع الاستهلاكية الحديثة ، وحدود استهلاكها من قبل افراد الأسرة المعيشية والتحديات التى تواجه الأسرة المعيشية .

و- وأخيراً ، ماذا تفعل الأسرة المعيشية من المناسبات المختلفة ، الميلاد ، الوفاة الختان ، الكوارث ، الزواج وماشابه ذلك .

العينة

تم اختيار قريتين لتنفيذ العمل الميدانى . أولى هاتين القريتين هي " أبخاص . وأبخاص قرية قديمة فى وسط الدلتا تابعة لمركز الباجور فى محافظة المنوفية . تبعد القرية مسافة مائة

كليوا مترا عن القاهرة أو ستة كيلو مترات شرق عاصمة المركز تبلغ مساحة الزمام الإجمالي للقرية حوالي ٤٢٨ فدان . كما يبلغ التعداد الإجمالي للسكان ٥٠٠٠ نسمة ، مما يحقق كثافة عالية على الأرض .

الحيازات صغيرة في غالب الأمر ، حيث لا تزيد عن خمسة أفدنة . المحاصيل التي تزرع هي المحاصيل الكفائية التقليدية مثل القمح والذرة والبرسيم ، فضلا على ما يزرعه الفلاحون إلى جانبها من خضروات .

القرية الثانية هي " الترة " ويرجع تاريخها إلى زمن الفراعنة . وهي تقع في مركز اسنا على مسافة سبع مائة كيلو مترا جنوب القاهرة وسبعة عشر كيلو مترا عن عاصمة المركز . وعلى الرغم من عدم وجود بيانات عن حجم السكان لدينا ، إلا أننا نؤمن أنها أكبر من القرية الأولى . وعلى كل الأحوال فإن حيازات الأرض في القرية أكبر من تلك السائدة في ابخاص ، ويتضمن ذلك توزيع غير متكافئ للأرض بدرجة أكبر . وقد قرر الاخباريون من القرية ان ٨٠٪ من السكان لا يملكون أى مساحة من الأرض . ولذلك فقد تكون سوق عمل زراعى واسع في القرية .

تتخط القرية بالكامل في زراعة قصب السكر والمحاصيل التجارية ، كما تزرع المحاصيل الكفائية على الهامش . وكنتيجة لذلك ، تختلف علاقة كل من القريتين بالسوق بشدة .

وبعد انجاز العمل الميدانى ثم اعداد التقارير الخمسة ولنعرض الآن لبعض العناصر الرئيسية التى عالجتها الأوراق المختلفة ، وفقا لترتيبها المشار اليه .

أولا:

استهدف التقرير الذى أعده الدكتور سعيد ناصف عن خصائص الأسرة المعيشية بين الاستمرار والتغير ، الكشف عن السمات والخصائص العامة التى تميز الأسرة المعيشية فى القرية المصرية ، وبخاصة تلك الخصائص الشائعة فى قريتى الدراسة مقارنة بتلك الآخذة فى الأفول والتغير ، وذلك استنادا الى مفهوم الأسرة المعيشية الذى جرت مناقشته والاتفاق عليه وصياغته اجرائيا كما أسلفناه .

ولقد حاول الباحث أن يتتبع العوامل المرتبطة باستمرار بعض هذه الخصائص والظروف المتصلة باختفاء عناصر أخرى أو خصائص أخرى :

ولقد جرت هذه المحاولة استنادا الى تحديد لمجموعة من العناصر على النحو التالى :-

- حجم الأسرة المعيشية : عدد الأجيال داخل الأسرة - الحالة التعليمية لأعضاء الأسرة المعيشية والإقامة المشتركة - نوعية الملكيات والحيازات وتوزيعها . أشكال وأنماط الملكية السائدة وأشكال العلاقة بالأرض (المشاركة - الإيجار ، الملك ، الرهن ، وغيرها) طبيعة العمل السائد فى الأسرة (العمل الجماعى - العائلى - العمل المأجور) نمط السلطة واتخاذ القرارات الخاصة بالعمليات الزراعية - نمط السلطة فى الأسرة - مصادر الدخل الأساسية للأسرة المعيشية - شكل الإنتاج السائد ومدى علاقته بالاستهلاك أو السوق .

ولقد استندت الدراسة الى تحليلات كيفية من ناحية - تحليلات كمية من ناحية أخرى ، وكشفت هذه التحليلات عن أن التحولات التى يشهدها المجتمع المصرى بعامة والريف المصرى بخاصة لا تجرى فقط على الصعيدين الاقتصادى والسياسى ، بل أنها تخترق أيضا الصعيدين الاجتماعى والايديولوجى ، ومن ثم فهى تنعكس بصورة أو بأخرى على أوضاع الأسرة المعيشية الريفية وخصائصها . وعلى الرغم من ذلك فإن تأثير هذه التحولات تباين من مجتمع ريفى إلى آخر وفقا لموقعه الايكولوجى ودرجة عزله أو اتصاله فقلد كشفت البيانات الميدانية ان الأسرة المعيشية على مستوى قريتى الدراسة تنقسم بمجموعة من العمليات والخصائص العامة التى تعبر عن استمرار النمط العائلى والمعيشى متداخلا ومتجاورا مع أنماط أخرى حديثة . ورغم ذلك . فإن حجم هذه الخصائص ورسوخها تختلف من قرية إلى أخرى ، فهى تتجه فى قرية الوجه البحرى الى التحول بالاندثار بمعدل أسرع من قرية الوجه القبلى وذلك بفعل انتشار التعليم وارتفاع معدلات الهجرة الداخلية الخاصة والتوظيف فى القطاع الحكومى فضلا عن تفتت الملكية بعد ذلك .

أما العناصر التى ما تزال مستمرة ويصفها خاصة فى قرية الصعيد ، فإن الورقة تفسرها على ضوء سيادة القيم الاجتماعية التقليدية التى تدعم التماسك الاجتماعى والعمل الجماعى

المشترك فضلا عن القيم الخاصة بالزواج الداخلى الأمر الذى يحافظ على الملكية ، وقيمة الأرض ، وغياب دور المرأة فى الحياة العامة فى مقابل تعاظمه فى الحياة المنزلية. ورغم هذه الفروق والتباينات فإن الورقة تؤكد استمرار نمط الأسرة المعيشية الريفية لوحدة تنقسم بدرجة ملحوظة من الاكتفاء الذاتى بما تعبر عن استمرار أنماط وعلاقات قبل رأسمالية فى الريف المصرى ، وإن هذه الأسرة مازال تنطوى على عناصر ومقومات إعادة انتاج لمواجهة تحديات السوق وقواه .

ثانياً وفى تقرير الدكتور محى الدين بعنوان التنظيم الاجتماعى الاقتصادى للأسرة المعيشية واستراتيجيات البقاء* نجد أولاً معالجة نظرية تستجيب لجلسات الحوار النظرى وتناصير مفهومات البحث ورؤاه ، وهى الجلسات التى انطلق العمل من خلالها . وتركز هذه المعالجات على حوار مع التراث العملى المتصل بالأسرة المعيشية فى إطار العلاقات الدولية والنظام الدولى الراهن مقارنة على الصعيد النظرى بين مجتمعات افريقيا الفلاحية جنوب الصحراء ومجتمعات الشرق الأوسط مستندة فى ذلك الى الدراسات بالأعمال الميدانية التى عالجت الأسرة المعيشية فى هذه البلدان . ومن ثم تطرح تساؤلا رئيسيا حول طبيعة التنظيم الاجتماعى والاقتصادى الذى تطوره الأسرة المعيشية من أجل الاستمرار فى الحفاظ على كيانها فى ظل التغلغل المتعاظم لنمط الانتاج الرأسمالى فى الريف المصرى ، وتستمد أصولها النظرية من فكرة تفصل الاساليب الانتاجية . ومن ثم تفترض ان الأسرة المعيشية الفلاحية تجد نفسها فى موقف تتأرجح بين قطبين احدهما الاستقلال عن السوق وهو الأمر الذى اذا ماحققته بنجاح فإنه يشكل تهديدا حقيقيا للنظام الرأسمالى ، وثانى هذين القطبين يتمثل فى خطر التحول الكامل للفلاحين المعيشيين بيروليتاريا من خلال نجاح قوى السوق ونمط الانتاج الرأسمالى فى التغلغل الى الأسرة المعيشية من ثم تدميرها .

وانطلاقا من الهدف العام لهذه الورقة الذى يدور حول مدى استمرارية الأسرة المعيشية فى ظل التغلغل الرأسمالى المتعاظم تضع مجموعة من التساؤلات على النحو التالى :

١- ماهى الآليات التى تلجأ الأسرة المعيشية الى الاعتماد عليها من أجل البقاء .

٢- مادور الحراك المكانى بأشكاله المختلفة .

٣- مادور الأشكال المختلفة للتعاون والتبادل ، سواء فى الانتاج أو الاستهلاك أو القيم الثقافية .

٤- كيف تتباين الأساليب التى تلجأ لها الأسرة المعيشية لدعم موقفها لمواجهة آليات السوق ، وماهى الظروف التى يجرى فيها تبنى استراتيجيات بعينها وهجر أخرى .

٥- ماهى الأدوار التى يقوم بها أفراد الأسرة المعيشية وكيف يتم التوفيق والموازنة بين المصالح المتعارضة لأعضائها وكيف توظف الأسرة المعيشية أعضائها لدعم موقفها .

٦- كيف يتم اتخاذ القرارات الأساسية داخل نطاق الأسرة المعيشية وماهى دوافع الأفراد للقبول أو الرفض وما أثار ذلك عليهم من ناحية ، وعلى الأسرة المعيشية كوحدة من ناحية أخرى .

ومن الملاحظ ان هذه الأهداف والتساؤلات تدور جميعا حول طبيعة تنظيم الأسرة المعيشية لحياتها اقتصاديا واجتماعيا من أجل الاستمرار فى البقاء .

وتطرح الورقة معالجة مختصرة لمنهج البحث (ككل) بصفة عامة مقدمة بعض البيانات المستقاة من الاحصاءات العامة من ناحية ، ومن العمل الميدانى من ناحية أخرى .

ثم تطرح معالجة للتطورات التى طرأت على السياسة الزراعية فى مصر فى الحقب المختلفة . ومايمكن أن تسفر عنه التطورات الحديثة فى الاقتصاد المصرى ، والتوجه نحو الخصخصة والليبرالية من أثار تنعكس على السياسة الزراعية والاقتصاد الزراعى بصفة عامة وهو فى هذا العرض ينحون نحو المقارنة مع نتائج بعض الدراسات عن افريقيا جنوب الصحراء .

لقد حاولت هذه الدراسة أن تعرض لبعض اساليب تكيف الأسرة المعيشية فى قريتين مصريتين مع التغيرات الناجمة عن إعادة استدراج مصر فى النظام العالمى الجديد من خلال مايعرف بسياسات التكيف الهيكلي . وكشفت فى تحليلها النظرى للأدبيات الراهنة فى علم

الاجتماع الريفي عن الافتقار الى نظرية حول مجتمعات الشرق الاوسط الريفية بصفة عامة، وعن عدم قدرة الاتجاهات النظرية الراهنة عن استيعاب مفهوم الأسرة المعيشية كوحدة لتحليل هذه المجتمعات وفهم الكيفية التي يتم بها تنظيم عملية الانتاج والتداول على مستوى الأسرة المعيشية . وان ثمة حاجة ملحة الى تبني مفهوم الأسرة المعيشية كوحدة لتحليل المجتمعات الريفية من خلال وضعها في اطار نظرية تفصل الأساليب الانتاجية والتأكيد على ضرورة التمييز بين فكرتي نمط الانتاج وشكله ، واخيرا تحليل التقسيم النوعي للعمل .

كما تشير الورقة في معرض تحليلها لتطور السياسات الزراعية على مدار السنوات الثلاثين الاخيرة الى وجود اتجاه مضطرد للتحول نحو اقتصاد السوق بحيث اصبحت العوامل الاقتصادية هي العوامل الفاعلة من حين يتراجع دور العامل السياسي بما يعنى تراجع دور الدولة في حماية صغار الحائزين . . . ومن المتوقع ان تقضى هذه السياسات الى زعزعة علاقة الأسرة المعيشية بالارض الزراعية في قريتي الدراسة كما يهدد بصورة مباشرة امكانات استمرار هذه الأسرة في البقاء في شكل التنظيم الاجتماعي السائد حاليا ، حيث لوحظ ان معظم الأسر التي تحوز اقل من خمسة افدنة تحوز الجانب الاكبر منها بالايجار . وهو الشكل التشريعي الذي سينتهي العمل به هذا العام ليحل محله تشريع جديد يربط العلاقة الايجارية بالقانون المدني العادي .

وتكشف الدراسة فضلا عن ذلك عن درجة هائلة من المرونة التي تتمتع بها الأسرة المعيشية لتقسيم العمل . فوفقا لقوة العمل المتاحة لدى هذه الأسر وطبيعة البناء القمعي السائد تجرى اعادة تخصيص قوة العمل عبر منظومة النوع، بحيث يصبح من الممكن ان تلعب المرأة دورا في العملية الزراعية أو أدوارا منوطة بالرجال كما هو الحال في قرية الوجه البحري ، كما يصبح من الممكن للذكور ان يؤدوا ادوارا عرفت تاريخيا بأدوار النساء كما هو الحال في قرية الوجه القبلي .

كما كشف التحليل عن أن جميع هذه الأسر تتبنى استراتيجيات متعددة للحفاظ على قدرتها الانتاجية من بينها الانخراط المؤقت في سوق العمل المأجور دون انقطاع العلاقة بالعمل

الزراعي بغض النظر احيانا عن مستوى التعليم والمهن الرئيسية التي يمارسها اعضاء هذه الأسرة، والاعتماد على عمالة الاطفال والعمل المأجور وان كانت معظم أسر الدراسة تسعى الى تقليل الاعتماد على هذا العنصر الاخير الى ادنى حد ممكن . وكشفت الورقة اخيرا عن أن الأسرة المعيشية في القريتين تواجه تحديات هائلة في محاولتها اعادة انتاج نفسها، بعضها يرجع إلى السياسات الاقتصادية العامة وبعضها ذا طابع ايدولوجي او ثقافي .

لقد كانت الأسرة المعيشية على نحو ماتشير الورقة هي العصب الرئيسي للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي في الريف المصري. وتأتى التطورات الحديثة أو الراهنة في الاقتصاد المصري والعالمي لتضع امكانية استمرار هذا الشكل التنظيمي موضع تساؤل وتطرح عليه تحديات ملحة. فهل سيشهد الريف المصري انهيار هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي، أم ستنجح هذه الأسر من خلال ما اظهرته من مرونة وقدرات عالية على التكيف والبقاء والاستمرار؟

ان اجابة عن هذا السؤال سوف تعتمد على عوامل عديدة ومتباينة اقلها من منطقة الى اخرى في الريف المصري فقد تلعب علاقات القرابة القوية في الصعيد دورا محددا في امكانية حصول بعض الأسر على حق زراعة الارض واستغلالها في ظل شروط مختلفة للعلاقة بينها وبين الملاك. وقد يفضى ذلك في المناطق التي تخللت فيها هذه العلاقات القرابية بدرجة كبيرة كالوجه البحري والدلتا الى حركات مقاومة فلاحية من المتوقع ان تكون محدودة النطاق والاهمية.

ثالثا: وفي ورقتها عن دور النساء والاطفال في الأسرة المعيشية تطرح الدكتورة امانى طولان رؤية تحليلية لدور النساء والاطفال تستند الى ثلاثة محاور أساسية: أ- المحور الاقتصادي ب- المحور الاجتماعي ج- المحور الثقافي .

وتركز فيما يتصل بالمحور الاقتصادي على دور النساء والاطفال في العملية الانتاجية وفي الحياة الاقتصادية للأسرة المعيشية في مجملها ، سواء اتصلت هذه الحياة الاقتصادية

بالانتاج الزراعى أو بالانتاج المنزلى، وتبرز الأدوار الاقتصادية للنساء والأطفال ومكانهم فى تقسيم العمل، سواء فى عمليات الانتاج الزراعى أو التداول فضلا عن الأدوار الاقتصادية المنزلية. وتؤكد الورقة فى هذا الصدد تعاظم دور المرأة فى الانتاج المنزلى عامة والعمل المنزلى بخاصة فى الريف المصرى، سواء فى قرية الوجه البحرى أو قرية الصعيد . وتعطى تفاصيلاً للأعمال المنوطة بالنساء والأطفال مبرزة بعض التباينات بين القريتين.

وفى المحور الاجتماعى تركز الورقة حول الأبعاد الاجتماعية لعملية تقسيم العمل النوعى والعمرى وأوجه التشابه والاختلاف فى معايير تقسيم العمل بين الوجهين البحرى والقبلى ، كما تعرض فى هذا الصدد أيضاً تحليلاً لعملية اتخاذ القرارات سواء مما يتصل بالحياة الاقتصادية الخارجية أو الداخلية والتباين الاجتماعى فى سلطة اتخاذ القرار ، ووضع المرأة فى هذه العملية مقارنة بين الأوضاع فى قريتى الدراسة . حيث تبرز الفوارق الأساسية المتمثلة فى التهميش الكامل للدور الخارجى للمرأة فى صعيد مصر (فى السوق، والعمل الزراعى، وغير ذلك) الى المدى الذى يقوم به الرجال بأعمال هى تقليدياً منوطة بالنساء فى الوجه القبلى من أجل أبعاد المرأة عن الحياة العامة أو الظهور .

وتنتهى الورقة الى معالجة للقيم الثقافية التى تركز التمايز النوعى ، والتى تؤكد تقسيماً نوعياً للعمل يرتبط أكثر ما يرتبط بقيم تقليدية ، وينعكس بالتالى على وضع المرأة فى الأسرة وموقعها من اتخاذ القرار ودرجة فاعليتها أو تهميشها .

رابعاً : وفى ورقتهما عن تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على الأسرة الفلاحية المعيشية يستهدف الدكتور احمد الشافعى والدكتور محمد منصور الكشف عن آثار هذه السياسات على الأسر المعيشية ورصد استجابة هذه الأسر لبرامج الإصلاح الاقتصادى من خلال طرح مجموعة من التساؤلات على النحو التالى :

١- ماهى الآليات التى تتبناها الأسرة المعيشية للاستقلال أو الاندماج فى علاقاتها بالقوى الخارجية المتمثلة فى السوق والسياسات الاقتصادية ، والدولة وسياساتها .

٢- ما حجم تعامل هذه الأسر مع السوق ، وما أشكال هذا التعامل .

٣- ما أساليب وأشكال تكيف هذه الأسر مع السياسات الجديدة وما أشكال مقاومتها لهذه السياسات .

٤- اذا كانت بعض الدراسات قد برهنت عن ان تخلق الدولة عن بعض التزاماتها ازاء الطبقة الوسطى والدنيا قد اسهم فى دعم الروابط العرقية والدينية والقبلية فى محاولة لتجاوز هذا الفراغ . واذا كانت روابط الجيرة والعمل الجماعى والتبادل والمجاملة وغير ذلك فى القرى والاحياء الشعبية قد برهنت على امكانية المواجهة الجزئية للمشكلات الناجمة عن تقليص دور الدولة فى السياسة الاجتماعية ، فالى اى مدى يمكن لهذا النمط من الأسرة المعيشية الفلاحية ان يقاوم هذه التطورات وان يتكيف معها ؟ وكيف يمكن دعمه وتشجيعه والاعتماد عليه فى رسم استراتيجية تنموية بديلة فى الريف المصرى فى ظل الاندماج المتعاظم فى النظام الدولى الجديد؟

وفى محاولة الاجابة عن هذه التساؤلات اتجهت الى معالجة العناصر التالية :

أولاً : حجم تعامل الأسر المعيشية مع السوق . وأشكال هذا التعامل، والعوامل المسئولة عن تفاوت وتباين شدة العلاقة فى السوق، مثل حجم الحيازة أو الملكية وطبيعة العمل السائد فى الأسرة وشكل تقسيمه والأدوار المختلفة لأعضاء الأسرة .

ثانياً : محاولة الكشف عن آليات وأشكال محاولات استغلال الأسرة المعيشية من القوى الخارجية فى مواجهة ضغوط الاستدماج على الصعيدين الاقتصادى والسياسى . وكشفت فى هذا الصدد عن ان علاقة قطاع كبير من الأسر المعيشية بالمؤسسات المدنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية محدودة جداً وتكاد تكون محصورة فى المشاركة فى العملية الانتخابية أو تسجيل المواليد أو استخراج الشهادات والبطاقات الرسمية أو غير ذلك .

ومن أبرز ما كشفت عنه الورقة محاولة احياء أشكال من التضامن الاجتماعى التقليدى ، وتنشيط نمط الانتاج المعيشى بوصفها ميكانيزمات دفاعية تتبناها الأسر المعيشية فى مواجهة قوى السوق . وذلك بهدف تقليل الاعتماد على السوق الى حده الأدنى .

ثالثاً : توضح الورقة ان ثمة اتجاهات عامات بين الحالات المدروسة من الأسر المعيشية

للتحليل على سياسات الإصلاح الاقتصادي من أجل البقاء والاستمرار وذلك من خلال العودة الى الزراعة التقليدية المعيشية والانتاج الطبيعي والمنزلي ، بينما يخفت بصورة ملموسة اتجاه المقاومة الصريحة .

خامسا

وفي ورقته بعنوان " ثقافة الكفاف " دراسة ميدانية لبعض قيم الأسرة المعيشية في الريف المصري ، يستهدف الدكتور فتحى ابو العينين محاولة الكشف عن القيم السائدة لدى أسر الانتاج المعيشى في قريتي الدراسة وبخاصة القيم المتصلة بمجالات العمل والانتاج والاستهلاك والأسرة والتنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعى ، وكذلك القيم المتصلة بعلاقات التكامل والمعاملات . اذ يفترض ان هذه المجالات هي التي يمكن أن يظهر فيها بجلاء تأثير طرق وأساليب استجابة الأسر المعيشية لما تتعرض له من اقتحامات متتالية من جانب أليات السوق وقواه ، ويشمل هدف التقرير ايضا السعى نحو الكشف عن صور الاتساق وصور التوتر والتناقض بين هذه القيم ومحاولة تفسير طبيعة القيم وما فيها من اتساق أو توتر في ضوء التكوين الثقافى للقرية المصرية . ومن ثم تطرح الورقة تساؤلات حول قيم العمل منها مايدور حول مدى اعتماد الأسرة المعيشية على العمل الأسري الجماعى ، ومعايير تقسيم العمل داخل الأسرة وموقفها من العمل التعاوني التبادلي مع الأسر الأخرى ، وظروف ممارسة هذا الشكل من العمل ، وظروف الاعتماد على العمل المناجر ، ومدى ممارسة أعضاء الأسرة لأعمال أخرى غير زراعية ، وطبيعة هذه الاعمال ودرجة تقدير الأسرة لها واعتمادها عليها . وفيما يتصل بالتساؤلات المثارة حول قيم الانتاج والاستهلاك تركز الورقة حول النظرة الى الأرض والحرص على حيازتها وامكانات التمسك بها ، وأدوات العمل وتقدير الأسرة للأدوات التقليدية أو الحديثة ، ونظرة الأسرة الى المحاصيل النقدية أو التقليدية والى الانتاج المنزلي ، وتصور أعضاء الأسرة لاحتياجاتهم ومدى اعتمادها على انتاجها الذاتى فى مقابل السوق في اشباع هذه الاحتياجات .

وفيما يتعلق بالقيم العائلية تركز الورقة على السلطة فى الأسرة وعملية اتخاذ القرار فى

المواقف المختلفة؛ في الزراعة ، الزواج ، ومعايير اختيار زوجة الابن وطبيعة العلاقة بين الام وزوجات ابنائها المقيمت معها ، ومدى حرص الأسرة على المعيشة المشتركة والترابط العائلى وكيفية مواجهتها لما يهدد هذا الترابط وحول قيم التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعى تأثير الورقة تساؤلات حول الاعضاء المؤثرين فى عملية التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعى من انجاب الذكور والاناث والموقف من ضبط الانجاب والطابع العام لعملية الضبط الاجتماعى فى القرية والمؤسسات الأكثر فاعلية فى هذه العملية . وأخيرا تتناول الورقة حول قيم التكافل الاجتماعى والمعاملات مركزة على طبيعة المواقف التي تظهر فيها هذه العلاقات والصور التي تتخذها ومدى ميل الأسرة المعيشية لها والمناسبات التي تتجلى فيها .

وتسعى الورقة الى الاجابة عن تساؤلاتها هذه انطلاقا من محاولة بلورة ومناقشة اطار نظري يستند الى تحليلات ودراسات سابقة سواء علي صعيد أساليب الانتاج أو التكوين الثقافى أو التطور الاجتماعى الثقافى فى الريف المصري من ناحية . والى المادة الميدانية التي جمعت فى اطار مشروع البحث من ناحية أخرى . ولقد نحت نحوا مقارنا بين القريتين .

الخلاصة ان هذه الورقة تلفت النظر الى اهمية البعد الثقافى عامة والقيمي خاصة فى فهم الاوضاع التاريخية والمعاصرة لنمط الانتاج المعيشى فى الريف المصري وذلك انطلاقا من تصور دينامى للأسرة المعيشية باعتبارها وحدة للتحليل . وليس بوصفها نظاما سلبيا أو ساكنا فى مواجهة ما يشهده المجتمع المصرى وقطاعاته الريفية من تغيرات تاريخية .

والورقة تنظر الى اقيم أعضاء الأسرة المعيشية فى الريف المصرى والتي توجه أفعالهم فى مختلف المجالات بوصفها نتاجا لظروف تاريخية ممتدة ، ولتكوين اجتماعى واقتصادى تشكل على نحو خاص . وهذه القيم تبدو فى بعض المواقف كوسائل للوصول الى غايات ، وفى مواقف أخرى تبدو كأهداف تسعى الأسرة المعيشية للوصول اليها ، وقد يظهر بعضها كوسائل وغايات فى الوقت نفسه . وفى جميع المجالات تجسد القيم عنصرا رئيسيا من عناصر ثقافة الكفاف التي يعاد انتاجها فى الوقت الذى تعيد فيه الأسرة المعيشية انتاج ذاتها فى ظل ظروف متغيرة .

ويتفق الباحث في ذلك مع مذكره (جورج شتاوت) من أن الأسرة المعيشية تحافظ على وظائفها الضرورية كماءى وكماذا ايا كان بناؤه وعلى الوجود العضوي من ناحية وتطور نسقا (مؤسسا ومحددا اجتماعيا). ويضيف الكاتب أو الباحث الى ذلك، ان هذا النسق محدد ثقافيا ايضا. ويكشف الباحث عن ان الحياة الراهنة للأسرة المعيشية تنقسم بقدر من التوتر والازدواجية والتناقض. فالنمط المعيشى الفلاحي فى مصر يجمع بين قيم متباينة، عمل زراعى تقليدى، وعمل فى قطاعات مدينية حديثة، عمل اسرى جماعى وعمل مأجور، أدوات عمل تقليدية وأدوات حديثة، محاصيل تقليدية ومحاصيل تجارية، سلطة أبوية وسلطة ذكورية، زواج داخلى، والتزامات عائلية ومعيشية مشتركة، واجهة منزلية من نتاج المراكز الرأسمالية، وبيع ومقتنيات من الأسواق، وتعامل مع أجهزة الدولة (جمعيات زراعية، بنوك... الخ) وسلطة بارزة للتقاليد، الاعراف وكبار السن، وميل بازغ للاستقلال عن العائلة الممتدة، وانتاج من أجل الاكتفاء الذاتى، ونزاعات حول التوزيع والاستهلاك، ومغامرات لتجاوز حدود الكفاف، مع وضع ما كشف عنه العمل الميداني من فروق بين قريتي الدراسة موضع الاعتبار فى مدى قوة او ضعف هذا العنصر القيمي أو ذاك.

ومن الجدير بالذكر ان وجود قدر من الازدواجية والتوتر بين هذه القيم والممارسات المتداخلة لاتنفى السمة العامة التى تغلب على الأسرة المعيشية وهى السمة التقليدية. ومن ثم فان شيوع ثقافة تقليدية يظل عنصرا مميزا للأسرة المعيشية.

وهكذا نستطيع ان نقول ان الأوراق الخمسة التى قدمت فى اطار هذا المشروع البحثى قد استجابت الى حد كبير للأهداف العامة التى وضعت له. وانه يهمنى ان نشير فى النهاية الى ان طابع العمل فى هذا المشروع كان طابعا جماعيا على الرغم من الاستقلالية فى اعداد الأوراق. فقد استندت هذه الأوراق جميعا الى خطة عامة موحدة، وإلى فعالية موحدة، وإلى قاعدة واحدة من المعلومات جرى جمعها من خلال عمل ميداني موحّد. ولايبقى لنا الا ان نشير فى النهاية الى أن هذه الدراسة رغم سعيها الى الشمول والعمق لا تمثل سوى خطوة أولى فى فهم ظاهرة الأسرة المعيشية فى الريف المصرى بصفة خاصة وفى ريف الشرق الأوسط وافريقيا شمال الصحراء بصفة عامة، نأمل ان يتلوها خطوات اخرى على نفس الطريق، والله الموفق.

تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على الأسرة الفلاحية المعيشية

د. أحمد الشافعي

د. محمد منصور

تمهيد

مع مطلع الثمانينيات شهدت الأقطار النامية أزمات اقتصادية واجتماعية خانقة بسبب لتأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية . وفى خريف عام ١٩٨٢ نشبت أزمة الديون الخارجية التى كانت سبباً فى تحفظ المؤسسات المانحة على تقديم قروض جديدة للأقطار النامية .
الم تتخذ إجراءات هيكلية من شأنها التأثير على اقتصادياتها بما يخدم أهداف تلك المؤسسات.

وقد واکب ذلك مشكلات اقتصادية عديدة واجهتها تلك الأقطار مع مطلع الثمانينيات ،
تفاقم مشكلة البطالة ، والتضخم واتساع الفروق الطبقيّة . وتدهور مستويات المعيشة .. الخ
خلال تلك الفترة روجت المؤسسات المالية لوجهة نظر مؤداها أن السبيل المتاح أمام الأقطار
نامية لسد فجوة مواردها المحلية ، ليس هو القروض الخارجية ، وإنما هو الاستثمارات
أجنبية الخاصة ، وأن على هذه الأقطار أن تخلق مناخاً استثمارياً مواتياً يعتمد على آليات
سوق، أو ما أطلق عليه صندوق النقد الدولى والبنك الدولى " برامج التثبيت والتكيف
هيكلى " .

وقد تطلبت هذه البرامج تطبيق « حزمة » أو مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية
المؤسسية فيما يتعلق ببرامج الاستثمار والتجارة الخارجية وسياسة العدالة والأجور، وسعر
لصرف، وسعر الفائدة ، والموازنة العامة للدولة ، والأطر القانونية لإدارة النظام الاقتصادى ..
لخ .

ومن خلال تلك البرامج وماتضمنته من آليات حدثت تغيرات ضرورية فى مجال إعادة
توزيع الثروة والدخل القوميين لصالح القطاع المحلى والأجنبى، وسلب تدريجياً من الدولة ذلك
لجزء من الفائض الاقتصادى الذى كانت تستند إليه فى دعم استقلالها النسبى، والمحافظة
على التوازنات الاجتماعية .

وتجمع الدراسات على أن سياسات الإصلاح الاقتصادى أو برامج التثبيت والتكيف

الهيكل قد أحدثت تأثيرات متفاوتة وإن كانت تميل عموماً إلى التحيز الرأسمالي الأجنبي والمحلى ولا تدعم بالقدر اللازم مصالح العمال وصغار الفلاحين والمهشين. وتشير الدراسات إلى تفاوت ردود الأفعال الفردية والجماعية إزاء برامج التكيف الهيكلي، وتجمع الدراسات على أن أكثر ردود الأفعال درامية وعنفاً هي مظاهرات الطعام التي شهدتها العالم الثالث في أواخر السبعينيات والنصف الأول من الثمانينات. وقد صاحب هذه المظاهرات في منطقة الشرق الأوسط مذبحة إسلامياً كاسحاً بدءاً من مصر وتونس والجزائر والمغرب وصولاً إلى الأردن والسودان، وكان هذا المد تعبيراً عن رفض أو صعوبة التكيف مع برامج الإصلاح الاقتصادي أو التكيف الهيكلي.

وفيما بين مظاهرات الطعام والتكيف مع برامج الإصلاح الاقتصادي تفاوتت ردود أفعال الشرائح الطبقية المختلفة. ففي الريف أجمعت الدراسات على أن موقف كبار الملاك قد تحسن نتيجة تعديل العلاقة الإيجارية، وإلغاء التسعير الحكومي للحاصلات. وخفض الضرائب على الشركات بحيث استطاعت هذه الشريحة الطبقية تحقيق إنجازات هامة في مجال المكننة. وشراء المزيد من الأراضي الزراعية والاستثمار في نشاطات أخرى.

بينما إزداد موقف صغار الملاك سوءاً نتيجة لإلغاء الدعم وخاصة دعم مستلزمات الإنتاج، وزيادة أسعار الطاقة، والنقل والحرمان من القروض الميسرة، وتعديل العلاقة الإيجارية للحائزين.

وإذا كانت استجابات التكيف والتعايش والمرونة هي الأكثر شيوعاً بين الناس في مواجهة برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي والخصخصة. فإن بحثنا الراهن يهدف إلى محاولة الكشف عن آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي أو برامج التكيف الهيكلي على الأسر الفلاحية المعيشية، ورصد ردود أفعال هذه الأسر المعيشية تجاه برامج الإصلاح الاقتصادي أو التكيف الهيكلي وذلك اعتماداً على التحليل الاجتماعي المتعمق للحالات المدروسة من الأسر الفلاحية المعيشية في قريتي الدراسة. وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :-

١- ما آليات اندماج وآليات استقلال هذه الأسر المعيشية عن القوى الخارجية الممثلة في

السوق والدولة ؟

- ٢- ما حجم تعامل هذه الأسر المعيشية مع السوق ؟ وما أشكال هذا التعامل ؟
- ٣- ما آليات وأشكال تكيف هذه الأسر المعيشية مع سياسات الإصلاح الاقتصادي أو التكيف الهيكلي ؟ وما آليات وأشكال مقاومتها لهذه السياسات ؟
- ٤- إذا كانت البحوث والدراسات قد برهنت على أن تخطى الدولة عن بعض التزاماتها إزاء الطبقتين الوسطى والدنيا، قد أسهم في تدعيم الروابط العرقية والدينية والقبلية في محاولة لتجاوز هذا الفراغ الاجتماعي، وإذا كانت روابط الجيرة والعمل الجماعي في القرى والاحياء الشعبية قد برهنت على إمكانية المواجهة الجزئية للمشكلات الناجمة عن تقليص أو إلغاء الدعم على السلع والخدمات الجماهيرية، فإلى أي مدى يمكن تشجيع هذا النمط من الأسر الفلاحية المعيشية باعتباره النمط الذي يمكن الاعتماد عليه في رسم استراتيجية تنموية في الريف المصري في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي أو التكيف الهيكلي ؟

أولاً : حجم تعامل الأسر المعيشية مع السوق وأشكال هذا التعامل

أوضح التحليل المتعمق للحالات المدروسة عن أن نمط وشكل العمل السائد في محيط الأسر المعيشية هو الشكل العائلي، وأن ليس ثمة تخصصاً أو تقسيماً للعمل الزراعي، فجميع أفراد الأسرة وبخاصة الذكور يعملون جنباً إلى جنب في مزرعة الأسرة، وأن العمل يتم تحت إدارة ورعاية وإشراف رب الأسرة " الوالد أو الأخ الأكبر غالباً " وقد أكد ذلك بعض الحالات بقولها " مافيش عندنا خيار وفقوس، إللى بيقدر على حاجة بيعملها على طول "، " إحنا بنشتغل كلنا مع بعض يعنى العمل مساعدة ومشاركة وحسب وقت كل واحد ".

وثمة إجماع بين الأسر المعيشية على أن العمل الزراعي والإنتاج الحقل والمزلي هي المصادر الأساسية والرئيسية لدخل الأسرة، وإن كانت هناك مصادر أخرى للدخل تمثلت في مرتبات بعض الموظفين من أبناء الأسرة الذين يقيمون مع الأسرة في حياة عائلية مشتركة،

بالإضافة إلى الدخل المتولد عن تجارة المحاصيل الزراعية والمحسوب وبيع الماشية والمشاركة عليها، وبعض الحرف الأخرى .

وثمة إجماع بين الأسر المعيشية المدروسة على أن الإنتاج يتم أساساً بهدف الاستهلاك وسد احتياجات الأسرة في المقام الأول « إنتاج معيشي » . وذلك راجع بطبيعة الحال إلى صغر حجم الحيازة، حيث كشفت الدراسة عن أن معظم ملكيات هذه الأسر المعيشية تقع في الشريحة الصغيرة والمتوسطة - صغار ومتوسطى ملاك - فغالبية هذه الأسر تحوز أقل من ٣ أفدنة، ومن ٣- إلى أقل م ١٠ أفدنة، ونادراً ما توجد أسرة معيشية تملك أو تحوز أكثر من عشرة أفدنة .

إن سيادة نمط الملكيات الصغيرة والمتوسطة في قرىتي الدراسة يحول دون تحقيق تراكم رأسمالي كبير أو فائض اقتصادي للأسرة المعيشية يمكن الاعتماد عليه في تطوير عملية الإنتاج في الطريق الرأسمالي ، وبالتالي تسهيل تفكك هذا الشكل من الأسر المعيشية، بل كشفت الدراسة الميدانية ودراسة الحالات عن أن العكس صحيح تماماً فسيادة نمط الملكيات الصغيرة والمتوسطة قد أسهم في تدعيم هذا الشكل من العمل والإنتاج العائلي . وحيث اتضح أن هذه الأسر المعيشية لا تلجأ في أغلب الأحيان إلى العمل المأجور، بل تعتمد بصفة أساسية على قوة عمل أفرادها في مجال العمل الزراعي والحقل وذلك لمواجهة ارتفاع تكلفة الإنتاج، ومن ثم استمرار شكل العمل والإنتاج العائلي على مستوى هذه الأسر المعيشية بشكل عام . ويمكن الزعم بأن هذه الأسر المعيشية تعتمد على العمل العائلي غير المأجور كميكانيزم دفاعي لمواجهة آليات السوق وآليات التطور الرأسمالي في الزراعة .

ومما يؤكد ذلك ما أكدت عليه الحالات المدروسة من قرىتي الدراسة، حيث أشارت ١٣ حالة من الحالات المدروسة في كل من قرية ابخاص محافظة المنوفية وقرية ترعة ناصر محافظة قنا إلى أن الموظفين من أبناء هذه الأسر المعيشية يشاركون في العمل الزراعي بشكل عائلي ويقومون بدور واضح في العمل الزراعي والعمليات المرتبطة بجانب أعمالهم الحكومية أو بجانب وظائفهم . كما أن الأطفال يقومون ببعض الأعمال المرتبطة بالعمل الزراعي وبخاصة في

المواسم الزراعية والاجازات المدرسية كزراعة الماشية وتوصيل الغذاء للآباء في الحقول . ورغم اشتراك جميع الأسر المعيشية المدروسة في خاصية أن الإنتاج يتم أساساً بهدف الاستهلاك المنزلي والعائلي وسد احتياجات الأسرة أولاً إلا أن هناك درجات من التعامل مع السوق الخارجي تختلف وتباين بين قرية الدراسة في الوجه البحري وقرية الدراسة في الوجه القبلي وذلك باختلاف نمط التركيب المحصولي . وحجم الحيازة ، وعدد الأبناء أو عدد أفراد الأسرة ، وعدد الموظفين في كل أسرة . وفيما يتعلق بحجم الأسرة المعيشية أشارت البيانات الإحصائية إلى أن متوسط حجم الأسرة المعيشية في قرى الوجه القبلي بصفة عامة وقرية الدراسة (ترعة ناصر) بصفة خاصة أكبر من متوسط حجمها في قرى الوجه البحري (قرية ابخاص) .

فتشير البيانات إلى أن هناك حوالي خمس عشرة أسرة معيشية في قرية ابخاص محافظة المنوفية يتراوح عدد أفرادها ما بين أقل من عشرة أفراد إلى خمسة عشرة فرداً، وأن هناك خمس أسر معيشية فقط يتراوح عدد أفرادها ما بين خمسة عشرة فرداً وخمسة وعشرين فرداً . في حين بلغ عدد الأسر المعيشية التي يتراوح عدد أفرادها ما بين عشرة أفراد وثلاثين فرداً في قرية ترعة ناصر بقنا حوالي أربع عشرة أسرة معيشية من جملة عدد الأسر المعيشية المدروسة والبالغ عددها سبع عشرة أسرة ، وكان عدد الأسر المعيشية التي زاد عدد أفرادها عن خمس وأربعين فرداً في قرية الترعة حوالي ثلاث أسر معيشية .

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه كثير من الدراسات الميدانية التي أجريت عن خصائص الأسرة المعيشية (١)

انخفاض متوسط حجم الأسرة المعيشية في قرى الوجه البحري مقارنة بقرى الوجه القبلي يمكن تفسيره في ضوء نتائج الدراسة الميدانية ودراسة الحالات بأن قرى الوجه البحري بصفة عامة وقرية ابخاص بصفة خاصة ترتفع فيها معدلات التوظيف الحكومي والعمل في الوظائف الحكومية الرسمية ، إضافة إلى ارتفاع معدلات التعليم وارتفاع المستوى التعليمي على

مستوى القرية والهجرة الداخلية والخارجية بشكل عام بالإضافة إلى التطوع في القوات المسلحة ، أضيف إلى ذلك ضيق المساحة وصغر حجم الملكيات الزراعية وشبرع غط الملكيات الصغيرة والمتوسطة ، الأمر الذي يؤدي إلى تفتيت الملكية ومن ثم الاتجاه إلى الانفصال أو العزلة العائلية أو الإقامة في حياة منفصلة لكثير من أبناء الأسرة المعيشية الواحدة . وذلك على عكس ما هو شائع في قرى الوجه القبلي بصفة عامة وقرية الدراسة (ترعة ناصر) بصفة خاصة ، حيث تبين من الدراسة الميدانية ودراسة الحالات أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في متوسط حجم الأسرة المعيشية نتيجة ارتفاع متوسط حجم خيابة الأسرة من الأراضي الزراعية وحيث يسود غط الخيابات أو الملكيات المتوسطة والكبيرة .

ففي قرية ابخاص محافظة المنوفية تشير البيانات إلى أن ٢٥٪ من عدد الأسر المعيشية المدروسة تقع ملكياتها في فئة الخيابات الصغيرة والقرمية (فدان فأقل " حوالي خمس أسر معيشية " بينما تنعدم هذه الشريحة أو هذه الفئة من الأسر المعيشية في قرية ترعة ناصر محافظة قنا . كما تبين أن هناك حوالي تسع أسر معيشية في قرية ابخاص يبلغ متوسط حجم ملكياتها من فدان - ثلاثة أفدنة ، في حين كانت هناك أربع أسر فقط في قرية ترعة ناصر بمحافظة قنا تقع ملكياتها في فئة من فدان - ثلاثة أفدنة .

وتبين من الدراسة أن عدد الأسر المعيشية التي تملك ما بين ٣ - أكثر من عشرة أفدنة في قرية ترعة ناصر بمحافظة قنا حوالي ١٢ أسرة معيشية من جملة عدد الأسر المدروسة منها حوالي ٤ أسر معيشية تملك أكثر من عشرة أفدنة ، في حين بلغ عدد الأسر التي تملك عشرة أفدنة فأكثر في قرية ابخاص محافظة المنوفية حوالي ٦ أسر معيشية فقط من جملة عدد الأسر المعيشية المدروسة ، مما يدل على أن غط الملكية الشائع في قرية ابخاص هو غط الملكيات الصغيرة والقرمية بالإضافة إلى الملكيات المتوسطة . بينما اتضح أن غط الملكية الشائع في قرية الترعة هو غط الملكيات المتوسطة والكبيرة .

كما يؤكد على أن درجات التعامل مع السوق الخارجى تختلف وتباين بين قرية الوجه

البحرى وقرية الوجه القبلى باختلاف غط التركيب المحصولى ، وحجم الخيابة ، وعدد أفراد الأسرة المعيشية ، وعدد الموظفين في كل أسرة . أما عن شكل هذا التعامل مع السوق الخارجية وحجمه ، فيمكن القول إن الأسر المعيشية المدروسة في قرى الدراسة تتعامل مع السوق الخارجية من خلال بيع جزء من المحصول الفائض عن حاجة الأسرة . أو بعض المنتجات المنزلية كالبيض والسمن والجبن أو بعض الطيور والماشية واستبدال هذه السلع أو المنتجات بسلع ومنتجات أخرى ضرورية للاستهلاك المعيشي للأسرة أو استخدام عائدات بيع هذه المنتجات في شراء مستلزمات الإنتاج الزراعى كالأسدة والمبيدات والبذور أى الإنفاق على عملية إعادة الإنتاج الزراعى ، أو في حالات تجهيز الأراضي للزراعة وفي بعض المناسبات التى تحتاج إلى سيولة نقدية أو مبالغ مالية كبيرة كحالات الزواج أو بناء المنزل أو سداد الإيجار أو المشاركة على الماشية .

وقد أكد ذلك كثير من حالات الدراسة بقولهم « لو عوزنا حاجة من السوق ذى الشاى والسكر والصابون والحاجات اللى مش يمكن تتوفر عندنا نقوم نبيع شوية غلة أو سمنة أو بطتين ونشترى اللى إحنا عايزينه من السوق » . : لو الفلوس كانت شريحة في غير المواسم أو فيه مناسبة محتاجة فلوس نبيع شوية من المحصول أو نطلع عجلة السوق " .

وقد كشفت الدراسة عن الأسر المعيشية المدروسة في قرية « ابخاص » محافظة المنوفية تتعامل مع السوق الخارجى بشكل أكثر من الحالات المدروسة من قرية « ترعة ناصر » محافظة قنا ، ويعود ذلك إلى اختلاف غط التركيب المحصولى ، وحيث يسود غط المحصولات التقليدية بشكل أكثر في الوجه البحرى مما يؤدي إلى وجود سيولة نقدية مستمرة طوال العام من خلال بيع جزء من فائض المحاصيل في السوق ، بالإضافة إلى مرتبات الموظفين من الأبناء ، بينما في محافظات الوجه القبلى ، فإن المحصول الرئيسى هو محصول القصب « محصول نقدى » يتم بيعه نقدياً لشركة السكر في نهاية الموسم دفعة واحدة ومن ثم يمثل المصدر الأساسى لإيجاز المناسبات الرئيسية للأسرة المعيشية في الوجه القبلى (حالات الزواج - بناء المنزل - شراء أراضي - شراء مستلزمات الإنتاج --- الخ) وقد ذكر على لسان بعض الحالات ما يؤكد

ذلك « القصب عندنا هو المحصول الأساسي وبعد كده كلها محاصيل مش ثابتة زى الحبوب والبقوليات، وساعات شوية طماطم، لكن القصب هو الأساسي وهو اللي دخله بيصرف على الزراعة الثانية وعلى حاجات البيت اللي بنشترها من السوق طول السنة».

وثمة عامل آخر من عوامل تفاوت حجم التعامل مع السوق الخارجية بين قريتي الدراسة ويتمثل في أن المرأة في الوجه القبلي غالباً لاتخرج من المنزل ولا تشارك في العمل الزراعي أو العمل الحقل، وإنما يتركز دورها في الإنتاج الطبيعي المنزلي بشكل مكثف مما يقلل من اعتماد الأسرة على التعامل مع السوق الخارجية إلى أقل درجة ممكنة، عكس المرأة في الوجه البحري والتي غالباً ماتشارك في العمل الحقل والزراعي وفي معظم العمليات الزراعية بجانب دورها في الإنتاج المنزلي.

لقد كشفت الدراسة الميدانية والتحليل المتعمق للحالات الدراسة في الوجه القبلي عن أن زراعة القصب وهو محصول نقدي بالأساس، لم تغير من نمط أو شكل الأسر المعيشية، ولم يؤد زراعته إلى تحلل هذه الأسر، أو اندماجها بشكل أوسع مع آليات السوق الخارجية أو إلى القضاء على أشكال التضامن التقليدية. بل نستطيع أن نزعم أن القيم التقليدية للتضامن قد ظلت أكثر فاعلية، بل تم استثمار قوى السوق المثلثة في المحصول النقدي «القصب» في دعم الأشكال التقليدية للتضامن. وعلى الرغم من الارتفاع النسبي في مستويات التعليم وبخاصة تعليم الإناث في قرى الوجه القبلي بصفة عامة وفي قرية ترعة ناصر بشكل خاص في السنوات القليلة الماضية إلا أن القيم الاجتماعية والثقافية التقليدية التي تدعم التحيزات والفروق النوعية مازالت موجودة وتعمل بفاعلية في مجال توزيع الأدوار والمهام في محيط الأسرة المعيشية.

فقد تبين من الدراسة انعدام مشاركة النساء في العمل الزراعي الحقل ويقتصر دورهن على العمل داخل المنزل وعدم قيامهن بأى أعمال خارج المنزل حتى شراء حاجات الأسرة ومستلزماتها من السوق أو من خارج المنزل يعتبر من مهام الرجال والأطفال في الغالب.

أما النساء فيقتصر دورهن في ممارسة أعمالهن بشكل جماعي داخل المنزل كإعانة الماشية والطبوع والقيام بالإنتاج كمنتجات الألبان فضلاً عن الأعمال المنزلية الأخرى المرتبطة بمنزل الأسرة المعيشية.

ثانياً : آليات وأشكال اندماج واستقلال الأسر المعيشية عن القوى الخارجية ، الدولة والسوق مثلاً،

كشفت الدراسة الميدانية والتحليل المتعمق للحالات المدروسة من قريتي الدراسة عن أن ثمة إجماع بين الحالات المدروسة على أن علاقاتهم بالمؤسسات الحكومية الرسمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية تكاد تكون معدومة ، أو محصورة في الأولاد بأصواتهم في الانتخابات أو تسجيل المواليد أو استخراج الشهادات والبطاقات والأوراق الرسمية المتعلقة بشؤون حياتهم الخاصة.

فقد ذكر على لسان إحدى الحالات «بتوع مجلس الشعب دول قطيعة تقطعهم مانعرفهمش إلا أيام الانتخابات وس بعد كدة أدى وش الضيف، ياخويا ساعة الانتخابات بيقوا شاغلين مبيوسة يعنى بوس على طول ، وبعد الانتخابات نروح في الرجلين ، وإحنا علينا نصقف وخلاص، قالوا قبل الانتخابات هنعمل لكم مشروع ميه وتليفونات وبعد كدة ماحدش شاف وشهم وأدى وش الضيف» .

وأجمعت الحالات المدروسة من الأسر المعيشية في قريتي الدراسة على أنها لاتعرف شيئاً عن الصندوق الاجتماعي والضمان الاجتماعي أو أى برامج حكومية في الريف فقد ذكر على لسان إحدى الحالات "إحنا مانعرفش لا صندوق اجتماعي ولا دياولو ، ، إحنا نعرف الناس العطالة اللي قاعدين على المصاطب بس".

وثمة إجماع بين الحالات المدروسة من الأسر المعيشية في قريتي الدراسة على الموقف المعادي للسياسات الحكومية في مجال الزراعة ، كسياسات بنك القرية ودوره في إعانة تطوير عمليات الإنتاج الزراعي ووضع العراقيل أمام الفلاحين في الحصول على مستلزمات الإنتاج

الزراعى من بذور وأسمدة وكىماويات ومبيدات بالإضافة إلى الطابع البيروقراطى المسيطر على هذه المؤسسات الحكومية والذي يحول دون الاستفادة الكاملة من خدماتها فمن وجهه نظر الحالات المدروسة من الأسر المعيشية أن البنك أصبح يقوم بوظيفة المرابين وتجار السوق السوداء، فاهتمامه بتسليف الفلاحين القروض، إنما الهدف منه هو الربح والحصول على فوائد مرتفعة وهذه الفوائد تشكل عبئاً على كاهل الأسر المعيشية وبخاصة تلك الأسر التى تقوم بتأجير الأراضى من الملاك فتزداد أعباؤهم مابين سداد الإيجار والإنفاق على عمليات الإنتاج الزراعى وسداد فوائد البنك لذلك فكثير من هذه الأسر تلجأ إلى زراعة محاصيل تقليدية فى مواجهة قوى السوق الخارجى.

إن كثيراً من الأسر المعيشية تشعر بأن القروض ذات الفوائد المرتفعة " ٢٠-٢٢٪ " إنما تشكل تهديداً مباشراً لاستمرارية المزرعة العائلية، نظراً لأن البنك يقرض بضمان الأرض والماشية، كما أن هذه القروض ليست موجهة إلى مشروعات استثمارية تؤمن عملية الإنتاج الزراعى وتطور منها، بل موجهة أساساً ضد مصالح الأسر المعيشية عموماً والفلاحين خصوصاً فقد ذكر على لسان إحدى الحالات " البنك ما يهوش الزراعة ولا المصالح لكن همه يسلف فلوس ولو بالقوة ويأخذ فوايد ويس، البنك يحب يدى لك الفلوس عشان عنده فلوس عاوز يشغلها، لكن ياحلو لو أتأخرت عن الدفع يحجز على الأرض أو يحول الشيكات للمحكمة". وفيما يتعلق بعلاقة الأسر المعيشية بالجمعية الزراعية فقد اتضح أن هذه العلاقة تتسم بالتناقض، فمن ناحية ترى الأسر المعيشية فى الجمعية الزراعية ميزة توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة وجودة عالية ومن ناحية أخرى ترى فيها قيداً على إمكانية تحقيق ربح أعلى عند تسويق المحصول.

ورغم ما كشف عنه كثير من الدراسات السابقة من سلبية ارتباطات بنظام التسويق التعاونى والجمعيات الزراعية، إلا أن الاتجاه العام الآن بين الحالات المدروسة فى قريتى الدراسة يؤكد على أن هذه الجمعيات فى ظل النظام الاشتراكى " الفترة الناصرية " كانت تمثل

الحد الأدنى من حماية الدولة للمزارعين.

ويؤكد ذلك ما ذكر على لسان إحدى الحالات بقولها « زمان كنت أجيب الكىماوى بـ ٢٥ جنيه، دلوقتى بأشتره بـ ٢٠٠ جنيه يعنى الشيكارة العلف كانت بـ ٧ جنيه دلوقتى بـ ٣٥ جنيه وعلف تعبان مافيش فيه ترة، الجمعية زمان كانت تدى العلف مدعم وعلى الرأس والسماد والتقاوى كانت كويسة وجديدة ونوع حلو رخيص والعلف كان كسب أخضر يجيب سمن ولبن كثير، دلوقتى مافيش علف كويس وكل حاجة غالية نار، المهم عندى دعم حاجات الزراعة لكن اللى فى البندر بهمهم حاجات الأكل والشرب والسكن، الفلاح النهاردة بيزرز يعنى تعبان يشتغل بالزراعة عشان يقدر يعيش، لأن كل حاجة غليت والمحصول بيغلى بنفس النسبة، يعنى أردب الغلة بقاله ٥ سنين بسبعين جنيه ».

وإذا كانت الدولة بمؤسساتها فى الريف كانت تقوم بتقديم خدمات ملحوظة مثل إمداد المزارعين بالبذور والكىماويات والأسمدة والأعلاف الجيدة ذات الأسعار المناسبة، فإن كثيراً من الأسر المعيشية الآن لا تفضل التعامل مع المؤسسات الحكومية فى الريف وبخاصة الجمعية الزراعية وبنك القرية، نظراً للتعقيدات الإدارية والبيروقراطية وارتفاع أسعار الفوائد وعدم جودة البذور والأسمدة وارتفاع أسعارها، وذكر على لسان إحدى الحالات « أنا يهمنى اللى فلوسه جاهزة لكن الجمعية عاوزة أوراق ودوشة، بس الجمعية فيها ميزة أن السماد والتقاوى نوعه أحسن ومضمون وسعره أرخص، والتاجر فلوسه جاهزة ويمر عليك وببذل لك ذى ما أنت عاوز ».

إن تناقض موقف الأسر المعيشية تجاه الدولة ومؤسساتها فى الريف يمكن تفسيره بالمزاوجة والجمع بين العناصر الاشتراكية والعناصر الرأسمالية فى أيديولوجية الدولة.

ويمكن الزعم بأن أشكال التضامن الاجتماعى التقليدى تزداد بزيادة درجات التحرر الاقتصادى والخصخصة وأن نمط الإنتاج المعيشى يلعب دوراً هاماً كميكانيزم دفاعى فى مقاومة قوى السوق بحكم كونه يقلل إلى أدنى حد ممكن من التعامل مع قوى السوق الخارجية. وقد ذكر على لسان بعض الحالات ما يؤكد ذلك « الواحد همه النهاردة يزرع الحاجة اللى البيت عايزها عشان ما يحتجش فلوس يشتري بيها حاجة من السوق ومواد التموين

الثانية وكمكان بنخزن تقاوى المحصول اللى جاي من محصول السنة دى عشان مانضطر إن إحنا نشترها من السوق إحنا بنرى فى البيت طيور عشان مانشترش لحمه ، يمكن كل ٣ شهور لما نشترى لحمه من السوق ، وكمكان دلوقتى بنزرع شوية خضار ، وقلقاس ويصل وقاصوليا عشان ناكل منها ونبيع الباقي فى السوق ونسدد ثمن الإيجار أو شوية برسيم بنبيعها فى السوق ونصرف على حاجات البيت اللى ممكن نشترها من برة».

إن أشكال التضامن الاجتماعى التقليدى تبرز وتظهر بوضوح بأشكال مختلفة فى كل من الريف والحضر لمواجهة سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلي «جمعيات النقود - خدمات المساجد - المستوصفات الخيرية - جمعيات دفن الموتى - موائد الرحمن».

إن قوى وعناصر التضامن الاجتماعى والاقتصادى التقليدى الممثلة فى الأسر الفلاحية المعيشية ذات تأثير فعال عن تأثير سياسات الإصلاح كما إن تأثيرها يفوق تأثير المحصول النقدى الرئيسى فى الوجه القبلى «القصبة».

وفيما يتعلق بقانون العلاقة بين المالك والمستأجر الجديد :

ثمة آراء رفع الإيجارات وعدم تجاوز الدولة فى ذلك حدود وإمكانيات المستأجرين، وهناك من يطالب بضرورة تطبيق القانون وتنفيذه بأسرع وقت ممكن فقد ذكر على لسان بعض الحالات «القانون ده كويس عشان كل واحد يعرف حجمه ، يعنى الباشا يبقى باشا والفلاح يبقى فلاح والأمور تتعدل زى زمان، لأن المالك ساب الأرض للفلاح عطف عليه أو قلعه فى ويمزاجه ، ولما القانون كان مع المؤاجر المالك ماكنش قادر يبص لأرضه والمؤاجر كان بيعامله على أنه بيشتغل القانون عنده ويقول مالكنش عندى إلا الإيجار ذى القانون ما بيقول، أهلى دارت الأيام وكله بالقانون برده».

بينما يرى آخرون أن القانون الجديد فيه ظلم فادح للمستأجرين وسوف يكون له آثار مدمرة وخطيرة فقد ذكر على لسان إحدى الحالات «القانون ده كلام فارغ والحكاية دى مش هتعدى على خير لأن المثل بيقول ياسارق قوتى يناوى على موتى ، يعنى أرجع تانى أشتغل أنا وعبالى أجرى عند المالك، العدل إن الإيجار يبقى مشاركة بين المالك والمستأجر أو يرفعوا الإيجار شوية مش يطرده».

وأياً كانت الاختلافات بين الأسر المعيشية حول هذه القضية المطروحة على الساحة الآن فإننا نرى أن هذه الاختلافات فى تفسير القانون وفى الموقف منه ، إنما ترجع بالأساس أو تعكس اختلاف المواقع الطبيعية للحالات المدروسة من الأسر المعيشية ما بين ملاك ومستأجرين .

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات الميدانية التى أجريت حول هذه القضية فى الريف المصرى وحيث أشارت بعض الدراسات إلى أن شريحة المعدمين فى الريف ليس لديها وعى بقانون العلاقة بين المالك والمستأجر الجديد فى الأراضى الزراعية، ويعود تفسير ذلك إلى أن هذه الشريحة لا تملك أرضاً زراعية ولا تقوم بتأجير أرض زراعية أو استئجارها فى حين أشارت بعض الدراسات إلى أن شريحة صغار الملاك فى الريف لديهم وعى وإدراك بالقانون الجديد بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية يفوق إدراك ووعى شريحة المعدمين ، وأن هناك استنكاراً من قبل شريحة صغار الملاك للقانون الجديد لما سوف يترتب عليه من طرد المالك للمستأجر من الأرض الزراعية وقد أكدت بعض الحالات بقولها «لما المالك يطردنى أنا وأولادى من الأرض نموت من الجوع ولما الحكومة تنفذ القانون ده تبقى عايزانى أسرق أنا وعبالى نروح فىن شوفوا لنا حل يعنى لو رفعوا الإيجار يبقى أحسن من أنهم يخذوا الأرض خالص» .

أما شريحة كبار الملاك فهم على وعى تام بهذا القانون وأشاروا إلى أن القانون جاء متأخراً وكان ينبغى صدوره قبل ذلك بكثير، وذهبوا إلى أن القانون عادل جداً لأنه سوف يحل كثير من المشكلات الخاصة بالأرض الزراعية فى الريف المصرى (٢)

ثالثاً : أشكال وآليات تكيف ومقاومة الأسر المعيشية لسياسات الإصلاح الاقتصادى

كشفت الدراسة الميدانية وتحليل الحالات المدروسة من الأسر المعيشية فى قرى الدراسة عن أن أهم شكل من أشكال مقاومة هذه الأسر لسياسات الإصلاح هو مخالفة الدورة الزراعية التى كانت تحددها الجمعية الزراعية ، حيث يقوم الآن كل مزارع بزراعة ما يراه مناسباً لظروف معيشتة وعدم الالتزام بقرارات الدورة الزراعية ، وقد ذكر ذلك إحدى الحالات بقولها

« النهاردة الزراعة حرة وما فيش حد ملتزم بالدورة الزراعية دلوقتى، كلنا فى البلد بنخالف
ويندفع الغرامة وكانت أياه الغرامة بسيطة دلوقتى ما فيش حتى غرامة على المخالفة يعنى كل
واحد حر يزرع اللي على كيفه » .

ومن أشكال التحايل على الدورة الزراعية تبادل الأراضى بين المزارعين فى القرية لتحقيق
المنفعة وتغادى نظام الدورة التى كانت تحدد نوع المحصول .

وعلى الرغم من الآثار أو النتائج الإيجابية التى تحققت فى القطاع الزراعى نتيجة تطبيق
سياسات الإصلاح الاقتصادى إلا أن ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج نتيجة إلغاء الدعم
قد أدى إلى تراجع الطلب عليها من حيث الكمية نتيجة إجهام المزارعين عن استخدام نفس
المعدلات التى كانوا يستخدمونها قبل ارتفاع الأسعار ، وقد ذكر على لسان إحدى الحالات
« شوال السماد كان سعره ٢٠ جنيه السنة اللى فاتت وصل ٧٥ جنيه طبعا ده بياثر على
إنتاجية الأرض لأن الفدان القصب بيعحتاج ٢٠ شوال لكن مع ارتفاع الأسعار فى السوق بنشتري
أقل مثلا ١٠ أو ١٢ شوال عشان كده الفدان بدل ما كان بيعجيب ٣٠ طن قصب جاب ١٥ طن
بس » .

وقد كشفت الدراسة عن وجود أشكال من الاحتجاج على القوانين الجديدة الخاصة بالإيجار
فقد ذكر على لسان بعض الحالات « الأرض زى العرض مش هافرط فيها أبدا دى هية عمرى
ومش ها أسيبها أبدا والناس هتعترض وتقاوم حتى لو جابوا لنا هنا الأمن المركزى يقعد على
رأس الضبط . وحصلت عندنا هنا من شوية إن الحكومة والبوليس سلموا أرض للمالك، زرعها
شجر وعلى الليل قلعوا الشجر وعزقوها وزرعوها المؤجرين تانى » .

ومن أشكال التكيف مع القوانين والسياسات الجديدة أن بعض الأسر المعيشية من الحالات
المدروسة والتى تستأجر أرضاً من بعض الملاك بدأت فى تغيير نشاطها بأن اتجهت إلى عمل
مشروع تسمين عجول خوفاً من الطرد من الأرض ، فقد ذكر على لسان هذه الحالة « بصراحة أنا
بدأت أهيب ، نفسى للقانون ده أنى أعمل مشروع حيواني عشان أوفر للأسرة بتاعتى الأمان » .

لقد كشفت الدراسة أن ثمة اتجاهاً عاماً بين الحالات المدروسة من الأسر المعيشية فى ترتيب

الدراسة لمقاومة سياسات الإصلاح الاقتصادى بشتى الطرق والتحايل عليها من أجل البقاء
والاستمرار والحفاظ على استمرارية نمط الأسرة المعيشية وذلك من خلال العودة إلى التركيز
على نمط الإنتاج الزراعى التقليدى المعيشى والإنتاج الطبيعى والمنزلى، نظراً لارتفاع أسعار
السلع فى السوق الخارجية وإلغاء الدعم عن كثير من السلع والخدمات الأساسية ، مما يؤكد
على أن نمط الأسرة الفلاحية المعيشية ونمط الإنتاج المعيشى بلعبان دوراً هاماً فى مقاومة قوى
السوق الخارجية.

رابعاً : دور الأسر المعيشية فى عملية التنمية

كشفت الدراسة الزاهنة من خلال التحليل المتعمق للحالات المدروسة من الأسر المعيشية فى
قرى الدراسة عن أن نظام الأسرة المعيشية والحياة العائلية المشتركة والعمل العائلى المشترك
وأشكال التضامن الاجتماعى التقليدى إنما تحقق درجة عالية من الاكتفاء الذاتى لهذه الأسر،
كما تحقق درجة عالية من الإشباع النفسى ، وأن ذلك يحد من اعتماد الأسرة على السوق
الخارجى ويجعلها أقل اندماجاً فى هذه السوق الخارجية وأنها تشكل ميكانيزماً دفاعياً فى
مواجهة سياسات الإصلاح الاقتصادى التى تعمل على تأكيد آليات السوق .

وأن علاقة هذه الأسر بالقوى الخارجية تكاد تنحصر فى بيع جزء من فائض المحصول أو
جزء من الإنتاج المنزلى لشراء السلع الضرورية التى لا تقوم الأسرة بإنتاجها ولا تستطيع
الاستغناء عنها . وأن هذه الأسر تحاول قدر استطاعتها الاكتفاء الذاتى والاستغناء عن السوق
الخارجى ومن ثم تخفيف سلبات سياسات الإصلاح الاقتصادى إلى أدنى حد أو درجة ممكنة .

ولئن كانت الليبرالية بآرائها التشبث والتكليف الهيكلية هى مشروع الحلف الاجتماعى
الجديد الذى يتكون من كبار التجار المضاربين وأغنياء الريف ويمثل الوكالات والشركات
الأجنبية، فضلاً عن النخب العليا من البيروقراطية فى أجهزة الدولة والتكنوقراط المرتبطين
بالسلطة لدعم وتقوية مصالحه عبر التطلع للاندماج فى النظام الرأسمالى من موقع تابع
وضعيف ، فإن القاعدة العريضة من الطبقات والشرائح الاجتماعية التى اضيرت من إجراءات

وسياسات هذه البرامج تحتاج لصياغة مشروع تنموي بديل يكفل لها التحرر من الفقر والبطالة والتهemis المستمر لحياتها وأوضاعها الاجتماعية المعيشية وذلك بالاعتماد التدريجي على الذات وتنمية قوى الإنتاج من منطلق إشباع الاحتياجات الأساسية لغالبية السكان فى ضوء عدالة اجتماعية وديمقراطية سياسية واجتماعية .

هذا المشروع لابد وأن تكون له سياسة بديلة لبرامج الإصلاح الاقتصادى وتمثل أهدافه مصالح الاغلبية من الطبقات والشرائح الاجتماعية المتضررة .

ومن هنا نؤكد على أن التحول الرأسمالى أو التحول الاقتصادى فى الطريق الرأسمالى لابد وأن يستند على دور فعال للدولة، بحيث تكون الدولة جهازا لتحقيق العدل الاجتماعى (فرض ضرائب تصاعدية - الإبقاء على المؤسسات الهامة - الإبقاء على الجمعيات التعاونية - دعم الخدمات الاجتماعية الأساسية ... الخ) .

فمن الصعوبة بمكان أن نتصور إمكان قيام تنمية حقيقية فى مجال الزراعة باستبعاد الدولة والاعتماد على آليات السوق، فبدون دور فاعل وقوى للدولة من جانب الدولة لا يمكن تصور وجود تنمية حقيقية وليس من قبيل المصادفة أنه حتى فى أعنى الدول الرأسمالية الصناعية وأعرقها ، ورغم الليبرالية المطبقة فيها ، فإن القطاع الزراعى مازال يسعى بالدعم المستمر من جانب الدولة . ومن ثم فإن الاعتماد المطلق على آليات السوق ، وإبعاد الدولة عن التدخل فى القطاع الزراعى لا يمكن أن يؤدي إلى تنمية زراعية حقيقية .

ولذلك نرى أن دعم الدولة للأسر المعيشية يمكن أن يكون بداية لتنمية حقيقية فى مواجهة برامج الإصلاح الاقتصادى والتكليف الهيكلى . لقد كشفت الدراسة الميدانية عن أن وجود الأسرة المعيشية بسماتها وخصائصها إنما يمثل حقيقة موضوعية لا تقبل الشك، إلا أن سمات وخصائص الأسرة المعيشية تختلف وتباين من منطقة إلى أخرى ومن طبقة إلى أخرى، فقد كشفت الدراسة الميدانية ودراسة الحالات عن أن حجم الأسرة المعيشية وسماتها وخصائصها يختلف من قرية ابخاص فى محافظة المنوفية بالوجه البحرى عن حجم وخصائص وسمات الأسرة المعيشية فى قرية ترعة ناصر بمحافظة قنا فى الوجه القبلى .

وتبين من الدراسة أن نمط الأسرة المعيشية فى قرية ابخاص يتعرض لمجموعة من التغيرات والتحويلات التى تعمل بشكل كبير فى اتجاه تفكك هذا النمط من الأسر المعيشية منها على سبيل المثال انتشار التعليم وارتفاع المستوى التعليمى للذكور والإناث، وارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية، وزيادة معدلات الهجرة الداخلية والخارجية، وزيادة معدلات التوظيف فى المصالح والمؤسسات الحكومية وارتفاع نسبة المتطوعين فى القوات المسلحة ، فضلا عن تفتت الملكية الزراعية وضيق مساحة الأرض وانتشار نمط الملكيات القزمية والصغيرة بينما تشير البيانات الخاصة بقرية ترعة ناصر إلى أن كثيراً من خصائص وسمات الأسرة المعيشية لاتزال موجودة ومستمرة رغم كل التحويلات وذلك راجع إلى مجموعة من العوامل لعل أهمها سيادة القيم الاجتماعية التقليدية وسيادة أشكال التضامن الاجتماعى التقليدي ، والعمل الجماعى المشترك وسيادة قيم الزواج الداخلى وقيم المحافظة على الملكية الجماعية ، وعدم تداول الأرض بالبيع أو الشراء مما يدعم استمرار نمط الأسرة المعيشية كنمط يهدف إلى الاكتفاء الذاتى والإنتاج المنزلى أو العائلى فى مواجهة الأشكال الحديثة للإنتاج كالإنتاج من أجل السوق أو تحقيق التراكم الرأسمالى من الزراعة .

وتتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه " آرشى مافيجى " فى دراسته عن الأسر المعيشية فى أفريقيا ؛ حيث يقول « لا يوجد أدنى شك فى وجود الأسر المعيشية كحقيقة موضوعية فى أفريقيا جنوبى الصحراء الكبرى غير أن ما يجعلها موضوعاً للرأى هو اختلافها الجذرى عن الأسرة الفلاحية التقليدية وتباين تركيبها من منطقة لأخرى ومن طبقة لأخرى وفقاً للأنماط الفردية لوجودها، ورغم هذا التباين يبدو أن هناك جوهرأ ثابتاً للوظائف الاجتماعية والاقتصادية التى تفتى بها الأسر المعيشية . وهذه الوظائف أكثر أهمية من الشكل الذى قد تأخذه الأسر المعيشية . وفى رأينا أن ذلك يتركز على استخدام عنصر العمل للإنتاج والاستهلاك وإعادة الإنتاج الاجتماعى للأسر المعيشية (٣)

إن استمرار نمط الأسر المعيشية بسماتها وخصائصها العامة إنما يشكل ميكانيزماً دفاعياً للتكيف مع ظروف الحياة المتغيرة وآلية من آليات البقاء والاستمرار وإعادة إنتاج ذاتها ومواجهة آليات السوق وارتفاع الأسعار وإشباع الحاجات الأساسية لأفرادها . فالأسرة المعيشية

تعيد إنتاج ذاتها من خلال العمل الجماعى المشترك وتدعيم قيم التماسك والتضامن الاجتماعى التقليدى بين اعضائها والمشاركة فى الدخل والإنفاق، وتوجه الإنتاج نحو الاستهلاك والاكتفاء الذاتى الأمر الذى يدعم استمرارها كوحدة إنتاجية .

المراجع

١- إنعام عبد الجواد، خصائص الأسرة المعيشية، بحث مستقبل القرية المصرية، المركز العربى للبحوث الاجتماعية والجناية ص ٣١.

(٢) محمد منصور، الانفتاح الاقتصادى والعدالة الاجتماعية، بحث حول كيفية توزيع فرص الحياة فى المجتمع المصرى، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب - جامعة عين شمس، ١٩٩٥.

(٣) آرشى مافيجى، الأسر المعيشية، وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا، مركز البحوث العربية، ١٩٩٣، ص ص ٦٨-٦٩.

(٤) آرشى مافيجى، الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا، مصدر سابق، ص ٦٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ٧٢.

ويتفق ذلك مع ما أشار إليه «آرشى مافيجى» فيما ذهب إلى أن المنتجين الأفارقة يظهرون رغبة قوية للعمل المشترك فى إنتاج الغذاء، الأمر الذى يتضح من تفضيلهم للجهد المشترك على الأشكال الإنتاجية الفردية . ويتجسد ذلك فى الأسر المعيشية وليس فى العائلة. لأن الأسر المعيشية مسئولة عن تخصيص العمل والموارد وفقاً لمجالات محدودة. وحيثما الأساسية هى أنه منذ إدخال الرأسمالية الاستعمارية تعطلت وظائف الأسر المعيشية ووجودها العضوى فى القطاع الزراعى، وكانت هناك منافسة غير متكافئة لعنصر العمل من الرجال بين الأسر المعيشية الريفية والمشروعات الرأسمالية فى المناطق الحضرية أو الأبعاديات الزراعية الموجودة خارج حزام المناطق الريفية . ورأى أن الظاهرة الناتجة عن هجرة العمالة قد صعبت من عملية اجتماع أعضاء الأسر المعيشية لإنتاج المشترك فى المجال الزراعى (٤) ورغم تباين سمات وخصائص الأسرة المعيشية بين قرى الوجه البحرى وقرى الوجه القبلى إلا أن الصورة العامة تشير إلى أن معظم سمات وخصائص الأسرة المعيشية سوف تستمر وأن استمرار هذه السمات والخصائص إنما يعد آلية من الآليات التى تستخدمها الأسر المعيشية لمواجهة آليات السوق فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادى وبرامج التكيف الهيكلى والخصخصة وهو ما يذهب إليه آرشى مافيجى «بقوله» إن الأسر المعيشية هى السبب الجوهرى لتقارب المنتجين والمنتجات من أجل العمل بالإعالة الذاتية والتنامى الاجتماعى .

إن تقاربهم رغم ما يلاحظ من صراعات بنائية هامة من الناحية الاجتماعية لهو تأكيد على ضرورة إيجاد الحلول أثناء عملية الصراع بين الجنسين وكفاحهما سوياً ضد الطبيعة وضد الجدل المفقور للرأسمالية الاستعمارية فى أفريقيا (٥).

التنظيم الاجتماعي الاقتصادي
للأسرة المعيشية في
المجتمع المصري

محمد محيي الدين

(١)

افضى الفشل المستمر لعلاقات الانتاج الرأسمالية فى أن تصبح ذات طابع معمم فى دول العالم الثالث ، وقد أفضى ذلك - فى السنوات الأخيرة - إلى مراجعة دور وطبيعة الرأسمالية وقدرتها على تفكيك الأشكال غير الرأسمالية للانتاج وان تحل محلها. وقد مثلت هذه القضية النظرية أحد مجالات الاهتمام الأساسية للباحثين المهتمين بدراسة المجتمعات المتخلفة بصفة عامة ومجتمعاتها الزراعية ومايسودها من علاقات إنتاجية بصفة خاصة.

وفى إطار هذه المراجعات تصاعد الاهتمام بدور الأسرة المعيشية كوحدة للإنتاج والتوزيع وقدرتها على إبتداع استراتيجيات متنوعة ومتغيرة عبر المكان والزمان تعينها على البقاء فى مواجهة الاختراقات الرأسمالية المتعاضمة للبنى التقليدية للمجتمعات الزراعية المحيطية. وتحت تأثير دراسات الانثروبولوجيين الفرنسيين ذوى الإتجاهات الراديكالية

(1981Miellassoux.1972 من بين اخرين .Terry.1969,1973,Rey) ظهر للعديد من الدراسات التى أكدت على استمرارية الإنتاج العائلى وإنتاج الكفاف فى ريف العالم الثالث وفى امريكا اللاتينية اوضحت دراسات جودمان ودير وغيرهما استمرارية هذه الأشكال الإنتاجية (Deere.1979,Gudeman.1978) وفى المجال الاسيوى ، وفى معرض دراسته للمجتمع الريفى فى بنجلاديش، أوضح فان شندل (Van Schen- del.1981) الآليات التى تتم من خلالها عمليات التباين الاجتماعى والاقتصادى بين الفلاحين . وفى تحليله احتلت الأسرة المعيشية كوحدة للإنتاج والاستهلاك دورا محوريا . ولايشذ عن ذلك بهارادواج فى معرض تحليله لظروف الإنتاج الزراعى فى القرية الهندية والذى استند فيه إلى نتائج مسح الإدارة المزرعية (Bharaduj. 1982:269-88)

أما فى الإطار الافريقى جنوب الصحراء فإن مافيجى يؤكد بأن الافتراض القائل " بأن الرأسمالية سوف تتطور تلقائيا بين المنتجين الزراعيين الأفارقة بعد استحداث المحاصيل النقدية وتطبيق نظام السوق . . . لم يحدث بأى شكل ملحوظ، سواء قبل الاستقلال أو بعده.

وبدلاً من ذلك استمرت أشكال الإنتاج والتنظيمات الاجتماعية التقليدية العرفية سائدة بين الأغلبية الساحقة من المنتجين الزراعيين في أفريقيا (مابجي ١٩٩٣ : ١٢) فضلاً عن ذلك فهو يذهب إلى القول بأنه لا يوجد أدنى شك في وجود الأسر المعيشية كحقيقة موضوعية في أفريقيا جنوب الصحراء ، وذلك برغم اختلافها الجذري عن الأسرة الفلاحية التقليدية وتباين تركيبها من منطقة لأخرى ، ومن طبقة لأخرى . إلا أنه يؤكد أنه بالرغم من هذا التباين فإنه « يبدو أن هناك جوهرًا ثابتًا للوظائف الاجتماعية والاقتصادية التي تفي بها الأسر المعيشية وهذه الوظائف أكثر أهمية من الشكل الخاص الذي تأخذه الأسر المعيشية » وهو يرى أن ذلك « يركز على استخدام عنصر العمل للإنتاج والاستهلاك وإعادة الإنتاج الاجتماعي للأسر المعيشية ولا يتضمن ذلك إنصافاً أو مساواة وإنما ضرورة البقاء » (المصدر السابق ٦٨٠)

وبالنظر لمجتمعات الشرق الأوسط والتي تنسم دراساتها بالافتقار إلى أي توجه نظري أو إلى إطار مفاهيمي واضح اللهم إلا إذا استثنينا من ذلك الإطار الاستشراقي ذا التوجه الوظيفي البنائي وتلك المحاولات الماركسية المحدودة ذات المنحى اللينيني غير النقدي ، فإن الأدلة المتراكمة حديثاً تشير إلى أنه في حين أن العوامل الداخلية وفعل القوى الخارجية قد افضيا إلى تهديد المجتمعات الفلاحية ذات الاقتصاد المعاش ، فإن هناك من الأدلة ما يقف شاهداً على استمرارية أشكال الإنتاج الفلاحي وحتى على عودة ظهور أشكال علاقات إنتاج قبل رأسمالية متزامناً مع تعاظم وقع العلاقات الرأسمالية Lawless. 1987: 11 . ويؤكد آخرون ، باستخدام مقولات نظرية مشتقة من المادية التاريخية على استمرارية علاقات العمل غير المأجور في تنظيم العمل ، والتقسيم التقليدي والأبوي للعمل وأشكال التعاون غير الرسمي بين الأسر المعيشية وبعضها البعض وداخل الأسرة الواحدة Glavanis and Glaua nis. 1989: 1

ولم تكن مصر استثناء من خضم هذه التيارات النظرية المتلاطمة . فقد ركزت الدراسات علمي الاجتماع والاقتصاد الريفيين والتاريخ الاجتماعي لحين من الدهر على تحليل البيانات الثانوية المتاحة في إطار توجه نظري يغلب عليه التأثير بإسهامات لينين حول تطور الرأسمالية

في روسيا (Lenin. 1967) والتي ركزت على التغيرات التي طرأت على توزيع الأرض ومستوى التكنولوجيا والبنية المحصولية للإنتاج الزراعي (عامر ١٩٥٨ ، عودة ١٩٧٠ ، حامد ١٩٧٣ ، عبد الفتاح ١٩٧٣ ، الدسوقي ١٩٧٥ ، 1975 ، 1981 'Fadil Adel Richards بين آخرين) وقد افضت هذه التحليلات إلى تراكم مجموعة من التصورات النظرية حول مدى تأثير هذه التغيرات في البناء الاجتماعي الاقتصادي للريف المصري ، تفاوتت في درجة دقتها وحذقها . أيًا كانت درجة الخلاف بين هذه الدراسات ، فإن الإطار الذي يجمعها هو - في تقديرنا - التقدير المبالغ فيه لدرجة التطور الرأسمالي في الزراعة المصرية ، وأثر ذلك على أشكال التنظيم الاجتماعي في الريف وقد كان ذلك نتاجاً مباشراً لعدم القدرة على التمييز بين أشكال الاستغلال وأشكال السيطرة من ناحية وبين مجال الإنتاج ومجال التداول من ناحية أخرى ، فضلاً عن التركيز على التساؤل حول ما ينتجه الفلاحون بدلاً من التساؤل حول الكيفية التي ينتج بها الفلاحون أي تنظيم الإنتاج أو الكيفية التي تنتج بها الأشياء .

وفي ظل هذا التوجه ساد الرأي القائل بأنه طالما أن الفلاحين ينتجون للسوق فإن هذا دليل على تغلغل العلاقات الرأسمالية في الريف المصري وبذلك توارى الاهتمام بالأسرة المعيشية كوحدة للإنتاج والاستهلاك وبالكيفية التي يتم بها تنظيم عملية الإنتاج الزراعي على مستوى الأسرة المعيشية في الريف المصري

وفي إطار المراجعات النظرية التي سادت على المستوى العالمي ، التي أكدت على استمرارية الإنتاج العائلي في العالم الثالث ، ظهر عدد من الدراسات التي اهتمت بذات القضية في المجال المصري (عودة ١٩٧٩ ، وجلافانيس جلافانيس ١٩٨٦) وقد أوضحت هذه الدراسات أن الافتراض القائل بتحلل وتراجع دور الأسرة المعيشية في الريف المصري يفتقر إلى كثير من الدقة ، فضلاً عن كونه ينهض على إدعاءات نظرية زائفة . فلا الخبرة الاستعمارية الطويلة افضت إلى هذه النتيجة ، ولا التحول إلى اقتصاد السوق أو التغيرات الطبقية أو الهجرة إلى الدول العربية النفطية أدت إلى التحلل النهائي للأسرة المعيشية . صحيح أن تهميش جزء كبير من العمالة الزراعية المصرية سمة ثابتة ، إلا أن التحلل النهائي للاقتصاد

الأسرى لم يحدث بصورة جديدة (محى الدين ١٩٩٢). وهكذا فإن تحطيم الاقتصاد الأسرى « وما يترتب عليه من التحول الكامل نحو البروليتاريا قد تم تجنبه عوده ١٩٧٩) وفى هذا الصدد تشير البيانات المتاحة إلى أن المزارع التى تقل مساحتها عن خمسة أفدنة والتى تمثل القطاع العائلى الزراعى ، أو ما يمكن أن يطلق عليه قطاع الانتاج السلعى الصغير فى مصر ، يضم ٨٤٪ من عدد المزارع ويحتل مساحة قدرها ٣٨٪ من المساحة الكلية ، كما يستوعب ٧٣٪ من حجم القوة العاملة الدائمة (العسر ١٩٩١ : ١٧) ، مما يشير إلى ارتفاع الكثافة العمالية فى هذا النوع من المزارع العائلية . ويعانى هذا القطاع من فقر وسائل الإنتاج المستخدمة به وتعوزه رؤوس الأموال ويشغل أساساً بإنتاج الحاصلات الزراعية التقليدية ، ذات الأهمية الاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائى لمواجهة احتياجات الاستهلاك الذاتى لأسر المزارع فى المقام الأول (المصدر السابق : ١٧-١٨) .

ومن هنا فإن التساؤل الأساسى لهذه الدراسة مؤداه ، كيف يمكن للأسرة المعيشية أن تبقى حية وتستمر فى الحفاظ على كيانها فى ظل التغلغل المتعاظم لنمط الإنتاج الرأسمالى فى الريف المصرى ؟ وتستمد هذه الدراسة أصولها من نظرية تمفصل أنماط الإنتاج والميزة الأساسية لهذا الاتجاه ، هو أنه لا ينظر إلى أنماط الإنتاج بوصفها متتابعة تاريخياً بحيث يلغى النمط التالى سابقه تماماً ، وإنما ينظر إليها بوصفها متعايشة مع بعضها البعض أو متمفصلة Ar-ticalated . وأن نمط الإنتاج الرأسمالى لا يتعايش أو يتمفصل مع الأنماط قبل الرأسمالية فقط وإنما أيضاً يدعم بقائها وفى أحيان أخرى يبرزها إلى حيز الوجود من العدم (Carter 1978:213) ويبقى صحيحاً أن أصحاب هذا الاتجاه يقبلون بالفكرة القائلة بأن أشكال الإنتاج قبل الرأسمالية تتم زرععتها وتدعيمها فى آن واحد ، فى إشارة واضحة للأشكال المعقدة والمتعددة لتحلل هذه الأنماط واستمراريتها فى البقاء . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن انصار هذا الاتجاه يتفادون الوقوع فى الخطيئة الأساسية لنظرية التبعية الا وهى الافتقار الى القدرة على ترجمة الاطار التحليلى الاجتماعى الموسع من مستوى المقولات العامة إلى مستوى التحليل الاجتماعى المصغر المستند إلى عمل ميدانى (Glavanis and Glavanis 1989:20) . ومن هنا فإن هذا الاتجاه يتمتع بالقدرة على استدماج الأسرة المعيشية فى إطار

نظرى أعم وأشمل على مستوى النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى . وفى هذا المقام تفت أعمال طلال أسد واسلاموجولو وكيدر كمحاولات رائدة لإعادة صياغة التوجهات النظرية التى تم من خلالها تحليل المجتمعات والعلاقات الزراعية فى الشرق الأوسط (Islinogholo 1977:31-55 ; and Keyder. 1975 ; and Keyder. 1983) وفى إسهام لاحق حاول كيدر - Keyd- er, 1983 ان يتعرف على اساليب استجابة الفلاحين للتقلبات الناتجة عن دوره رأس المال . وقد وجد ان الزراعة بالمشاركة والتى مثلت بالنسبة له السك الأمثل للعلاقات الانتاجية اللارأسمالية قد ساعدت على تدعيم ملكية الفلاحين الصغار فى تركيا بدلا من أن تفضى الى تحللها . كما كشف عن دور سياسة الدولة فى الحفاظ على المقابلة القائمة بين الإنتاج السلعى الصغير للفلاحين الاتراك والزراعة الرأسمالية . فضلا عن ذلك ، فإنه يشير إلى الدور الذى لعبته الهجرة التركية إلى أوروبا كأحد أهم العوامل التى اسهمت فى تدعيم أشكال الإنتاج الفلاحى والمزرعة العائلية فى الريف التركى . وهكذا فإن كيدر يذهب إلى القول بأن ثمة نمطا جديداً ودينامياً ومختلفاً جذريا من العلاقات الزراعية مثل الأساس الذى ازدهرت من خلاله الأشكال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التقليدية والارأسمالية فى الريف التركى .

ومن الجلى أن ماتوصل إليه كيدر يتعارض بحدة مع كل من التفسيرات البنائية الوظيفية والماركسية اللينينية . على أن هذا لايعنى بالضرورة القول بأن أشكال الإنتاج الفلاحى يتم تدعيمها من خلال ذات الآليات التى أشار اليها كيدر أو أنها تتخذ نفس الأشكال التى سادت فى الريف التركى ، ذلك أن عزل نمط بعينه من أنماط الإنتاج قبل الرأسمالية لايسمح بالاستدلال المباشر على طابع العلاقات الزراعية . فكل الخصوصية التى يتميز بها شكل ما من أشكال الإنتاج الفلاحى ودور البنى الأكثر عمومية كسياسة الدولة والتقسيم الدولى للعمل تمثل عناصر مركزية فى تحديد وتفسير طابع العلاقات الإنتاجية فى الريف وتباينها من مكان إلى آخر (Glavanis and Glavanis, 1989:22-23)

ومع ما لإسهام مدرسة تمفصل أنماط الإنتاج من أهمية فى حالة مجتمعات الشرق الأوسط ، فإن ثمة إسهاماً آخر بالغ الأهمية فى مجال علم الاجتماع الريفى يتسم بكونه مجدداً بصفة

خاصة وبحمل القضية خطوة أبعد إلى الأمام وبخاصة عند مقابله مع مدرسة تفصيل أنماط الإنتاج بغرض الكشف عن أبعاد التباين بينهما. فمن خلال تفرقتها النظرية الهامة بين نمط الإنتاج Mode of Prouction وشكل الإنتاج Form of production ، وتساهم فريدمان 1981. Freedman في حل بعض المشكلات الأساسية التي تواجه نظرية تفصيل أنماط الإنتاج ، الناشئة عن الطبيعة التكاملية للنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي . وفي هذا الإطار تحتفظ فريدمان بمصطلح نمط الإنتاج للإشارة إلى فترة زمنية تاريخية عريضة يتحدد بواسطة مجموعة خاصة من قوانين الحركة التي توجد على مستويين متميزين بينهما اعتماد متبادل : الوحدة الانتاجية Production unit والوحدة الكلية لوحدات الإنتاج - the total ity of productire unit وتتكون شكل الإنتاج من قوى وعلاقات الإنتاج - الآلات والتقنيات - على مستوى الوحدة الانتاجية أو المشروع . وهو - أي شكل الإنتاج - معروف من خلال علاقاته الداخلية ببعديها الاجتماعى والتقنى اللذين يسمان هذه الوحدة الانتاجية. وعلى الرغم من أن الوحدة الانتاجية هي موضع عملية العمل، فإن علاقاتها الخارجية. فى إطار نمط الإنتاج - تتدخل فى تحديد كل من علاقات الإنتاج الاجتماعية والتقنية فى ان واحد .

وتواصل فريدمان تطوير مقولتها النظرية حول شكل الإنتاج فتذهب إلى القول بأن شكل الإنتاج يتسم بكونه أكثر تغايروا وانتقالية more variable and transitoy من أنماط الإنتاج التي توفر لشكل الإنتاج شروط وجوده غير أن هذا التغاير أو التباين يمكن التمييز بين نمطين أساسيين له. الأول هو شكل الإنتاج الذى يمثل الخلية الأساسية للحقبة التاريخية والتي تشكل دينامياته الأساس لقوانين حركة الاقتصاد ، كما أنها تشتق منه. أما النمط الثانى فهو شكل الإنتاج المعتمد على نمط الإنتاج والذى لا يشكل مقوما أساسيا له.

ووفقا لفريدمان فإن الإنتاج السلعى البسيط، الذى يدمغ أغلب الزراعة فى المراكز الصناعية فى العالم ينتمى إلى النمط الثانى من أشكال الإنتاج. ومن خلال استخدامها لهذه التفرقة النظرية ، فإنها فى حل من الاضطرار إلى تحليل المزارع الاسرية فى الريف الأمريكى

على مستوى الوحدة الاقتصادية من خلال إطار تحليلى يستند إلى مقولات النظرية الاقتصادية للرأسمالية. على العكس من ذلك تماما، فإنها تحلل هذه المزارع الاسرية فى حدودها الخاصة. ومن خلال التركيز على المنطق الداخلى الحاكم لهذه المزارع الاسرية تصف فريدمان هذا الشكل من الإنتاج بأنه لا رأسمالى، بسبب الافتقار الى أو غياب العلاقات الرأسمالية داخل الوحدة الانتاجية . وهنا تخضع عملية العمل لمعايير تقسيم العمل وفقا للنوع والالتزامات القرابية والسلطة الابوية . وهذا النوع من الوحدات الانتاجية يستغنى بالكلية عن مقولة الربح كشرط لإعادة الإنتاج ، وهى تستبدل عدم المرونة فى الأجور بوحدة أكثر مرونة هى تكلفة الاستهلاك الشخصى . ونتيجة لما تقدم ، فإن وحدة الإنتاج السلعى البسيط تعتبر ذات مزايا أكثر من وحدة الإنتاج الرأسمالى داخل ذات القطاع الاقتصادى ، ومن ثم فإن هذه الميزة التنافسية هى التي مكنت أشكال الإنتاج اللارأسمالية من الاستمرار والبقاء فى إطار الرأسماليات المتقدمة. ويتشابه توصيف فريدمان للديناميات الداخلية لوحدة الإنتاج الأسرية المزرعية ، فى أوجه عدة، مع ذلك الذى طوره شيانوف. غير أنه بالنسبة لفريدمان ، فإن هذا الشكل الإنتاجى - الإنتاج السلعى البسيط يعتمد على الاقتصاد الرأسمالى لإعادة إنتاج نفسه من خلال وجود سوق للأرض، والعمل والقروض. وهنا تتخذ فريدمان موقفا متعارضا مع شيانوف ، الذى يذهب إلى القول باستقلالية وتميز نمط الإنتاج الفلاحى فى مواجهة فريدمان تسمح لها بتحليل المزرعة العائلية على مستوى الوحدة الانتاجية وعلى مستوى الاقتصاد ككل دون أن تختزل الواحد منهما إلى الآخر.

وعلى الرغم من أهمية هذه التفرقة التي تطورها فريدمان إلا أن صياغتها للعلاقة الخاصة بين الإنتاج السلعى البسيط فى علاقته بالاقتصاد القومى ككل تمثل اضعف حلقات موقفها النظرى إقناعا . وفى هذا الصدد تذهب فريدمان الى القول بأن الإنتاج السلعى البسيط ينطوي فى حدة الأدنى على شرط أن تكون كافة العلاقات الخارجية للمزرعة علاقات سلعية ، أى أنه يبيع كافة إنتاجه فى السوق، ولا يخزن شيئا منه للاستهلاك المباشر سواء أكان ذلك فى شكل مدخلات الإنتاج أو للحفاظ على حياة قوة العمل . . . إن استمرار وجود أى وحدة

للإنتاج السلعي البسيط، ينطوي لذلك على القول بأن العلاقات السلعية ذات طابع معمم وعلى العكس من ذلك، فقد أظهرت بعض البحوث أن تفضيلات الأسرة الفلاحية تكسر في الحفاظ على نمط من التركيب المحصولي المتنوع، على الرغم مما تتمتع به الزراعة الأحادية للحصول المتخصص من قدر أعلى من الكفاءة. ويرجع ميل الفلاحين إلى تفضيل مثل هذا التركيب المحصولي المتنوع إلى رغبتهم في تأمين الاكتفاء الذاتي للاستهلاك المنزلي، وتخفيف تقلبات الأسعار، والمخاطر المتعلقة باحتمالات فشل المحصول الواحد (Hedley, 1976:417). بعبارة أخرى، فإن النمط المثالي للمزرعة الأسرية هو الإنتاج من أجل كسب من الاستعمال والتبادل، على الرغم من الصعوبة المتزايدة التي يواجهها الحفاظ على هذا الشكل الإنتاجي في ظل التكامل المتعاظم للسوق الرأسمالي العالمي.

ثانياً، ووفقاً لفريدمان فإنه يترتب على عمومية العلاقات السلعية، ومن ثم فاعلية قانون القيمة في إطار الاقتصاد القومي اشتعال حدة المنافسة بين المزارعين. بيد أن البحور الإمبريقية تظهر مرة ثانية، مركزية وأهمية العلاقات التعاونية بين الأقارب والجيران في المزارع العائلية. ويبدو هذا بوضوح بالغ في عمل نورمان لونج المعنون "الأسرة والعمل في المجتمعات الريفية: وجهات نظر حول العمل غير المأجور" (Long, 1984) وهو العمل الذي يستند إلى بحوث أجريت في بلدان بينها اختلافات كبيرة مثل مصر وإسرائيل وبولندا وفنلندا والارجنتين وغيرها. ومع ذلك فإن فريدمان في عملها تفشل في أن تأخذ بعين الاعتبار مدى أهمية هذه العلاقات غير السلعية بين الأسر الفلاحية في المجتمعات الرأسمالية. ومن هنا فإن من البادي للعيان أن عمل فريدمان على الرغم من أنه يمثل خطوة إلى الأمام، إلا أنه لا يحل تماماً المشكلات العديدة المتضمنة في الحوار الدائر حول استمرارية أشكال العلاقات الرأسمالية للإنتاج.

واستناداً إلى ماتقدم فإننا نذهب إلى القول بأن الأسرة المعيشية الفلاحية تجد نفسها في موقف تتأرجح فيه بين قطبين أحدهما الاستقلال عن السوق Autonomy From The Market وهو الأمر الذي إذا ماتم تحقيقه بنجاح فإنه يصبح بمثابة تهديد حقيقى

للنظام الرأسمالي، وذلك لأن قوة العمل الفلاحية تبقى رخيصة طالما يتم إنتاجها خارج نطاق الأساليب الرأسمالية، وبذلك لا يتم احتسابها بمقياس الأجور، وهي تبقى لذلك بدون قيمة. أما ثاني هذين القطبين فهو خطر التحول الكامل إلى بروليتاريا Proletarianization وهذا يمنع تحقق الشكل الثاني من أشكال الاستغلال الذي تحدث عنه مياسو (Mohicddin, 1987) وهكذا فإن وضعية الأسرة المعيشية الفلاحية في النظام الاقتصادي العالمي تنقسم بما يمكن أن نطلق عليه «ثبات اللاثبات» The Stability of Instability ويشير مفهوم ثبات اللاثبات إلى حالة العجز التي تفرض على الأسرة المعيشية ضرورة الجمع بين استراتيجيات متغيرة عبر الزمن ومتعددة في ذات الوقت من أجل البقاء. مثل هذه الاستراتيجيات حال تنفيذها، لا تكون مقصورة على الجوانب الاقتصادية الخالصة بل تسحب أيضاً على الأفعال الاجتماعية والثقافية وتضفي محاولات الأسرة لإعادة إنتاج نفسها في إطار التكامل مع السوق إلى فقدان الأسرة الفلاحية لسيطرتها على عملية وأدوات الإنتاج - ولو بصورة جزئية ويعود ذلك إلى سببين أساسيين، أولهما: تسرب قوة العمل الأسرية إلى سوق العمل المأجور مما يؤدي إلى خلق عجز استراتيجي في قوة العمل يتهدد عملية إعادة إنتاج الأسرة المعيشية الفلاحية لنفسها. أما مصدر التهديد الثاني للأسرة المعيشية فهو التداول النقدي. فحين تعجز الأسرة عن إنجاز الأعمال الرئيسية المطلوبة، فإنها تجد نفسها مضطرة إلى اللجوء إلى السوق لشراء المدخلات اللازمة للإنتاج، ويعني هذا بالتالى الحاجة المتعاظمة للنقد. على أن هذا ليس قاصراً على العلاقات الاقتصادية، فهناك أسباب أخرى للحاجة المتنامية للنقد كمهر الزواج والضرائب وخلافه. ومن هنا يصبح الاندماج الجزى في سوق العمل المأجور، إحدى السمات الأساسية للاقتصاد المعاشى. هذا الانخراط في سوق العمل المأجور لا يقضى بالضرورة إلى تدهور الأسرة المعيشية - كما يذهب مياسو - بل إنه أحد احتمالين. أما الاحتمال الثاني فهو إعادة حقن وإنعاش الاقتصاد المعاشى ومنح الفلاحين رخصة جديدة للبقاء (محيى الدين ١٩٩٢).

وعلى الرغم من أن قوى السوق وهيمنتها تبقى في النهاية صاحبة القول الفصل، إلا أنه لا ينبغي لنا النظر إلى الفلاحين بوصفهم موضوعات سلبية، ذلك أن نموذجاً نظرياً يسعى لفهم

الأسرة المعيشية الفلاحية بمعزل عن المجتمع المحلي والمجيرة والمجتمع القروي ككل يعد نموذجاً قاصراً . بعبارة أخرى ، فإن الأسرة المعيشية ليست مجرد ضحية ، بل إن لديها القدرة على تبنى استراتيجيات متنوعة بما يؤدي الى دعم موقفها في صراعها من أجل البقاء ، وهي - الأسرة المعيشية - تتسم بالمرونة الهائلة والقدرة على استدماج أساليب جديدة ومتنوعة ومتغيرة لتأمين معاشها .

القضية إذن لا تتعلق بما إذا كانت عملية الإنتاج تتم من خلال التكامل مع سوق العمل أو من خلال الاقتصاد المعاشي ، ولكنها تتعلق بعملية الجمع بين استراتيجيات متباينة ومتعددة في ذات الوقت من أجل الحصول على النقد من ناحية والتقليل من النفقات النقدية من ناحية أخرى . وهي استراتيجيات يتم تبنيها أو هجرها وفقاً للظروف الواقعية . هذه المرونة الاستراتيجية الهائلة تتبدى ، على سبيل المثال ، في إطار يوم العمل ، والتبديل الأسرى لقوة العمل ، بالإضافة إلى استغلال عمل المرأة في الزراعة والمنزل كوسائل مختلفة لتقليل الإعتماد على النقد .

هذه النقطة الأخيرة - عمل المرأة - وقضية النوع Gender ، بصفة عامة ، ما تزال تمثل إحدى أكثر لنقطاً غموضاً في مجال العلوم الاجتماعية . وقد ركزت معظم الكتابات في هذا المجال على قضايا التقسيم النوعي للعمل ، والابوية ، ودور المرأة في الإنتاج الريفي . وقد أوضحت هذه الأدبيات حقيقة أن المجتمعات الإنسانية لا تتباين فقط عبر خطوط طبقية ، ولكن أيضاً عبر النوع أيضاً وأن هذا الشكل من التباين يبدو في أكثر صورته جلاءً في الوحدة الأساسية الأولية للتنظيم الاجتماعي الإنساني ، الأسرة النووية والأسرة المعيشية . وقد انطون عملية تفكيك الفئات الاجتماعية التقليدية على توجهات نظرية لدراسة أبنية الأسرة النووية والأسرة المعيشية . وقد انصب اهتمام هذه الدراسات بصفة رئيسية على محاولة فهم الكيفية التي تتأثر وتؤثر بها - التركيز على الأولى بقدر أكبر - صياغة البنية الداخلية للعلاقات داخل نطاق الأسرة النووية والمعيشية بالقوى الاجتماعية الأكثر عمومية وبخاصة الرأسمالية (1989:25 glavanis and Glavaris.)

وثمة مذهبان نظريان في هذا المجال : أولهما يعيد إنتاج التفسير اللبيني الذي ينظر إلى العمل غير المأجور - عمل المرأة - في إطار الأسرة المعيشية والنوعية كعامل مساهم في عملية التراكم الرأسمالي من خلال تمكين قوة العمل من الانخراط في سوق العمل والإنتاج الرأسمالي . وهكذا فإنه ينظر إلى عمل المرأة غير المأجور ليس بوصفه شكلاً قبل رأسمالي من أشكال استغلال قوة العمل ، بل على أنه مكون أصيل من غط الإنتاج الرأسمالي . أما الاتجاه الثاني ، فإنه يضع موضع تساؤل إمكانية تفسير أشكال العلاقات اللارأسمالية من خلال الإشارة ببساطة إلى أسس رأسمالية وهو يذهب إلى القول بأن التركيز على العموميات من شأنه أن يفقدنا القدرة على فهم الطرائق الهامة التي تقاوم من خلالها أشكال العمل غير المأجور وغير الرأسمالية محاولات اختراق العلاقات السلعية لها . بعبارة أخرى ، فإن هذا الاتجاه يوجهنا إلى ضرورة الاهتمام بالإدراك الاجتماعي والمعاني الرمزية التي يضفيها الفاعلون على علاقاتهم الاجتماعية (Ibid.26)

في خلاصة وجيزة ، تنتظم عناصر التحليل الجديد والبديل لكل من الاتجاهين الوظيفي والماركسي اللبيني في فهم بنية وديناميات المجتمعات الزراعية في العالم الثالث بصفة عامة والشرق الأوسط بصفة خاصة حول اتخاذ الأسرة المعيشية كوحدة للتحليل منظورها اليها من خلال محاور ثلاثة هي تفصل انماط الإنتاج ، والتفرقة بين غط الإنتاج وشكله وأخيراً التقسيم النوعي للعمل .

وفي محاولتنا للإجابة على التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة المتعلقة باستمرارية الأسرة المعيشية في ظل التغلغل الرأسمالي المتعاظم يمكننا أن نضع الأسئلة التالية :

- (١) ماهي الآليات التي تلجأ الأسرة المعيشية إلى الاعتماد عليها من أجل البقاء .
- (٢) ماهو دور الحراك المكاف بأشكاله المختلفة (الانتقال اليومي ، الهجرة الداخلية ، والهجرة الخارجية) في الإبقاء على الأسرة المعيشية في الريف المصري .
- (٣) ماهو دور الأشكال المختلفة للتعاون مع الجيران في المحافظة على استمرارية الأسرة المعيشية؟ وماهي الأشكال المختلفة للتبادل التي تتم بين الأسر وبعضها البعض سواء أكان

ذلك فى نطاق الإنتاج أو الثقافة.

(٤) كيف تتباين الأساليب التى تلجأ إليها الأسرة المعيشية لتدعيم موقفها فى مواجهة أليات السوق خلال المراحل المختلفة لدورة حياتها ؟ وماهى الظروف التى يتم فيها تبني استراتيجيات بعينها وهجر أخرى ؟

(٥) ماهى الأدوار التى يقوم بها الأفراد فى الأسرة ؟ وكيف تتم الموائمة بين المصالح المتعارضة لأفرادها ؟ وماهى النتائج التى تترتب على الفشل فى حل هذه التعارضات ؟ وكيف يستفيد الأفراد من وضعهم داخل الأسرة فى تدعيم مكاناتهم الشخصية ؟ وكيف توظف الأسرة المعيشية أعضائها لدعم موقفها ؟

(٦) كيف يتم إتخاذ القرارات الأساسية داخل نطاق الأسرة المعيشية ؟ وماهى دوافع الأفراد لقبول أو رفض هذه القرارات ؟ وماهى آثار ذلك عليهم ؟

(٢)

للإجابة على هذه التساؤلات تم اختيار قريتين بكل من محافظتى المنوفية وقنا للعمل الميدانى بوصفهما ممثلتين لكل من اقليمى الدلتا والصعيد . ومن الواضح أن هذا الاختبار ينهض على التفرقة الجغرافية التقليدية بين شمال مصر وجنوبها والذي يوحى بأن كل منهما يمثل وحدة متناغمة، وهى تفرقة تفتقر إلى الكثير من الدقة ، فقد أوضحت الدراسات الحديثة وجود تباينات واضحة بين القرى وبعضها البعض فى الريف المصرى على الرغم من تقاربها جغرافياً Hopkins and Mehanna.1981, Lemel.1981 Seif elNasr.1973 على أنه وفى ظل غيبة تنميط دقيق للقرى المصرية، وعدم خضوع التنظيمات القائمة للتحقق المبيريقى، تبقى إمكانات الاختيار أسيرة للتفرقة التقليدية، مع اعترافنا بعدم دقتها. ومع ذلك يبقى صحيحاً أن هذه الدراسات ليست دراسة مسحية تهدف إلى التوصل إلى نتائج عامة، إنما هى تنتهج نهج دراسة الحالة للوصول إلى توصيف كفى.

وتقع أولى قريتى الدراسة «ابخاص» فى مركز الباجور بمحافظة المنوفية على بعد حوالى مائة كيلو متر إلى الشمال من القاهرة وستة كيلو مترات إلى الشرق من مركزها (انظر الخريطة رقم (١١). ويبلغ زمامها المزروع فعلياً - دون السكن والأراضى البور - حوالى ٤٣٨ فداناً (الهيئة المصرية العامة للمساحة ١٩٩٠). وقد بلغ تعداد سكانها عام ١٩٨٦ حوالى ٢٩١٩ نسمة تقريباً. بعبارة أخرى، فإن متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية بالقرية يبلغ مايزيد قليلاً على ثلاثة قراريط ونصف القيراط وهو مايقل بحوالى ٥٠٪ تقريباً عن المتوسط العام على المستوى القومى . ويشير هذا إلى وجود ضغط شديد على الأرض الزراعية بالقرية. وتنتم حيازة الأرض فى القرية بالقرمية، ولا تزيد أكبر حيازة بها عن خمسة أفدنة (معلومات تم الحصول عليها من الإخباريين). ويغلب على الزراعة بالقرية محاصيل المعاش كالقمح والبرسيم والذرة مع مساحات محدودة من الخضروات وهى عادة ما تكون محملة على المحاصيل التقليدية أو مزروعة على رؤوس الحقول.

أما القرية الثانية «ترعة أولاد ناصر» فهى إحدى قرى مركز إسا الواقع إلى الجنوب من القاهرة بحوالى سبع مائة كيلو متراً. وتبعد القرية عن مدينة إسا بحوالى سبعة عشر كيلو متراً إلى الجنوب ، على الشاطئ الغربى للنيل (انظر خريطة رقم ٢) . ويذكر رمزى فى قاموسه الجغرافى أنها تعود تاريخياً إلى عصور الفراعنة، وأن اسمها القديم داي راع Di Ra، ومعناها محل إقامة الإله رع، وأن اسمها الحالى محرف عن الاسم القديم، وهى ترد فى قاموسه باسم الترعة دون اضافة (رمزى ١٩٦٣ : ٤ : ١٥٢) ، وهو الاسم الرسمى لها فى التعدادات المتعاقبة بما فى ذلك تعداد ١٩٨٦ . أما كلمة أولاد ناصر فهى التسمية المتعارف عليها بين الأهالى بالمنطقة، نظراً لوجود مقام أحد مشايخ الصوفية بها «سيدى ناصر»، وتبلغ مساحة زمامها المزروع حوالى ٧٥٣ فداناً (الهيئة المصرية العامة للمساحة ١٩٩٠)، فى حين بلغ عدد سكانها عام ١٩٨٦ حوالى ٣٣٨٤ نسمة (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . ١٩٩٠ : ١١). وعلى ذلك ، يبلغ متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية بها أكثر قليلاً من خمسة قراريط، وهى بذلك تشارك القرية الأولى فى ظاهرة الضغط على الأرض الزراعية.

71

[illegible]

79

عند هذا الحد، ينتهى التشابه بين القريتين . فعلى العكس من قرية ابخاص، تقع قرية الترعة في نطاق زراعة قصب السكر ولذلك يكتسب اقتصادها الزراعى طابعاً نقدياً موجهاً للسوق ، فى حين تزرع محاصيل المعاش على هامش المحصول النقدى الرئيسى وتخصص لها مساحات أقل بكثير ونتيجة لذلك ، فإن علاقة كل من القريتين بالسوق تتباين تبايناً كبيراً وبالتالي فمن المتوقع أن تتباين الأساليب التي تنتجها الأسر المعيشية من أجل البقاء فى كل منهما.

كما أنه وعلى الرغم من اشتراك القريتين في خاصية الانخفاض المطلق لمتوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية، إلا أنه من الملاحظ وجود فارق كبير في متوسط مساحة حيازة الأسر المعيشية التي درست في كلا القريتين . فعلى حين بلغ متوسط حجم الحيازة بين هذه الأسر في قرية ابخاص ما يزيد قليلاً على فدانين (فدانين وقيراطين) لكل أسرة ، كان مقابله في قرية الترعة يبلغ قرابة الثمانية أفدنة (سبعة أفدنة ، وتسعة عشر قيراطاً) ، أى ما يوازي ٣٧ مثل الحيازة بقرية ابخاص. وربما يرجع ذلك إلى أن توزيع الحيازة في قرية الترعة يتسم بقدر أكبر من اللامساواة من ذلك السائد في ابخاص. وعلى الرغم من عدم توافر شواهد إمبريقية كمية على ذلك لدينا، إلا أن أحد الباحثين في قرية الترعة قد ذكر أن «حوالى ٨٠٪ من سكان الترعة من المعدمين».

ويستمر هذا الفارق في متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية قائماً ، وإن كان ذلك بدرجة أقل، على مستوى أعضاء الأسر التي عقدت معها المقابلات في كل من القريتين. وفي هذا الصدد، تكشف البيانات عن أن متوسط نصيب الفرد من الأرض بين الأسر المدروسة بقرية ابخاص يبلغ أربعة قراريط تقريباً مقابل ٦٣ قيراطاً بقرية الترعة. بعبارة أخرى، فإن متوسط النصيب الفردى من الأرض الزراعية للأسر المدروسة بقرية الترعة يفوق نظيره في ابخاص بحوالى ١٦ مثلاً فقط. بلغ إحصائية، لانتحرف هذه المتوسطات عن المتوسطات العامة لنصيب الفرد من الأرض الزراعية بكلا القريتين انحرافاً معنوياً.

وغنى عن البيان، إن هذا يرجع في المقام الأول إلى الفارق البين في متوسط حجم الأسر

المعيشية في كلا القريتين. ففي الترعة بلغ متوسط حجم الأسر المعيشية المدروسة ٢٤٦ فرداً، وفي حدها الأقصى ٦٧ فرداً، مقابل متوسط قدره ١٤٢ فرداً في ابخاص حيث كانت أكبر الأسر بها تتكون من ستة وعشرين فرداً.

وقد تم جمع بيانات هذا البحث م خلال دليل موحد للعمل الميداني، استخلصت مكوناته من خمسة أدلة أعدها المشاركون في الدراسة^(١) وقد غطى الدليل في صورته النهائية عدداً من القضايا هي : خصائص الأسرة المعيشية والجوانب الخاصة بشكل التنظيم العائلي ، وثقافة الأسرة المعيشية بين التقليد والحداثة، بالإضافة إلى البيانات الأساسية السوسيو ديموجرافية والاقتصادية لأفراد الأسرة المعيشية ووصف المسكن (المزيد من التفاصيل حول مكونات الدليل أنظر 7-11: The Egyptian Research Team, June 1996). وقد استغرق العمل الميداني حوالى أسبوعين (أسبوع بكل قرية) تم خلالهما عقد مقابلات مع سبع وثلاثين رئيس أسرة معيشية، من بينها إحدى عشرة حالة، عقدت فيها مقابلات مع زوجات رؤساء أسر سواء بالمزاوجة مع بعولهن أو بالاقتصار عليهن دون أزواجهن وكان نصيب قرية ابخاص عشرون حالة، في حين عقدت مقابلات مع سبع عشرة أسرة بقرية الترعة. وقد اعتمد بصفة أساسية على إخباريين محليين للتوصل الى الأسر التي تتوفر فيها المعايير التي استقر عليها فريق البحث من خلال تحليل التعريفات المختلفة لمفهوم الأسرة المعيشية في الأدبيات السوسولوجية والأنثروبولوجية على اعتبارها تمثل الخصائص الأساسية للأسرة المعيشية في الريف المصرى (محيى الدين ١٩٩٥).

(٣)

لعله من المفيد - بل ومن الضروري - قبل الخوض في تحليل البيانات التي تم جمعها، أن نعرض في إيجاز لما طرأ من تغيرات على السياسة الزراعية في مصر بحيث وضع القريتين في إطارهما القومى الأعم . فقد شهد القطاع الزراعى في السنوات الأربعين الاخيرة تغيرات حادة

(١) قام أ.د. محمود عوده بصياغة الدليل في صورته النهائية

كانت ذات آثار متباينة على الجماعات الفلاحية المختلفة . ويمكننا في هذا المقام التمييز بين ثلاث مراحل زمنية مختلفة هي المرحلة من عام ١٩٥٢ وحتى منتصف السبعينيات ، والمرحلة الممتدة منذ بداية التسعينيات وحتى نهاية الثمانينيات ، ثم المرحلة الممتدة منذ بداية التسعينيات وحتى الآن.

وقد اتسمت أولى هذه المراحل بعدد من السياسات كان من أهمها سياسة الدورة الزراعية والتسويق الجبري للمحاصيل ، والائتمان الزراعي ، وهي سياسات تم تطويرها في إطار مسار الإصلاح الزراعي . وقد استهدفت هذه السياسات حماية المستفيدين من الإصلاح الزراعي وصغار الملاك من المرابين وتطوير سوق زراعي لا يعرض هؤلاء الملاك لمخاطر تقلبات السوق ، لأنها استهدفت أيضا من ناحية أخرى ، تأمين زراعة المحاصيل التي تحتاجها الدولة والمجتمعات لأغراض الصناعة والغذاء ، فضلا عن تأمين انتزاع الفائض الزراعي للاستخدام في قطاع آخرى (Abdelkhalk and Tignor. 1982: 14-1 Korayem. 1982: 165-97) إلى أن قطاع الزراعة يخضع لسياسات حكومية متغير كُرم هذه ولصالح القطاعات الحضرية ، حيث تشير إلى أن نسبة الضرائب الضخمة المفروضة على محاصيل التوريد الجبري كانت أعلى بكثير من نظيرتها المفروضة على القطاعات غير الزراعية . بالإضافة إلى ذلك ، فإن السياسات الضريبية لم تمنح أي إعفاءات لصغار المزارعين كما هذه المحاصيل الجبرية كانت تزرع بواسطة صغار المزارعين أكثر من غيرهم . وهكذا فإن السياسات الزراعية الثلاث لتلك الفترة ، قد ميزت ضد صغار الفلاحين ، حيث وجد هؤلاء أنفسهم مضطرين لزراعة محاصيل التوريد الجبري ، والتي جد نظام التسعير الحكومي لها ، إمكانية تحقيق ربح من زراعتها ، كما أنهم استفادوا بدرجة أقل من غيرهم من نظام الجمعيات التعاونية وماتقدمه من قروض . (Tijnor. 1982: 198-235, Aodel Kalek and Jassan. 1982: 198-235) وعلى الرغم من أن الدولة قد قوضت الأساس الاقتصادي لطبقة كبار الملاك من خلال نظام الإصلاح الزراعي ، كما سعت إلى حماية فقراء الحائزين والمعدمين من خلال السياسات الإيجارية وسياسات الأجور - والتي لم يتم فرضها ومراقبة تنفيذها بدرجة كافية . فإن الشريحة الوسطى من الفلاحين كانت هي المستفيد الأكبر من هذه السياسات فقد كان

لديهم القدرة على تخصيص نسبة لا بأس بها من أراضيهم لزراعة الفاكهة والخضروات والمحاصيل الأخرى ذاتا العائد المرتفع والتي يمكن بيعها في السوق الحر ، وهو عكس الموقف الذي وجد فيه صغار الفلاحين أنفسهم (Abdel Khalek and Tignor. 1982: 15)

ونقشيا مع سياسة الانفتاح الاقتصادي بدأ قطاع الزراعة منذ منتصف السبعينيات يعرف قدرا من السياسات الليبرالية ، غير أن هذا التحرر لم يكن كاملا ذلك أن الدولة كانت مازال بحاجة إلى استمرار انتزاع الفائض الزراعي . وفي هذه الفترة تمت معادلة الضرائب الضمنية الناتجة عن التوريد الجبري للمحاصيل إلى حد ما من خلال ارتفاع الدعم المقدم للأسمدة والمبيدات . فعلى سبيل المثال ارتفعت قيمة الدعم المقدم للفدان المزروع قطنيا من ٧٩٩ جنيهها للفدان عام ١٩٧٤ لتصل إلى ٦٥١١ جنيهها تقريبا عام ١٩٨٣ مع أخذنا في الاعتبار معدلات التضخم (Commandor. 1987: 32)

بالإضافة إلى ذلك ، فقد أفاد المنتجون الزراعيون ، من الدعم الكبير لتكاليف رأس المال فقد قدمت الدولة قروضا للمحاصيل بفائدة قدرها ٣٪ من خلال الجمعيات وبنك الائتمان الزراعي . وبالمثل كانت نسبة الفائدة على قروض مشاريع التسمين تقف عند ٧٪ ، وتلك الخاصة بالميكنة عند ٨٪ مقارنة بسعر الفائدة السائد في البنوك التجارية آنذاك والذي كان يتراوح بين ١٣٪ و ١٤٪ سنوياً ، والذي يعبر بقدر أكبر من الدقة عن معدل التضخم السائد حينذاك في أكثر التقديرات محافظة (Ibid). وعلى الرغم من أن معدل الضرائب الضمنية على المحاصيل الزراعية قد انخفض دون شك خلال العقدين الماضيين ، إلا أن قديحي (Cuddlihy. 1980: 17) يقدر أن دخول المنتجين الزراعيين قد انخفضت بمقدار ١٢٠ مليار جنيه ، منها ١٢٠ ذهبت لصالح المستهلكين الحضريين وحوالي ١٧٩ مليون جنيه للدولة . ويفضى هذا إلى القول بأن تحويل الموارد من قطاع الزراعة لم يكن مرتبطا بصفة عامة بإنعاش مخصصات قطاع الصناعة ويقدر البنك الدولي أن الضرائب غير المباشرة على قطاع الزراعة عام ١٩٨١ ، كانت تمثل ١٤٪ من أعلى معدل لها والذي كانت قد وصلت إليه عام ١٩٧٤ (IBRD. 1983: 144)

وقد أدت سياسات التسعير الجبرى وتحديد المحاصيل ليس فقط إلى تشوهات فى الأسعار وإنما أيضاً إلى سوء تخصيص الأراضى للمحاصيل. وفى هذا المقام، يقدر هانسن ونشاشيبى Hansen and Nashashibi. 1975:193 أنه فيما بين عامى ١٩٦٢ - ١٩٦٨ بلغ نسبة هذه الأراضى حوالى ٧٩٪ منها ٤٤٪ أى مايزيد على نصفها، يمكن ان تعزى لسياسة التدخل الحكومى.

وبحلول منتصف الثمانينيات ادى هيكل أسعار المحاصيل الزراعية بالمشاركة مع السيطر على محاصيل بعينها من قبل الدولة أى خلق سوق مزدوجة - Split market Cemmn- (34: 1987. doran) فقد سعى المنتجون الى تعظيم مساحات الأرض المزروعة بمحاصيل السوق الحر على حساب تلك التى تخضع لهيمنة الدولة وبخاصة القطن والارز والبقول وأضحى كبار المزارعين على استعداد لدفع غرامات تصل إلى مائة جنيه للفدان عام ١٩٨٤ سبب عدم زراعتهم للقطن. والواقع أن هناك من الشواهد أن هذا لم يكن قاصراً على كبار المزارعين فقط وإنما شارك فيه مزارعون وفلاحون من كافة الشرائح (الاحرار ١٩٨٤/٥/٣). Mohieddin. 1987:69' Glavanis 1984:56

والواقع أن هذا لاينبغى أن يكون مثيراً للدهشة، فباستخدام أسعار ١٩٧٠ كقاعدة كانت أسعار المحاصيل الخاضعة لسيطرة الدولة قد ارتفعت بحلول عام ١٩٨٤ بمعدل ٣٤ مرة، مقابل ٣٨ مرة للخضروات والفاكهة، بما يزيد على ٧٥ مرة بالنسبة للبرسيم. وقد أدى ذلك إلى تحول كبير باتجاه زراعة أعلاف الحيوان وبخاصة البرسيم، بحيث وصلت المساحة المزروعة برسيما بين عام ١٩٧٨ / ٨١ إلى حوالى ٢٥٪ من جملة المساحة المزروعة مقابل ١٥٪ لتلك المزروعة بالذرة والعدس، والذرة (بيانات وزارة الزراعة)

وبالرغم من الانخفاض المستمر فى الأعباء الضريبية على المنتجين الزراعيين منذ عام ١٩٧٦، إلا أن نمو القطاع الزراعى ظل ضعيفاً وبمعدل يدور حول ١.٩٪ خلال الفترة من ١٩٧٠/١٩٨١ بأسعار ١٩٧٠. ولا توجد تقديرات دقيقة لهذا المعدل خلال فترة الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٨/٨٧، إذا تفاوتت التقديرات بين ٤٪ سنوياً (تقديرات الخطة) إلى نحو ٢٪، فى حين تشير التقارير الحكومية إلى انخفاضها إلى حوالى ٣.٢٪ خلال الستين الأوليين وإلى ٢.٩٪ فى السنة الأخيرة منها (عبد الفتاح - ١٩٩٢ : ١٢٣). كما تضائلت قدرة القطاع على خلق فرص عمل جديدة خلال الفترة ذاتها (المصدر السابق)، ويرجع ذلك لعدة أسباب من بينها نقص الأرض الزراعية وتآكلها تحت ضغط النمو الحضري وتجريفها لأغراض صناعة الطوب والذى قدرت مساحاته بحوالى ٥٠ ألف فدان سنوياً (Comman- 1987:35) فضلاً عن ذلك، فإن المخصصات الاستثمارية فى الزراعة والتى كانت قد وصلت إلى ١٢/١٣٪ سنوياً فى الفترة من ١٩٥٢/٥٣ إلى ١٩٥٩/٦٠، ارتفعت لتصل إلى حوالى ٢٣٪ بين عامى ١٩٦٠ - ١٩٦٥ نتيجة لبناء السد العالي، شهدت تدهوراً حاداً خلال فترة السبعينيات، بحيث لم يخصص له سوى ٨٪ من جملة الاستثمارات عام ١٩٧٥/٧٦. وعلى الرغم من أن هذه الاستثمارات طرأ عليها بعض الارتفاع اعتباراً من عام ١٩٧٩، إلا أنها لم تتعد أبداً نصف النسبة التى كانت مخصصة لقطاع الزراعة فى النصف الأول من السبعينيات وظلت هذه النسبة من الإنفاق الحكومى على حالها بين عامى ١٩٨٠ - ١٩٨٣ (116-117: 1982. El- Is 198301980 sawi, 1982) واتساقاً مع هذه السياسات بدأت الدولة فى وضع الأسس التشريعية للنمو الرأسمالى فى الزراعة المصرية وفى هذا الإطار شهدت الزراعة المصرية خلال السبعينيات مجموعة من التحولات الهامة من بينها تعديلات العلاقة بين المالك والمستأجر وذلك عن طرق رفع القيمة الإيجارية للفدان نتيجة لإعادة تقييم الربط الضريبي وتقرير حق المالك فى طرد المستأجر إذا تأخر فى دفع الإيجار لمدة شهرين عن طريق المحكمة وإلغاء لجان فض المنازعات وجواز تحويل العلاقة الإيجارية من إيجار نقدى إلى المزارعة. بالإضافة إلى ذلك تراجعت الحركة التعاونية نتيجة للتعديلات التى طرأت على

خصائص التعاون عام ١٩٦٩، وفي هذا الإطار سمح للعديد من الهيئات الحكومية وغير الحكومية أن تنافس الجمعيات التعاونية. كما سمح وعلى نطاق واسع للقطاع الخاص بالإعجار في مستلزمات الإنتاج ودعمت بمختلف السبل الزراعات النقدية وغيرها من الأنشطة الرأسمالية في الزراعة المصرية، بحيث اتجهت جهود المزارعين القادرين لإنتاج المحاصيل التصديرية بدلاً من المحاصيل الغذائية (عبد الفتاح ١٩٩٢: ١٩٩-١٢٠).

وقد ترتب على ذلك كله، تعاظم أزمة الزراعة المصرية كما يعكسها الإنتاج المحلي للمحاصيل الغذائية ودرجة الاكتفاء الذاتي منها، فمنذ بداية السبعينيات تعاظمت نسبة المواد الغذائية التي أصبح علي مصر أن تستوردها لسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك المحلي. وبحلول عام ١٩٨١ فاقت الواردات الغذائية خمسة أمثال قيمة عائدات تصدير القطن والصادرات الزراعية الأخرى، وشكل استيراد القمح وحده ٦٠,٥٪ من إجمالي قيمة السلع المستوردة. وقد أدى ذلك إلى تزايد العجز في الميزان التجاري والذي كان يميل لصالح مصر عام ١٩٧٠، ليصل العجز فيه إلى ٨٠٠ مليون جنيه عام ١٩٧٧، ويتفاقم إلى حوالي ٢,٥ مليار عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ (commandor. 1987:36). وبحلول عام ١٩٨٠، كان العجز بين إنتاج الغذاء والاستهلاك قد وصل إلى ٨ مليون طن، وبافتراض ثبات معدلات الاستهلاك عند مستواها الحالي، فمن المتوقع أن تصل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك عند نهاية القرن - أي بعد أربع سنوات من الآن- إلى حوالي ٤٠ مليون طن متري ومع الارتفاع المستمر في الأسعار العالمية للمحاصيل الغذائية، فإن ذلك سيمثل عبئاً متزايداً على الإنفاق الحكومي (Ibid).

ونتيجة لتعاظم أزمة الاقتصاد المصري ككل بما في ذلك الاقتصاد الزراعي. اضطرت الحكومة تحت ضغط صندوق النقد والبنك الدولي إلى تبني ما يعرف بسياسات التكيف الهيكلي اعتباراً من مطلع التسعينيات. ويخلص رمزي زكي في مؤلفه «الليبرالية المستبعدة» (١٩٩٣: ١٢٤-١٢٥) حزمة الإجراءات والسياسات المتعلقة بالأسعار والمسائل التنظيمية والمؤسسية للقطاع الزراعي، مشيراً إلى أنها تنطوي على إلغاء التسعير الجبري للمنتجات

الزراعية والأخذ بأسعار العرض والطلب، إلغاء التسعير الحكومي للأسعار المزرعية وترك ذلك لآليات السوق، مع الاسترشاد بالأسعار العالية، وإلغاء دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي وتركها لقوى السوق، وإلغاء التوريد الإجباري للمنتجات الزراعية وترك الحرية للمنتجين أن يتولوا بأنفسهم تسويق تلك المنتجات، والسماح للممارسة والوسطاء بعودة نشاطهم في هذا المجال، مع ما يتضمنه من عودة البورصات والعقود الآجلة. فضلاً عن ذلك تنطوي هذه الخزم علي إلغاء أجهزة ومؤسسات التوسيق الحكومي للمنتجات الزراعية - بما في ذلك جمعيات التسويق التعاوني والعمل علي «خصخصتها» أي بيعها للقطاع الخاص، أو على الأقل، السماح للقطاع الخاص بالمنافسة معها وإلغاء الدعم المالي الذي كان يخصص للقطاع الزراعي في شكل قروض ميسرة، وأن تعمل البنوك الزراعية وفقاً لمعايير السوق، وإلغاء احتكار الدولة لاستيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي والسماح للقطاع الخاص بالقيام بهذه المهمة، وفيما يتعلق بالأرض وزراعتها تزكى هذه السياسات العمل علي خلق سوق للأرض، الأمر الذي يتطلب تعديل أو إلغاء قوانين الإصلاح الزراعي، على النحو الذي يؤدي إلى تعديل العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر، وترك ذلك لقوى العرض والطلب، وتقرير حق المالك في طرد المستأجرين. فضلاً عن التخلي عن الحدود العليا للملكية الأرض الزراعية وبيع المزارع والمنشآت الزراعية التي تملكها الدولة. وأخيراً، أن تتخلى الدولة عن تحديد التركيب المحصولي للأراضي الزراعية وأن تترك لأصحاب الأراضي والمستأجرين حرية اختيار زراعة ما يشاءون من محاصيل طبقاً لحوافز الأسعار والتكاليف.

ولم تتوان الحكومة في تطبيق هذه الإجراءات، فأشار بيان الحكومة أمام مجلس الشعب في ١٩٩١/١/٢٨ إلى «إطلاق حرية المزارع في بيع إنتاجه من مختلف المحاصيل بإلغاء التوريد الجبري إلا بالنسبة للقطن وقصب السكر وجانب من إنتاج الارز، وأستكمالاً لتحرير القطاع الزراعي، فقد تقرر في المرحلة القادمة الأخذ بسياسات جديدة تتم على مراحل وتهدف جميعها إلى إطلاق حرية القطاع الخاص في بيع واستيراد وتداول مستلزمات الإنتاج في إطار المنافسة مع القطاعين العام والتعاوني» (نقلًا عن أبو مندور ١٩٩٢: ١٦٩) وتتجاوز إجراءات التحرير

ما أعلن في بيان الحكومة لتشمل بيع كل الممرات الزراعية الحكومية في الاتجاه نهر
المخصصة الكاملة للقطاع الزراعي، وكذلك تحرير الأرض، عنصر الإنتاج الرئيسي، من أي
عناصر تقيد تداولها من خلال التعديلات التي طرأت على قانون العلاقة بين المالك والمستأجر
في الزراعة المصرية. هذا بالإضافة لرفع سعر مستلزمات الإنتاج والوصول بالمستورد منها إلى
الأسعار الاقتصادية وتحرير سعر الفائدة وإلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج، فضلاً عن إلغاء
الدورة الزراعية (المصدر نفسه، التشديد للكاتب) وبذلك تراجع دور الدولة في الاقتصاد
الزراعي إلى أدنى المستويات، الأمر الذي حدا بوزير الزراعة الدكتور يوسف والي إلى التصريح
بأن وزارة «الزراعة قد أصبحت قطاعاً خاصاً ١٠٠٪ وأن المهمة الرئيسية لها هي الإرشاد
والبحوث الأكاديمية» (الاهرام ١٢/٢٨/١٩٩٦: ١٢).

وعلى الرغم من أن الوقت لا يزال مبكراً لتحديد الآثار المرتبة على هذه السياسات علم
الاقتصاد والمجتمع الزراعي في مصر إلا أن الشواهد المبريقية المتاحة من دول إفريقية أخرى
سبقت مصر في تطبيق تجارب التكيف الهيكلي في قطاع الزراعة وغيره، كانت ذات آثار
وخيمة عليها (انظر على سبيل المثال Turok 1991, Onimode. 1991 and 1991 la وبالمثل يؤكد خبراء الاقتصاد والاقتصاد الزراعي المصريون، أن تطبيق هذه
السياسات سوف يؤدي إلى زيادة حدة التركيز في الأرض الزراعية، وبالتالي زيادة أعداد ونسبة
المعدمين في الريف وتساعد الهجرة الريفية الحضرية، وتساعد معدلات البطالة في الريف
وازداد مساحة وعمق الفقر الريفي (أبو مندور ١٩٩٢: ١٧١-١٧٥). ويرى زكي أن صفار
الملاك والحائزين سوف يتأثرون تأثيراً شديداً بإجراءات التكيف الهيكلي عبر قناتين متناقضتين
في الآثار، فمن ناحية، من المتوقع أن يستفيد هؤلاء من إلغاء التسعير الحكومي للمنتجات
الزراعية، وترك ذلك لآليات العرض والطلب، ومن إلغاء التوريد الحكومي وتحديد التركيب
المحصولي للأراضي، ومن المنتظر أن ترتفع الأسعار النهائية لمنتجاتهم. بيد أنه وفي المقابل،
تعمل القناة الثانية في الاتجاه المضاد فإلغاء القروض الميسرة والدعم الحكومي للمدخلات
الزراعية، والاحتكار المحتمل في استيراد المستلزمات السلعية المستوردة، كل ذلك سيؤدي إلى

ارتفاع شديد في متوسط تكاليف الإنتاج الزراعي، وإذا لم يواكب ذلك، ارتفاع مناظر في
الانتاجية أو في الأسعار النهائية التي يبيعون بها منتجاتهم فمن المتوقع أن تتدهور دخولهم
الصافية (زكي ١٩٩٣: ١١٤٢). على أن أخطر ما يهدد هذه الشريحة - وتحديدًا مستأجري
الأراضي منهم - هي التعديلات التي تحدث في العلاقات التجارية من خلال العمل على خلق
سوق للأراضي الزراعية. ففي ظل ندرة الأراضي، وزيادة الطلب عليها من المتوقع أن يتزايد
حجم الربح الذي يؤول للمالك وسيكون ذلك على حساب الدخل الصافي لهذه الشريحة. وقد
يضطر هؤلاء. في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج وإيجارات الأراضي إلى ترك أراضيهم والانتظام
إلى العمال الزراعيين المعدمين، أما صفار الملاك. فإنهم على الرغم من عدم معاناتهم من
تعديل إيجارات الأراضي الزراعية - لأنهم يملكون الأرض أصلاً إلا أن جميع الآثار السلبية
التي سيعاني منها صفار الحائزين سوف تنسحب عليهم أيضاً. بيد أنهم ربما يستفيدون، إذا
عمدوا إلى زراعة محاصيل نقدية، من ذلك النوع الذي لا يحتاج إلى تحويل كبير ومدخلات
غالبية السعر - النباتات الطبيعية والعطرية وبعض الفواكه - إذا كانت أراضيهم تسمح بذلك.
وقد يضطر هؤلاء في بعض الحالات التي تتدهور فيها دخولهم الصافية، إلى بيع حيازاتهم
الصغيرة، خاصة بعد ارتفاع سعر الأراضي، والتحول إلى أنشطة أخرى، كما أن شمة احتمالات
قوية بأنه لابد أن يفقدوا ملكية أراضيهم في حالة رهنها وعدم القدرة على الوفاء بديونهم.
وفي المقابل، سيفنم كبار ملاك الأراضي الزراعية العديد من المزايا من خلال تعديل
العلاقات الإيجارية وإلغاء التسعير الحكومي والتوريد الإيجاري للمحاصيل، وإلغاء مؤسسات
التسويق العامة وخفض الضرائب على رؤوس الأموال - ضريبة التركات - إلا أنهم قد يتأثرون
سلبياً أيضاً نتيجة لزيادة سعر الفائدة، وارتفاع أسعار الطاقة ومستلزمات الإنتاج المحلية
والمستوردة وإن كان الأثر الصافي لهذه السياسات على أوضاع هذه الطبقة سيكون في مجمله
إيجابياً (المصدر السابق: ١٤٩).

بأختصار، فإن مجموعة الحزم والإجراءات السياسية المقترحة تعضد من أوضاع متوسطي
وكبار الملاك على حساب فقراء الريف من لا يحوزون أرضاً و صفار الملاك والحائزين.

اجتماع فريق البحث رقم (١١) ، ١٩٩٥/٥/٢١. ويمكن التعبير عن العلاقة بين هذين المتغيرين من خلال التنبطة التالية :

عزلة معاش

لا	نعم	عزلة أرض
(٢) أسرة ممتدة	(١) أسرة نووية	نعم
(٤) أسرة ممتدة	(٣) أسرة ممتدة	لا

ومع أن عزلة الأرض قد تمثل مقدمة ضرورية لعزلة المعاش وبالتالي إنقسام الأسرة المعيشية إلى عدد من الأسر المستقلة في حيازة الأرض وتنظيمها الداخلي ومعاشها، إلا أنها قد لا تفضي إلى ذلك بالضرورة فقد تكون هناك عزلة في الأراضي مع استمرار للاشتراك في شئون المعاش. كما أنه من الممكن أن تكون هناك عزلة في المعاش دون أن تكون هناك عزلة في الأرض. ويمكن النظر إلى الشكل أعلاه باعتبار أن المربعات رقم (١، ٤) يمثلان طرفي نقيض الأرض. في حين أن المربعين رقم (٢، ٣) يمثلان أسراً في حالة تحول، ويحدث هذا التحول عادة عند وفاة جيل الأباء وتولي جيل الأبناء قيادة شئون الاسر، حيث يؤسس كل واحد من الاخوة أسرة مستقلة. وتلقى عملية الانقسام هذه قدراً كبيراً من المقاومة وبخاصة في قرية الترعة، يصل إلى مقاطعة أولئك الذين يرغبون في الانفصال أو يقومون بتنفيذه فعلياً، ولا يتوقف هذا عند حدود الأسرة المعيشية فقط، بل قد يتعداه إلى مستوى القرية ككل كما اشارت بذلك الشواهد في هذه القرية. أما في ابخاص فإن المسألة لا تقبل بمثل هذه الضراوة.

وتكشف بيانات الدراسة الراهنة عن ضيق نطاق التنبطة أعلاه عن أستيعاب أشكال التنظيم الاجتماعي للأسر في قريتي الدراسة - فقد كشفت دراسات الحالات عن وجود نمط آخر من العزلة هو «عزلة الإقامة دون أن يترتب على ذلك عزلة في الأرض أوفى المعاش.

(٤)

على الرغم من أن وظائف الأسرة المعيشية تعتبر أكثر أهمية من الشكل الذي تأخذه (عود ١٩٧٩، مافيجر ١٩٩٣)، إلا أن هذا الأخير ليس بدون آثار علي وظائفها، ذلك أنه يعبر إلى حد ما توزيع الأدوار داخلها وشكل العلاقات بين أفرادها. وفي هذا المقام تبدو اللغة العربية مدخلاً مناسباً. ففي بعض الإحصاءات الرسمية تستخدم كلمة «منزل» للإشارة إلى مبنى مفرد ذي باب يقود إلى الشارع، كما تستخدم كلمة «مسكن» للإشارة إلى المعنى ذاته وفي إطار الإحصاءات الحكومية، فإن المبنى عادة ما يكون مأهولاً بواسطة أسرة واحدة مكوّن من الزوجين وابنائهما فقط أي أسرة نووية (Hopkins.1988:68) وتشير الإحصاءات الرسمية، فيما يتعلق بالريف المصري إلى أن عدد الأسر في القرى عادة ما يكون أكبر من عدد المساكن أو المنازل، بما يؤكد استمرارية نمط الأسرة الممتدة، ولذلك فإنه من الناحية السوسولوجية يمكن اعتبار تعبير «بيت» أو «دار» أكثر أهمية ودلالة، حيث تعني الكلمة مـ ناحية «منزلاً» ولكنها تستخدم مجازياً للإشارة إلى الأسرة المعيشية، بمعنى مجموعة الأفراد الذين يعيشون معاً ويشاركون معاً في الإقامة وترتيبات المعيشة. وينطوي مصطلح «البيت» أو «الدار» بذلك على الإشارة إلى وحدة إنتاجية واستهلاكية، وهو الأمر الذي يبرر استخدام مصطلح الأسرة المعيشية كمفهوم تحليلي. أما مفهوم العائلة، فإنه يشير إلى جماعة قرابة أكبر من البيت، تشتمل عادة على عدة بيوت مرتبطة ببعضها البعض ويسود بينها قدر من التعاون. ويميز الفلاحون في قريتي الدراسة بين هذه المفاهيم في حديثهم اليومي، فـ يتحدثون على سبيل المثال عن عائلة الحفناوى وأبو العينين، وقنديل في ابخاص، وأبو راضي والدمرداش والحضرى وأبو بطيخ وغيرها في الترعة. وفي هذا يقول الصدد أحد الفلاحين من قرية «الترعة» زمام عائلة الدمرداش بالقرية ٧٥ فدان موزعة على بطون وفروع، وقد ورثنا من الوالد ٣٠٥ فدان .. ويميز الباحثون في الريف المصري في هذا المجال بين متغيرين أساسيين هما ما يطلق عليهما بالتعبير الفلاحي «عزلة الأرض» و«عزلة المعاش» (عوده) محض

وشيع هذا النمط بدرجة أكبر في قرية الترعنة من قرية ابخاص ويرجع هذا النمط عزلة الإقامة إلى كبر حجم الأسر المعيشية، وربما يكون مفسراً لها. حيث أدى كبر الأسر إلى ضيق المنازل بسكانها وبالتالي اضطرت بعض الأسر إلى بناء بيوت جديدة لاستيعاب الزيادة المتواترة في عدد أعضائها مع استمرار الحياة الجماعية على مستوى الإنتاج والاستهلاك.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك عوامل أخرى فاعلة في هذا الصدد لا ترجع إلى الحيز المادي المتاح للسكن وتشتمل هذه العوامل في القيمة الرمزية التي يحتلها المسكن القديم في حياة الأسرة وبخاصة لدى كبار السن حيل الآباء الذي يسكون بمقالبد الامور. فالبيت القديم بالنسبة لهم «الجزء» وفي هذا الصدد يقول أحد الفلاحين «البيت القديم لا يمكن يتقل طول مانا عايش ... أنا عارف أن الولاد هايهدوه بعد ما أموت ... بس طول مانا عايش ده مش هايحصل هذه القيمة الرمزية التي يتمتع بها منزل الأسرة التقليدي ليست حكراً على الفلاح المصري بل ان حكيم بركات (١٩٨٦) يشير إلى ديموع ذات الظاهرة بين المهاجرين اللبنانيين ذوي الأصول الاجتماعية الراقية في الولايات المتحدة.

وينعكس هذا التعايش بين الاغاط المختلفة للسكن في تفاعله مع عوامل اخري مثل تعدد الاجيال داخل الأسرة الواحدة وما يصاحب ذلك من مستويات تعليمية متباينة علي أثار المنزل، حيث نجد داخل المنزل الواحد طرراً مختلفة تجمع بين الاثاث الرفي التقليدي من ناحية والاثاث الحديث من ناحية أخرى، كما تعرف هذه المنازل تعايشاً بين تكنولوجيات متباينة حيث يوجد جنباً إلى جنب الفرن البلدي والكانون والقلعة والزير، وزلع التخزين، وأجهزة الطهي الحديثة (البوتاجاز)، والغسالة الكهربائية، والثلاجة والتليفزيون والمروحة وغيرها، وشيع هذا في كلا قرىتي الدراسة، وإن كانت آثار التحديث أكثر جلاءً في قرية ابخاص منها في الترعنة ومن الملاحظ أن هذه الازدواجية تشيع بين الشرائح الاجتماعية المختلفة بالقريتين. بعبارة أخرى، فإن يسر الحال لا يفضي مباشرة إلى تبنى الشرائح العليا من الفلاحين لانماط الحياة كما يعكسها أثاث المنزل، وربما يعود ذلك إلى حاجة هذه الشرائح المتوسطة والعليا لتأكيد مشروعيتها ومكانتها من خلال تأكيدها على أوجه تشابه أسلوب معيشتها مع ذلك الحاضر

ببقية سكان القرية.

وتعتبر الأسرة المعيشية البؤرة التي يتجسد فيها تقسيم العمل عبر متغيري العمر والنوع، وهي كذلك بمثابة المصب الذي تلتقي عنده الروافد المختلفة لدخل الأسرة، وتتجمع عنده الأنشطة المختلفة حيث يتحول الإنتاج إلى استهلاك (Hopkinso 1988:68) وتتكون الأسرة المعيشية من عدد من الذكور والاناث بحيث يضمن ذلك أن الوحدة الانتاجية تشتمل على العناصر اللازمة لانجاز المهام المنوطة بكل من النوعين في عملية الإنتاج، وعلى الرغم من أن الرجال يعملون عادة خارج نطاق المنزل سواء كمزارعين أو فلاحين في حقولهم أو يمتهنون التجارة والعمل كموظفين في الحكومة، في حين أن النساء - باستثناء عدد محدود منهن ممن يعملن في وظائف حكومية - يتحملن عبء العمل المنزلي ورعاية الحيوانات وتحويل المنتجات الأولية إلى سلع قابلة للتداول، إلا أن بيانات الدراسة التي تم جمعها من الميدان كشفت عن أن هذا التقسيم يتسم بقدر من المرونة، فعلى حين أن حلب الماشية يدخل تقليدياً في صميم عمل النساء، إلا أن «الزريبة بعيدة عن البيت حوالي ١٥ متر، المرة (الست) عندنا لا تخرج من البيت حتى علشان تروح الزريبة، حلب الجاموسة عندنا من اختصاص الرجال حتى ولو الزريبة في البيت، سلو عيلة.. إن الرجال تبعتهم هم اللي بيحلبو الجاموس، طلعتنا لقينا اهالينا بيعملوا كده». هذه الظاهرة توجد في كلا القريتين علي نطاق محدود.

فضلاً عن ذلك، فإن هناك من النساء وبخاصة في ابخاص، ممن يعملن في العمليات الزراعية متضمنة في ذلك تلك العمليات التي تعتبر تقليدياً قاصرة في أدائها على الذكور البالغين، وفي هذا الصدد تحدد إحدى الزوجات دورها بقولها «أنا اللي بضم القمح واقطع الذرة واشيل الغلة.. وأنا لوحدي لو فدام اضنه...» ويقول آخر «أنا واخويا مسئولين عن الزراعة، والنسوان تساعد في حش البرسيم وضم الغلة» ويذكر ثالث أنه: «ممكن لما الأمر يحتاج تلاقى الست بتاعتي والبنات بينزلوا الارض يحشوا حمل البرسيم أو يعزقوا للذرة أو يضموها» ولا يمنع من مساهمة المرأة في العمل الزراعي تعليمها أو توظيفها «إحنا ما بنأجرش أنفار الا نادرا في المواسم، لأن الابناء وزوجاتهم يشتركون معنا في الزراعة وستات ولادي معاهم دبلوم تجارة

ويشتغلوا مدرسات إلا أنهم يساعدوا في الأعمال الزراعية والمنزلية».

هذه المرونة النسبية في تحديد الأدوار وعبورها للخطوط الفاصلة لتقسيم العمل عبر النوع تمثل أحد الاستراتيجيات الأساسية لتعويض العجز النسبي في قوة العمل الذي تعاني منه الأسر المعيشية وهو الأمر الذي قد يضطرها إلى الاعتماد المتزايد على العمل المأجور مما يعنى تعاظم اعتمادها على الاتفاق النقدي وهو ما تسعى هذه الأسر إلى التقليل منه إلى أبعد مدى ممكن. ولعله من الممكن تفسير استمرارية طرق تقسيم النسبة في قرية الترعة - على الأقل العمل الحقلى - عبر متغير النوع في ضوء الفروق في التركيب المهنى بين القريتين : ففي الترعة، حيث تسود زراعة القصب تبقى الحاجة للعمالة الكثيفة موزعة على فترات متباعدة حيث يمكث محصول القصب في الأرض من ثلاث إلى خمس سنوات لأن السنة الأولى هي التي تحتاج شغل كبير ومصاريف كثيرة قوى، فضلا عن ذلك، فإن مساهمة الذكور البالغين غير العاملين في الزراعة في قرية الترعة تبدو أعلى من نظيرتها في ابخاص... الأرض بتاعتنا تلاقي الكل يشتغل فيها، اللي عنده وقت فاضى تلاقيه يجى يشتغل في الأرض علي طول « وفي مقابل ذلك يقول أحد فلاحي ابخاص « أنا الوحيد في الأسرة اللي يشتغل في الزراعة... والأولاد لا يعملوا في الزراعة شغلهم في شبين واخذ كل وقتهم. وربما يرجع الفارق في مساهمة الذكور بصفة أساسية إلى الفروق في مساحات الحيازة في كلا القريتين أيضا. وأخيرا فإن التهديد المجتمعي بفقدان ما يطلق عليه بورديو (Bourdieu, 1979) رأس المال الثقافي Cultural Capital، أى فقدان ماء الوجه، ومكانة الأسرة يقف حائلا دون مساهمة النساء في العمل الحقلى في القرية الصعيدية.

وعلى الرغم من تفاوت حجم الحيازة الزراعية بين الأسرة المعيشية في كلا القريتين، وكذا تفاوت عدد الذكور البالغين النشطين اقتصاديا في الأسر التي عقدت معها مقابلات، فقد وجد أنه لا توجد فروق واضحة بين هذه الأسر فيما يتعلق بالعلاقة بين حجم الحيازة من ناحية وعدد الذكور المخصصين بالكلية للعمل الزراعى، فعلى مستوى المقارنة العامة بين القريتين، بلغ المتوسط العام لقوة العمل الذكورية حوالى ٣٩.٣٪ في ابخاص مقابل ٣٥.٤٪ بقرية الترعة

من إجمالي قوة عمل الذكور النشطين اقتصاديا المتاحة لكل أسرة بالقريتين، ويتراوح كم الفروق في قوة العمل الذكورية المخصصة بالكلية للعمل الزراعى بين ٤.٨ درجة مئوية في حده الأدنى وذلك في شريحة الأسر التي تحوز أكثر من خمسة أفدنة، حيث تبلغ نسبة العاملين بالزراعة فيها ٤١.٥٪ في ابخاص مقابل ٤٦.٣٪ في الترعة، أما حده الأعلى فيصل إلى ٦.٥٪ في الفئة الحائزة من ثلاثة إلى خمسة أفدنة والتي تصل نسبة الذكور العاملين بالزراعة فيها في ابخاص إلى ٤٥٪ مقابل ٣٨.٥٪ بقرية الترعة أما الشريحة الأسرية التي تحوز أقل من ثلاثة أفدنة فتبلغ فيها النسب المقابلة ٣٩.٥٪، ٤٤.٤٪ في كل من ابخاص والترعة على التوالي.

وقد حاولنا تقدير العلاقة الانحدارية بين الحيازة من ناحية وعدد العاملين الذكور المخصصين للعمل الزراعى من ناحية أخرى فكانت النتائج كالتالى

$$Y_i = 8491 + .1043i$$

$$R^2 = .1041, f = 1.631$$

أما في قرية ابخاص فقد أسفر التقدير عن النتيجة التالية

$$Y_i = 1.13 + .0098$$

$$R^2 = .0095, f = .163$$

بعبارة أخرى، فإن هذه العلاقة غير معنوية احصائيا في كلا القريتين فحجم الحيازة لا يفسر سوى ١.٠٪، ١٪ تقريبا من قدر التغير في العلاقة بينها وبين قوى عمل الذكور العاملين في الزراعة على مستوى الأسر المعيشية وذلك دون ضبط متغيرات أخرى في المعادلة. ويمكن تفسير ذلك في ضوء حرص هذه الأسر على ألا تظل قوة عملها أسيرة للعمل في الزراعة مهما كبر حجم الحيازة، اعتمادا على الانخراط الموقت لمعظم أعضاء الأسرة المعيشية من الذكور البالغين النشطين اقتصاديا في العمل الزراعى. وإذا تطلق هذه الأسر قوة عملها في سوق العمل الزراعى، فإنها بذلك تضمن تأمين ضرورات معاشها وحاجتها المتعاظمة للنقد في ظل الاختراق الرأسمالى المتنامى للريف، وهى بذلك تحرص على تنويع مصادر دخلها كإحدى

استراتيجيات بقائها.

وقد أشرنا فيما سبق، إلى وجود شواهد كافية تدعم هذا الاستنتاج. كما تشير الشواهد أيضاً إلى أن هذه الأسر، عادة ما تخصص شخصاً واحداً لتولى مسئولية الأرض الزراعية بالكامل، وهو الذى يتتبع المحاصيل منذ بداية زراعتها وحتى تسويقها وشرف على جميع العمليات الزراعية. فعلى الرغم من أن متوسط عدد الأفراد الذين يعملون بالفلاحة للأسرة الواحدة يبلغ ١.٦ فرد فى ابخاص و١.٨ فرد بالترعة، فإن معظم العاملين الذكور الآخرين يقتصر دورهم غالباً على تنفيذ الأعمال التى يكلفون بها من قبل الشخص المسئول عن الأرض والزراعة. بعبارة أخرى، تبقى عملية إدارة المزرعة الأسرية حكراً على فرد واحد، وفى هذا الصدد يقول أحد الفلاحين «أنا مثلاً اللى يدير الأرض دى كلها. وأخواتى يسمعون كلامى هـ وولاد عمى. أنا اللى يشتري السماد ويحدد معاهم هنزرع ايه؟ وابه اللى مش ها نزرعه السنة دى، لكن الكل جنب كده بيشتغل حاجة ثانية» - فى حين يذكر آخر «أخويا هو المسئول عن الأرض وعارف مصاريفها وهو اللى يتعامل مع الجمعية ويباخذ رأينا فى مسائل الزراعة. لكن القرار الاخير له».

والملاحظ أن المشاركة فى أمور الأرض تشيع بدرجة أكبر فى الأسر المعيشية التى توفرى مؤسستها «الأب» والتى يعيش فيها الاخوة أو أبناء العم فى معيشة مشتركة. وربما كانت هذه إحدى الآليات الضمنية التى تستخدم من أجل ضمان استمرارية الأسرة المعيشية وعدم تفتتها، حيث يعمل ذلك على تدعيم احساس الأعضاء الآخرين بأن لهم دوراً فى شئون الأسرة، كما يشيع بين هذه الأسر بقدر أكبر من تلك الأسر «الوالدية» توزيع المسئوليات الأسرية الأخرى على الأعضاء الآخرين من الذكور البالغين فهذا مختص بتسويق احتياجات الأسرة، وذلك لمهام حضور مجالس الصلح العرفية (مجالس العرب) وثالث يتولى مسئولية التعامل مع الجهات الحكومية فى غير أمور الزراعة، إذا كان من يتولى أمور الزراعة شخص آخر.

وقتل عمالة أعضاء الاسر المعيشية فى القطاع غير الزراعى - ذكوراً وإناثاً - مصدراً هاماً من مصادر معاشها ويبلغ متوسط العاملين الذكور بكل أسرة معيشية خارج قطاع الزراعة

٦٠.٧٪ فى ابخاص، فى حين تصل النسبة المقابلة فى التربة إلى ٦٤.٦٪ تقريباً. أما بالنسبة لعمالة النساء خارج القطاع الزراعى والعمل المنزلى، فإنها محدودة للغاية بكلتا القريتين، ويغلب عليهن العمل فى التدريس أو الوظائف الكتابية الدنيا بالمصالح الحكومية المختلفة. ويوضح الجدول التالى توزيع العاملين الذكور البالغين فى الأسر المعيشية بكلتا القريتين وفقاً للمهن.

جدول (١)

التوزيع العددي والنسبي للعاملين
من الذكور البالغين بقريتي ابخاص والترعة
وفقاً للمهنة

المهنة	القرية	ابخاص		الترعة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
أصحاب المهن الفنية والعملية		٥	٨.٩	١٦	٢٠.٣
المديرون الإداريون		٢	٣.٦	٣	٣.٨
القائمون بالأعمال الكتابية		٨	١٤.٣	٦	٧.٦
القائمون بأعمال البيع		-	-	١	١.٣
عمال الخدمات		٦	١٠.٧	٢	٢.٥
عمال الإنتاج والنقل		٧	١٢.٥	٦	٧.٦
العاملون بالزراعة		٢٢	٣٩.٣	٢٨	٣٥.٤
متطوعون بالجيش		٦	١٠.٧	-	-
مهن غير مبينة		-	-	١٧	٢١.٥
المجموع		٥٦	١٠٠.٠	٧٩	١٠٠.٠

ومن الجدول يتضح وجود فروق بينة فى التركيب المهني بينهما وبخاصة فيما يتعلق بأصحاب المهن الفنية والعملية حيث تبلغ هذه النسبة فى قرية التربة حوالى ٢.٣ مثل

نظيرتها في ابخاص. ويلاحظ أن حوالي ٦٨.٨٪ من أولئك الذين يقعون في هذه الفئة في قرية التربة هم من العاملين بهذه التدريس (إحدى عشرة حالة). وفي المقابل يصل النصيب النسبي للقائمين بالاعمال الكتابية بابخاص إلى مثلى نظيرة بالتربة وإلى مايزيد على أربعة أمثاله في حالة عمال الخدمات، كما أن عمال الإنتاج والنقل يبلغون ضعف اندادهم بقرية التربة تقريبا. فضلا عن ذلك فمن الملاحظ أن التطوع في القوات المسلحة يمثل أحد المسالك الرئيسية للعمل خارج قطاع الزراعة في قرية ابخاص حيث سادت هذه الظاهرة في قطاع العمل الحكومي عبر قنوات مختلفة. فضلا عن ذلك تشير هذه البيانات إلى ارتفاع معدل الإعالة في كلا القريتين حيث يبلغ حوالي ٧٥.٨٪، ٨١.٨٪ في ابخاص والتربة على التوالي. بعبارة أخرى، فإن كل شخص يعمل في ابخاص يعول ثلاثة من غير العاملين، أما في التربة فإن العامل الواحد بالأسرة المعيشية يعول أربعة أشخاص تقريبا. هذه النتيجة ينبغي أن تؤخذ بقدر من التحفظ حيث أن البيانات تقتصر على الذكور النشيطين نشاطا اقتصاديا كاملا، في حين أن هناك أعدادا كبيرة بكل أسرة من المشتغلين لبعض الوقت وبخاصة بين أولئك الذين تلقوا قدرًا من التعليم وينتظرون التعيين والذين يعملون لدى الأسرة وفقًا لما تقتضيه حاجاتها. فضلا عن ذلك فإنها لا تشمل على بيانات عن عمالة النساء خارج الزراعة وإن كانت هذه كما سبق أن ذكرنا محدودة للغاية.

ولا يعنى ذلك القول بأن المرأة ليس لها دور في تأمين متطلبات الحفاظ على بقاء الأسرة المعيشية، بل إنها تلعب دورا حيويًا في هذا المجال، ويختلف هذا الدور اختلافاً بينا في كلا القريتين. ففي ابخاص حيث يتوجه الإنتاج الحقلى نحو إشباع الحاجات الأساسية والذي يعكسه التركيب المحصولي الذي تسوده المحاصيل التقليدية، يمثل الإنتاج المنزلي أحد المصادر الأساسية للنقد. وهنا تتحمل النساء وليس فقط مسؤولية الإنتاج، ولكنهن في العديد من الأحيان يتحملن عبء تسويق المنتج أيضا، وهن اللواتي يتولين أيضا شراء احتياجات الأسرة من السوق الأسبوعي بقرية سبك المجاورة، ويحتفظن بفارق السعر الناتج عن بيع الزيت والبيض وما يزيد عن الاستهلاك المنزلي من المحاصيل سواء التقليدية أو الخضروات التي تزرع محملة

لمواجهة احتياجات الأسرة خلال الأسبوع. كما انهن قد يسلمن جزءا منه أو كامل المبلغ لـ الأسرة ليتولى الانفاق منه على أعمال الزراعة وشؤون المنزل.

أما في التربة، وحيث تسود زراعة القصب، فإن الإنتاج المنزلي يوجه بصفة أساسية نحو إشباع الاستهلاك الأسري، ونادرا ما يباع منه شيء، وإن كانت هناك بوادر تشير إلى بداية التحول نحو الإنتاج السلعي الصغير، حيث انشئ مصنع لصناعة الزيادي في إحدى القرى المجاورة لتلبية الطلب الحضري المتزايد، والذي يقوم عماله بالمرور على الفلاحين لشراء فائض الألبان منهم.

وتستعيض الأسر المعيشية عن حاجاتها الملحة للنقد في هذا المقام بأسلوب الشراء بالأجل - الشكك - إما على أساس سنوي، حتى يتم قبض ثمن محصول القصب، أو شهريا مع حلول صرف المرتبات. وربما يرجع الفارق في سلوك الأسر المعيشية فيما يتعلق بكيفية التصرف في الإنتاج المنزلي إلى واقع أن متوسط عدد رؤوس الماشية التي تحوزها الأسر يتفاوت في القريتين حيث يبلغ في ابخاص حوالي ٢٤ رأس مقابل ٢١ رأس في التربة وعلى الرغم من أن هذا الفارق قد لا يبدو ذا أهمية للوهلة الأولى، إلا أنه إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الفارق في متوسط حجم الأسرة المعيشية بين القريتين يصل إلى الضعف - راجع الفقرة (٢) من المقال - لأصبح جليا أن متوسط حيازة الأسر في قرية التربة من رؤوس الماشية تبلغ فعليا نصف تلك السائدة في ابخاص. ومن شأن هذا أن يؤثر على تباين معدلات الطلب الاستهلاكي المنزلي بمقادير متفاوتة.

فضلا عن ذلك، فإن الحدود التي تفرضها التقاليد على خروج المرأة في قرية التربة تزيد من صعوبات امكانية تسويق منتجات الألبان في الأسواق المحلية. وقد أوضحت دراسات متعددة حول الأسواق الريفية، إن بيع منتجات الألبان في الأسواق يكاد يكون مقصورا بالكليسة على النساء دون الرجال (Mohied-Larson, 1982, 1982A, din.Forthcoming, 1997) ولعل هذا مايفسر تعبير اثنين من ارباب الأسر المعيشية في قرية التربة عن رغبتهم في إقامة مشاريع لتسمين العجول - ليس لإنتاج الألبان - في قرية

الترعة ، حيث لا يقتضى ذلك خروج المرأة الى السوق . فضلا عن ذلك فإن قيمة اجتماعية مازالت تسود ، تنظر الى بيع اللبن نظرة مشينة ، ولذلك فإن هذه المنتجات يتم تبادلها بين الأسر وليس بيعها فى قرية الترعة . وبذا يفرض كل ما تقدم حدودا قوية على التحول نحو الإنتاج السلمى للإنتاج المنزلى فى هذه القرية .

ومع هذه الفروق ، فإن النساء فى القريتين يشتركن فى واقع أن عبء تجهيز المحاصيل الزراعية للتداول بعد نقلها من الحقل الى المنزل يقع عليهن بالكامل ، فعمليات فرك الذرة ، وتشعب الفول قبل تخزينه وغيرها هى مسئولية النساء . كما أن النساء فى ابخاص يعملن فى الحقول جنباً الى جنب مع الرجال فى معظم الأسر المعيشية . وقد أوضحنا ذلك فيما سبق . بالإضافة الى كل ذلك فإنهن مسئولات بالطبع عن كافة الأعمال المنزلية الأخرى ، من طهى وتنظيف ورعاية اطفال وخلافه (المزيد من التفاصيل حول دور المرأة فى القريتين انظر أمانى طولان ١٩٩٧) .

وتلجأ الأسر المعيشية بالإضافة الى ذلك الى الاعتماد على عمالة الاطفال سواء داخل المنزل أو فى الأنشطة الانتاجية فى حقول الأسرة أو كعاملين بأجر فى حقول الآخرين . وفى هذا المجال يلاحظ وجود خلاقات واضحة بين القريتين ، ففي ابخاص ينظر الفلاحون الى عمل الابناء فى حقول الآخرين بأجر على انه امر معيب ، وربما يرجع ذلك الى الارتفاع النسبى لمستوى التعليم ، ولكن هذا لا يمنع من عمل الاطفال فى حقول الأسرة . اما فى الترعة ، فيبدو ان من الشائع ان يعمل الاطفال فى حقول الأسرة أو فى حقول الآخرين مقابل أجر ، وقد ذكر أحد الاطفال هناك أنه يعمل بالأجر (اربعة جنيهات فى اليوم) لكى يستطيع سداد مصروفات تعليمه ومواصلة دراسته . ومع ذلك ، فإن مساهمة الاطفال فى العمل فى الحقول تتحدد وفقا لمتغيرى العمر والنوع ، فبلوغ سن العاشرة يمتنع على الاطفال الاناث العمل فى الحقول سواء كانت خاصة بالأسرة أو الغير ويبدأ تدريبهن على الاعمال المنزلية .

وعلى الرغم من انه من الصعب التعميم حول دور الاطفال فإنهم غالباً ما يؤدون مهاماً منزلية ، وعندما يكبر الذكور منهم ، فإنهم يكلفون بمهام ثانوية مثل قيادة الدواب المحملة

بأحمال السباخ والبرسيم والأعلاف الخضراء الأخرى التى تستخدم كغذاء للماشية من والى الحقول . والواقع انه فى مصر بصفة عامة ، فإنه ليس من غير المألوف أن تزوج الدراسة بالمدارس فى المناطق الريفية التى تسود فيها زراعة القطن أثناء مواسم الجنى (المزيد من التفاصيل حول دور الاطفال فى الأسرة المعيشية انظر أمانى طولان ١٩٩٧) .

وبالرغم من اعتماد هذه الأسر بصورة رئيسية على عمالة افرادها فى زراعة الأرض ، إلا أنها تلجأ الى أشكال أخرى متنوعة من استغلال قوة عمل الآخرين لتعويض العجز النسبى فى قوة العمل المتاحة لديها وبخاصة فى مواسم الزراعة . ومن بين هذه الأشكال: المزاملة فى الزراعة ، وفيما يبدو أن هذه الظاهرة أكثر شيوعاً فى الترعة منها فى ابخاص ، ويعزو الفلاحون استمرارية هذه الظاهرة الى وجود نقص فى العمالة المأجورة بسبب انتشار التعليم وارتفاع اجور العمال ، وإن كانوا يقرون بأنها تحدث على نطاق ضيق . ولا ينظر الفلاحون فى ابخاص الى هذه الظاهرة نظرتهم الى العمل لدى الآخرين بالأجر والتى تعتبر أمراً مستهجناً من وجهة نظرهم . على ان هذا البديل ليس متاحاً لكافة الأسر ، ففي الأسر التى تعاني من عجز مطلق فى قوة العمل المتاحة لديها بسبب تعليم الابناء أو عملهم خارج قطاع الزراعة أو المرحلة التى تمر بها الأسرة فى دورة حياتها - شيوخة الوالدين - لا يكون مثل هذا البديل ميسراً .

ومن هنا ، فإن معظم الأسر المدروسة تلجأ الى الاعتماد على العمل المأجور لتعويض العجز المطلق أو النسبى فى قوة عملها ويقتصر الاعتماد على العمل المأجور لدى هذه الأسر على مواسم بعينها كمواسم زراعة الأرض وجنى المحاصيل سواء فى الترعة أو ابخاص . وفى هذه الفترات تتعرض الأسر الى ضغوط وقتية حادة لتدبير النقد اللازم لسداد اجور العمال الزراعيين ، وفى حالة عجزها عن ذلك فإنها تتبنى عدداً من الآليات المختلفة لتعويض ذلك مثل إطالة يوم العمل ، انجاز العمليات الزراعية المختلفة على فترات اطول مما كان يجب ان تنجز فيه هذه العمليات فى حالة توافر النقد اللازم لاستخدام العمل المأجور . وبصفة عامة ، فإن اعتماد معظم هذه الأسر على العمل المأجور محدود الى اقصى درجة .

جدول رقم (٢)
توزيع مساحات الأراضي على الأسر المعيشية
وفقا لشكل العلاقة بها
(بالفدان والقيراط)

القرية والمساحة		الترعة				ابخاص	
رقم الأسرة	ملك	إيجار		ملك	ملك	إيجار	
		نقدى	عينى			نقدى	عينى
أسرة رقم (١)	-	٥ر	٦	٢ر-	-	-	١٨ر-
أسرة رقم (٢)	١١ر-	-	٤	١ر-	-	-	١ر-
أسرة رقم (٣)	٣ر٥	-	-	-	٢٠ر-	-	-
أسرة رقم (٤)	١ر٥	٣ر-	٢ر-	١٢ر-	١ر-	٢ر-	٢ر-
أسرة رقم (٥)	٣ر-	٤ر-	١ر-	٢ر-	-	-	١٨ر-
أسرة رقم (٦)	٣ر١	١٢ر-	-	١٢ر	٤ر١	-	-
أسرة رقم (٧)	١ر٥	٢ر٧	-	-	٢ر-	٤ر١	-
أسرة رقم (٨)	٤ر-	٢ر-	٢ر٨*	١ر-	٤ر-	١ر-	-
أسرة رقم (٩)	٢٠ر-	-	-	٢ر-	٢ر-	٢ر-	-
أسرة رقم (١٠)	٣ر-	٥ر-	-	١٢ر-	٢ر-	٢ر-	-
أسرة رقم (١١)	٢ر-	٢ر-	-	١٢ر-	١ر-	١ر-	-
أسرة رقم (١٢)	٦ر-	-	-	٣ر١٢	-	-	-
أسرة رقم (١٣)	٢ر-	-	-	٢ر-	١٢ر-	١٢ر-	-
أسرة رقم (١٤)	٥ر٥	-	-	١٥ر-	٨ر-	٨ر-	-
أسرة رقم (١٥)	١ر-	-	-	١٢ر-	-	-	-
أسرة رقم (١٦)	٥ر-	-	-	٧ر-	-	-	-
أسرة رقم (١٧)	*	*	*	١٨ر-	-	-	-
أسرة رقم (١٨)	-	-	-	٨ر-	-	-	-
أسرة رقم (١٩)	-	-	-	-	-	-	-
أسرة رقم (٢٠)	-	-	-	-	-	-	-
المجموع بالفدان والقيراط	٧٢ر١	٢٣ر١٩	١٥ر٨	١٣ر٨	٢٨ر٢	١٢ر-	٤ر١٢
%	٦٤ر٨	٢١ر٤	١٣ر٨	٦٣ر-	٢٦ر٩	٢٦ر٩	١٠ر١

ملاحظات : * رهن مقابل دين

** بيانات أما غير متاحة مطلقا أو على هذا المستوى من التفصيل.

المصدر : بيانات الدراسة.

(٥)

تمثل الأرض مكونا أساسيا من مكونات قوى الانتاج على مستوى القرية ، وهى موضوع العمل ، ومحدد نشاط الأسر المعيشية ، وثمة العديد من القواعد الرسمية والعرفية المحلية التى تنظم علاقة هذه الأسر بالأرض ، وتلعب هذه القواعد دورا بالغ الأهمية فى الحفاظ على استمرارية الأسرة المعيشية.

وتكشف بيانات الدراسة الراهنة عن تعدد أشكال علاقات الأسر المعيشية فى كلا القريتين بالأرض ويوضح الجدول رقم (٢) توزيع مساحات الأراضي التى بحوزة الأسر المعيشية المدروسة وفقا لشكل العلاقة بها. ويتضح من الجدول تنوع أشكال الحيازة فى معظم الأمر فى كلا القريتين حيث تبلغ نسبة الأسر التى تحوز أراضي عن طريق الملك والإيجار بنوعية حوالى ٥٦,٣% فى قرية التربة و ٦٤,٧% فى إنجاص ، فضلا عن غلبة الملكية القانونية للأرض على كافة أشكال الحيازة الأخرى حيث تملك كافة الأسر مساحات متباينة من الأرض باستثناء استرئين - واحدة بكل قرية. وتمتد هذه الغلبة الى النصيب النسبى للمساحات المملوكة عند مقارنتها بالمساحات المزجرة حيث تصل نسبة المساحات المملوكة فى قرية التربة الى حوالى ٦٤,٨% وتقل عنها بمقدار ١,٨% فى إنجاص (٦٣,٠%) وعلى ذلك فإن متوسط المساحات التى تؤجرها الأسر فى القريتين يبلغ حوالى ٣٦,١% من مجمل المساحة التى تحوزها هذه الأسر من الأراضي الزراعية. ويعنى هذا أن الإيجار يلعب دورا لا يستهان به فى حياة معظم الأسر المعيشية فى هاتين القريتين.

وتكشف قراءة الحالات المدروسة فيما يتعلق بالإيجار النقدي، عن أن معظم المساحات الخاضعة لهذه الممارسة هى أراضي مزجرة وفقا للقانون ، حيث تبلغ نسبة هذه الأراضي ٨٨,٨% ، ٩١,٧% من جملة الأراضي المزجرة نقدا من قبل هذه الأسر فى التربة وإبخاص على التوالى . وتصل نسبة الأراضي المزجرة وفقا للقانون حوالى ٢٤,١% من جملة الأراضي فى حوزة هذه الأسر (احتسبت من الحالات) وتتفق هذه النسبة مع تقديرات سبر نجبورج عن عام ١٩٨٢ (Sping borg.1990:30) والتى استند فيها إلى بيانات التعداد الزراعى، وعبد الفتاح

(١٧١ : ١٩٩٢) عن عام ١٩٨٦ . وكلاهما يضع هذه النسبة عند ٢٥٪ ، ٢٤٪ على التوالي . ويفسر سهرنجبورج انخفاض نسبة الأراضي المتوجة من ٤٠٪ عام ١٩٦٠ الى ٢٥٪ عام ١٩٨٢ في ضوء اتجاه المستأجرين الى شراء الأراضي التي يستأجرونها ، وهي الآلية التي سادت في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينات في ظل السيولة النقدية التي وفرتها هجرة الفلاحين المصريين الى الدول النفطية . ولعله من الممكن تفسير ثبات هذه النسبة على ما هي عليه منذ مطلع الثمانينيات وحتى الآن في ضوء تراجع الهجرة من ناحية ، والتوقعات المتصاعدة منذ منتصف الثمانينيات حول التغيرات المحتملة في القوانين المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر والتي بدأ وضعها موضع التنفيذ منذ بداية التسعينيات في ظل سياسات التكيف الهيكلي .

وتكشف النظرة المدققة في بيانات الجدول رقم (٢) عن حقائق لا يمكن التغافل عن أهميتها لما لها من آثار مستقبلية محتملة على التنظيم الاجتماعي والاقتصادي للأسر المعيشية في هاتين القريتين ، حيث يتضح من الجدول أن المساحات المستأجرة من الأراضي أكبر من المساحات المملوكة لدى خمس أسر في قرية الترعة وست أسر في ابخاص بنسبة ٨٣٪ و ٣٥٪ على التوالي . كما تمثل مساحة هذه الأراضي ٧٥٪ و ٧٤٪ من جملة الأراضي التي بحوزة هذه الأسر في كل من الترعة وابخاص . وفي مقابل ذلك ، فإن المساحات المملوكة أكبر من تلك المستأجرة في عشر حالات في الترعة بنسبة ٦٢٪ من جملة الأسر ، مقابل تسع حالات في ابخاص بنسبة ٥٢٪ من الأسر . ومن الملاحظ هنا أن المساحات المستأجرة لدى هذه الأسر لا تمثل سوى ٩٪ من جملة الأراضي التي بحوزة هذه الأسر في كلا القريتين ، وذلك بعد استبعاد المساحات الخاضعة للرهن بقرية الترعة . وأخيرا فإن هناك ثلاث أسر فقط في كلا القريتين يتساوى لديها مساحة الملك والايجار منها أسرة واحدة بنسبة ٦٢٪ في قرية الترعة وأسرتين في ابخاص بنسبة ١١٪ (أنظر الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)
توزيع الأسر المعيشية وفقا لمساحة
المك والإيجار والأهمية النسبية لكل أسرة
وفقا لفئات مختلفة
(المساحة بالفدان والقيراط)

القرية وعدد الأسر ونوع المساحة			الترعة			الفئات	
عدد الأسر	مساحة الملك	مساحة الإيجار	عدد الأسر	مساحة الملك	مساحة الإيجار	الفئات	القيراط
٥	٩ر٠	٢٨٠٧	٦	٤ر٢	١٢ر٤	مساحة الإيجار أكبر من مساحة الملك	
٢١ر٢	٢٤ر١	*٧٥ر٩	٢٥ر٢	٢٥ر١	٧٤ر٩	%	
١٠	٦١ر١	٦١ر٢	٩	٢٢ر٠	٢ر٨	مساحة الملك أكبر من مساحة الإيجار	
٦٢ر٥	٩٠ر٤	٩ر٦	٥٢ر٩	٩٠ر٤	٩ر٦	%	
١	٢ر٠	٢ر٠	٢	٢ر٠	٢ر٠	المساحة متساوية	
٦ر٢	٥٠ر٠	٥٠ر٠	١١ر٨	٥٠ر٠	٥٠ر٠	%	
١٦	٧٢ر١	٣٦ر١٩	١٧	٢٨ر٢	١٦ر١٢	الاجمالي	
١٠٠ر٠	٦٤ر٨	٣٥ر٢	١٠٠ر٠	٦٣ر٠	٣٧ر٠	%	

* استبعد من الجمع مساحة قدرها فدانان وثمانية قراريط مرهونة بحيث لا يمكن تصنيفها تحت بند الإيجار الصريح وهو ما يفسر الفارق في المجموع الكلي لبند الإيجار بقرية الترعة عند مقارنته بجدول رقم (٢) وبإضافة هذه المساحة تصبح النسب كالآتي : حوالي ٨٨٪ ملك ، ١٢٪ تقريبا إيجار وهي تغييرات لا تؤثر في الاتجاه العام بأي حال.

المصدر: جمعت واحتسبت من الجدول رقم (٢)

ولعل الأكثر أهمية من مجرد النصب النسبي لمساحات الملك مقابل مساحات الإيجار الكلية، هو التوزيع النسبي للمساحات المستأجرة وفقا للمساحات المملوكة للأسر المعيشية. ويوضح الجدول رقم (٤) التوزيع المطلق والنسبي للأسر المعيشية وفقا لمساحات الحيازة المملوكة لها في القريتين والنصب المطلق والنسبي لكل من شكلي الحيازة في القريتين في فئات الملكية المختلفة. ومن الجدول يتضح ان هناك علاقة عكسية بالغة القوة والوضوح بين المساحة التي تملكها الأسر بالقريتين وبين المساحة المستأجرة. بعبارة أخرى، فإنه كلما زادت المساحة المملوكة لأسرة ما كلما قل اعتماد الأسرة المعيشية على الإيجار سواء النقدي أو العيني. ومن الواضح ان هناك فروقا كمية بين القريتين فيما يتعلق بمدى أهمية الإيجار بالنسبة للأسر المعيشية وبخاصة في الفئة التي تملك من ثلاثة إلى أقل من خمسة أفدنة حيث تصل نسبة الأرض التي تستأجرها الأسر بقرية الترعة الى حوالي ٤٣٪ من جملة الأراضي التي تحوزها مقابل ٧٪ فقط في إجماع. أما في فئات الملكية الأدنى والأعلى فإن الفروق غير ذات أهمية في هذا الصدد وربما يرجع ذلك الى أن حجم الأسر الصعيدية أكبر من نظيرتها في قرية الدلتا. ويشير التحليل الكمي الى وجود علاقة معنوية بين حجم الأسرة من ناحية وحجم الحيازة ($R^2 = 0.1961, F = 43.29$) في قرية الترعة، في حين أسفر التقدير عن عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرين في إجماع ($R^2 = 0.0351, F = 6.190$) وحيث ان اغلب الإيجارات في القريتين قانونية كما ذكرنا أيضا، وأن هذه القوانين سوف ينتهي العمل بها بحلول شهر نوفمبر ١٩٩٧، فإن معظم الأسر موضوع هذه الدراسة - وبالتأكيد العديد غيرها - ستعرض لهزة عنيفة تهدد استمراريتها. فمن المتوقع في ظل سياسات التحرير الاقتصادي ان ترتفع الإيجارات، وبناء عليه سوف تجد هذه الأسر نفسها مواجهة بعدد محدود من البدائل: الأول هو محاولة التواءم مع الأسعار الجديدة والاستمرار في تأجير الأرض بأسعار السوق وهو ما يترتب عليه تآكل هذه الزيادات في الأسعار للمستهلكين الحضريين، مما سيسهم في زيادة معدلات التضخم. وقد تضطر هذه الأسر الى إطلاق المزيد من قوة عملها في سوق العمل المجاور لكي تستطيع الوفاء بقيمة الإيجار الجديد - مع شكنا في امكانية وفاء الأجور بالفارق بين قيمة الإيجار القديم والجديد. على أن مثل هذه الاستراتيجية في حالة نجاحها سوف تعرض

العملية الانتاجية على مستوى المزرعة الاسرية للتهديد نتيجة العجز النسبي الذي يشهده هذه الأسر في قوة العمل المتاحة لديها. اما البديل الثاني فهو أن تخفض هذه الأسر من المساحات المستأجرة وهو ما سوف يفضي الى تدهور مستوى معيشتها بسبب انخفاض الأصول الرأسمالية في حوزتها وثالثا فقد تتخلى هذه الأسر عن شكل الإيجار النقدي وتتحول الى الزراعة بالمشاركة - الإيجار العيني - مع الملاك، وهو ما يعنى دخولها في علاقات تبادل غير متكافئ. يميل ميزانها ضد صالحها وهو ما سيفضي الى ذات النتيجة المترتبة على ثاني هذه البدائل، اي الانهيار الملموس في مستوى معيشتها. واخيرا، ان تتخلى كلية عن أى من اشكال الإيجار وتتحول الى قوة عمل مأجورة لدى ملاك الأراضي. والمحصلة النهائية لذلك كله ستكون إطلاق المزيد من قوة العمل في السوق بما جدول رقم (٤)

جدول رقم (١)
التوزيع المطلق والنسبي لعدد الأسر وأشكال الحيازة وفقاً للمناطق المعنية
القانونية للأرض بقرى الدراسة بالمحافظات والقرياط

القرية وعدد الأسر وإجمالي مساحة الحيازة وفقاً لتوزيعها	الترعة				إبناح			
فئات الملكية	عدد الأسر	مساحة الأرض الملك	مساحة الأرض الإيجار	المجموع	عدد الأسر	مساحة الأرض الملك	مساحة الأرض الإيجار	المجموع
لا توجد أرض ملك	١	٢١٢٥	٠	١٠٠٠	١١	١٠٠٠	١٧٧	١١٧٧
	٠	٢١٢٥	٠	١٠٠٠	١١	١٠٠٠	١٧٧	١١٧٧
	٠	٢١٢٥	٠	١٠٠٠	١١	١٠٠٠	١٧٧	١١٧٧
	٠	٢١٢٥	٠	١٠٠٠	١١	١٠٠٠	١٧٧	١١٧٧
أكثر من خمسة أفدنة	٠	٢١٢٥	٠	١٠٠٠	١١	١٠٠٠	١٧٧	١١٧٧
	٠	٢١٢٥	٠	١٠٠٠	١١	١٠٠٠	١٧٧	١١٧٧
	٠	٢١٢٥	٠	١٠٠٠	١١	١٠٠٠	١٧٧	١١٧٧
	٠	٢١٢٥	٠	١٠٠٠	١١	١٠٠٠	١٧٧	١١٧٧
المجموع	١٦	٧٢١	١٢٨	٨٤٩	١١	١٠٠٠	١٧٧	١١٧٧
	١٦	٧٢١	١٢٨	٨٤٩	١١	١٠٠٠	١٧٧	١١٧٧
	١٦	٧٢١	١٢٨	٨٤٩	١١	١٠٠٠	١٧٧	١١٧٧
	١٦	٧٢١	١٢٨	٨٤٩	١١	١٠٠٠	١٧٧	١١٧٧

المصدر: جمعت وأحصيت من جدول رقم (٢)

سيؤدي في النهاية إلى توفير شروط أفضل لتراكم فائض القيمة لدى رأس المال الزراعي. بمساعدة أخرى، سوف تفضي سياسة الدولة إلى ظهور اتجاهين متناقضين في آن واحد، فهي من ناحية سوف تدعم استمرارية، بل وتعظم أشكال الإنتاج قبل الرأسمالية من خلال نظام المشاركة بين الفلاحين وأصحاب الأراضي، ومن ناحية أخرى، سوف تفضي إلى تعظيم نمو سوق العمل المجور في الزراعة المصرية.

أما على الجانب الاجتماعي، فإننا نتوقع وبخاصة في القرية الصعيدية - الترعة - أن يضطر العديد من الأسر المعيشية إلى الانقسام إلى أحجام أكثر صفراً مما هي عليه الآن نتيجة انهيار السند الاقتصادي - استئجار الأرض في ظل القانون القائم حالياً - الذي كان ينهض عليه تنظيمها الاجتماعي، إلا إذا نجحت هذه الأسر في الاحتفاظ بالأراضي التي بحوزتها الآن.

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن الأسرة المعيشية التي ظلت لردح طويل من الدهر تمثل عصب الزراعة المصرية قد تلقت ضربة قاصمة عبر قوانين الإصلاح الاقتصادي الجديد، وسوف تؤثر هذه القوانين في الفئات الدنيا بدرجة أكبر وهو ما نقدره في قرى الدراسة، بحوالي ٦٨.٨٪ من أسر قرية الترعة، و ٨٣.٤٪ تقريباً من الأسر المعيشية في إبناح. بعبارة أخرى سوف يمتد تأثير هذه القوانين ليشمل كل أولئك الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة في الترعة، في حين سوف يتضاءل تأثير هذه القوانين على الفئات التي تملك أكثر من ثلاثة أفدنة في إبناح، غير أن هذه النتائج ينبغي التحرز من تعميمها إلى ما هو أبعد من هاتين القريتين، فمن المؤكد أن التوصل إلى مثل هذا التعميم على المستوى القومي يحتاج إلى دراسات أكثر شمولاً من الدراسة الراهنة.

تواجه الأسرة المعيشية العديد من التحديات من أجل الحفاظ على بقائها ومن أهم هذه التحديات كيفية المحافظة إلى أساس بقائها - الأرض - ليس في مواجهة النمو الرأسمالي فقط ولكن في مواجهة التحولات التي تطرأ على الأسرة المعيشية نتيجة لتعاقب دورة حياتها، واحتمالات تفتت حيازتها أو بالآخرى ملكيتها عن طريق الميراث حال وفاة مؤسس

الأسرة وما يترتب على ذلك من تعاطف فرص استقلال بعض أعضائها بتصيبهم من الأرض وإنشاء أسر مستقلة جديدة.

وتلجأ الأسر المعيشية موضوع الدراسة إلى استخدام العديد من الآليات للجيلولة دون وقوع ذلك ، وعلى الرغم من أن الشريعة الإسلامية تنص على أن «لذكر مثل حظ الأنثيين» ، إلا أن هذا المبدأ الشرعي لا يتم تطبيقه في العديد من الأحوال ، حيث يتم استبعاد الإناث من الميراث أو في الحد الأدنى الاعتراف بحقوقهن فيه دون أن يمنحن سيطرة فعلية على الأرض ، إذ تبقى الأرض في حيازة الأبناء الذكور ، وتكتفى الإناث بحقوقهن في جزء من ريعها وبعض وبعض الهدايا ، أو ما يطلق عليه في عرف الفلاحين - الزبارة - في المناسبات المختلفة وبخاصة المناسبات الدينية كالأعياد ، وفي مقابل ذلك ، فإنه في حالة زواج أحد الأبناء الذكور بامرأة من خارج الأسرة ، فإنه من غير المتوقع أن تضيف هذه المرأة بميراثها إلى ملكية الأسرة التي دخلت فيها وبهذا يحدث نوع من التوازن المترتب على خروج إناث من الأسرة ودخول بدائل لهن اليها . ومن الملاحظ وجود اختلافات بينه في الآليات التي تنتجها الأسر المعيشية في كلا القريتين فيما يتعلق بقضية الحق في الأرض Access to Land ففي قرية ابخاض حيث آثار تحليل الأسرة المعيشية التي تتكون من الأخوة وأبناء العم المشتركين في معيشة واحدة أكثر وضوحا ، وحيث تتكون معظم الأسر من أجيال متعاقبة من الأبناء والأحفاد ويسود عدد من الآليات من بينها أن يترك الأبناء المهاجرون والذين يعملون في وظائف حكومية الأرض في حوزة الأخ أو الأخوة العاملين بالزراعة أو المقيمين في القرية لقاء أجور رمزية ، أو حتى أجور عينية . عندي اخين مش عايشين معانا ، عايشين بره البلد في القاهرة ، واحد مدرس والثاني عينية . عندي اخين مش عايشين معانا ، عايشين بره البلد في القاهرة ، واحد مدرس والثاني سواق ، ملهوش دعوة بالأرض ولا بالزراعة ولا بالفلاحة ، ولكن لما بيعجوا عندنا ، بيعخدوا كل اللي هم عايزينه بيض ، جبن ، لبن ، طيور ، أى حاجة عايزينها بيعخدوها على طول ، هم صحيح مش عايشين معانا ، لكن هم اخواتي واللى عايزينه بيتنفذ على طول . وفي حالات أخرى ، يبيع الأخوة الذين لا يعملون في الزراعة الأرض إلى اخوتهم العاملين بالزراعة «أخويا محمد باع لي بعقد عرفي» وعادة ما يتم هذا البيع لقاء أسعار رمزية تقل عن أسعار السوق الفعلية . وتسود هذه الظاهرة عادة في حالة ميراث الأخوات الإناث ، وهن إن لم يبعن فانهن

تترك الأرض في حيازة الأخوة الذكور . وعادة ما تقبل الإناث بهذا الغرم تحسبا لعواقب الزمن ، حيث انهن يعرفن أنه في حالة استحكام الحلف بينهن وبين أزواجهن ، فإن ملاذهن الأخير هو اخوتهن الذكور ، «إحنا ثلاث رجالة كل واحد معلق في رقبته واحدة من اخواته البنات وهو مسئول عن احتياجاتها بالكامل» .

أما في قرية التربة ، فإن الآلية الأساسية التي يتم من خلالها الحفاظ على أرض الأسرة من التفكك عبر الميراث فهي الزواج الداخلي ، ففي أسر هذه القرية لم يكن هناك سوى حالات استثنائية جدا من الزواج ، من خارج الأسرة المعيشية - زواج أبناء عمومه - «حتى في الجواز كلنا بتفضل إن إحنا نتجوز من بعضنا ، يعنى الواد ابني يتجوز بنت عمه ، وبنتي اديها لابن عمها ، كده علي طول ، ده موضوع متعارف عليه في البلد .. وعلشان كده الأرض مبتخرجش لحد غريب خالص ، تفضل طول عمرها في إيدنا إحنا اللي بنزرعها ونفضل محافظين عليها على طول» .

ونظرا لما تنص عليه الشريعة الإسلامية من تحريم زواج الأخوة في الرضاعة ، حيث يقول عز من قائل في محكم كتابه «حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الاخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة» صدق الله العظيم (سورة النساء الآية ٢٣) ، فإن هذه الأسر تراقب بمنتهى الصرامة عملية رضاعة الأطفال بحيث لا يفقد الذكور والإناث من الأطفال اهليتهم للزواج من بعضهم البعض ، ذلك لأن عدم مراعاة هذه العملية له آثار اقتصادية وخيمة على مستقبل الأسرة المعيشية ، وهكذا فإن البنية القوية تتحول عند هذا المستوى إلى علاقات وقوى إنتاج .

والواقع أن الزواج الداخلي يلعب وظائف أخرى في إطار الأسرة المعيشية من بينها تخفيض النفقات المادية المطلوبة لتأمين عملية إعادة الإنتاج الفيزيقي لقوة العمل ، «إحنا بنتجوز من بعضنا علشان ما نتكلفش كثير في الزواج» . فمع ارتفاع المهور ، وأسعار الأثاث ، وتكاليف الأفراح وما إليها تجد الأسرة المعيشية نفسها عند زواج الأبناء مجابهة بتكاليف مادية لا قبل لها بها . وفي مواجهة هذه التكاليف قد تلجأ الأسرة إلى الاقتراض من بنك القرية «أنا

انتمت ١٥٠٠ جنبة لزواج ابني وافدوم بالسداد، أصل الجواز التهادية بتكلف عشرة آلاف
جنسها تقريباً، واخذت الغرض بضمان الأرض، والفائدة كانت ٢٢٪ وانخفضت الآن إلى ١٤/
وعملية الاقتراض عملية خطيرة علشان الحجز على الأرض والمواشي. وقد تلجأ الأسرة إلى بيع
بعض الأصول من أجل تأمين زواج الابناء. كان من سنتين عندنا جاموسة شرك بعناها علشان
لحجز الولد ومن ساعتها تشتري زبدة وسمن وجبنه من السوق. ويشير هذا إلى أنه في بعض
الاحوال تجد الاسر المعيشية نفسها محصورة بين ضرورات إعادة الانتاج الفيزيقي من ناحية،
والتضحية بإنتاج المعاش أو التهديد المحتمل بفقدان أدوات الانتاج، حيث يدفع بها ذلك إلى
الاعتماد المتزايد على قوى السوق وآلياته وبالتالي إلى الانخراط المتنامي في العلاقات
النقدية.

والملاحظ أن الأسر المعيشية لا تلجأ إلى مثل هذه الآليات إلا في حالة زواج الابناء الذكور.
وفي هذا الإطار يكتسب تعليم البنت أهمية خاصة، فهو من ناحية يرفع من قدرها الاجتماعي
ويريد من اهليتها للزواج، ومن ناحية أخرى، وبخاصة في ابخاص، يمكنها من اعداد نفسها
للزواج في حالة اشتغالها قبل زواجها عندي بنت خدت دبلوم تجارة وعاوز أوظفها علشان تقوم
بمصاريف جوازها. وهكذا فإن تعليم الإناث ينظر إليه في النهاية بوصفه آلية لإعادة إنتاج
الأدوار التقليدية للمرأة كزوجة وأم، وإن ان هذا لا يمنع من احتمال عملها بأجر في سوق العمل
للمعاونة في تحقيق هذا الهدف النهائي. ومن ثم فإنه على حين يقع جزء من اعباء الزواج على
كاهل الفتاة، فإن الابناء الذكور قد لا يتحملون ذات العبء مقابل تمكينهم من الزواج. هذه
القضية لا ينظر إليها من وجهة نظر الأسرة المعيشية على أنها قضية عدالة ولكن على أنها
ضرورات بقاء.

(٧)

حاولنا في هذه الورقة أن نعرض لبعض جوانب اساليب تكيف الأسر المعيشية في قريتين
مصريتين للتغيرات الناجمة عن إعادة استئماج مصر في النظام العالمي الجديد والذي انعكست

نظره على مصر فيما عرف باسم سياسات التكيف الهيكلي. وقد اغفلنا في هذه الورقة عن
عدد بعض الجوانب التي نعتقد أهميتها مثل تلك الخاصة بقيم العمل والإنتاج والاستهلاك.
واساليب توازن الأسر المعيشية مع التحول في دور المؤسسات الاقتصادية الزراعية كبنك القرية
والجمعية التعاونية وغيرها ومستويات التكنولوجيا وهي جوانب قام بتغطيتها زملاؤنا.

آخرون في فريق البحث. وقد كان هذا هو مبررنا لعدم الخوض في تفاصيلها، وما استعنا
بها أما في تفسير بعض الجوانب أو قدمناها في وصف مقتضب.

وقد كشف التحليل النظري للأدبيات الراهنة في علم الاجتماع الريفي عن الافتقار إلى
نظرية حول مجتمعات الشرق الأوسط الريفية بصفة عامة وحالة مصر بصفة اخص، أوضح
التحليل عدم قدرة الاتجاهات النظرية المهيمنة على استيعاب مفهوم الأسرة المعيشية، كوحدة
لتحليل هذه المجتمعات وفهم الكيفية التي يتم بها تنظيم عملية الانتاج والتداول على مستوى
الأسرة المعيشية، وإن هناك حاجة إلى تبين مفهوم الأسرة المعيشية كوحدة لتحليل المجتمعات
الريفية من خلال وضعها في إطار نظرية تفصل أنماط الإنتاج، والتأكيد على ضرورة التمييز
بين فكرتي نمط الانتاج وشكله واخيراً، تحليل التقسيم النوعي للعمل.

كما كشف تحليل تطور السياسات الزراعية المصرية على مدار السنوات الثلاث الاخيرة عن
وجود اتجاه مطرد للنمو للتحول نحو اقتصاد السوق بحيث أصبحت العوامل الاقتصادية هي
صاحبة القول الفصل في حين تراجع دور العامل السياسي المتمثل في التأكيد على فكرة
المساواة ليتخذ لنفسه مقعداً خلفياً. ولا يعني هذا بالضرورة تراجع دور الدولة في الاقتصاد
الزراعي، بل إن سياسات الدولة ذاتها كانت أحد العوامل الفاعلة في تدعيم هذا الاتجاه، بما
يعني أن الدولة قد تراجعت عن حماية صغار الحائزين لصالح كبار ملاك الأراضي الزراعية.

هذه السياسات التي حللتها ليست بدون آثار على الأسر المعيشية، فمن المتوقع أن تفضي
هذه السياسات إلى زعزعة علاقة هذه الأسر بالأرض الزراعية قريتي الدراسة، مما سيترتب عليه
تهديد مباشر لإمكانية استمرار هذه الاسر في البقاء وفقاً للشكل التنظيمي الاجتماعي السائد
حالياً، حيث وجد أن معظم الأسر التي تحوز اقل من خمسة أفدنة تحوزها وفقاً للإيجار القانوني

وهو الشكل التشريعي الذي سينتهي به العمل به هذا العام، وهو ما سيدفع بمعظم هذه الأسر إلى الدخول في علاقات غير متكافئة مع ملاك الأراضي الزراعية، كما سيؤدي إلى إطلاق مزيد من قوة العمل في السوق بما سيتيح قدرًا أكبر من فرص استغلال رأس المال الزراعي لقوة العمل.

وتكشف الدراسة فضلًا عن ذلك عن قدر هائل من المرونة التي تتمتع به هذه الأسر في تقسيم العمل. فوفقًا لقوة العمل المتاحة لدى هذه الأسر وطبيعة البناء القيمي السائد يتم إعادة تخصيص قوة العمل على خطوط النوع بحيث يصبح من الممكن أن تلعب المرأة أدوارًا في العملية الزراعية منوطة بالرجال «ابخاص»، كما يصبح من الممكن للذكور أن يؤدوا أدوارًا عرفت تقليديًا بأنها من اختصاص النساء (الترعة)، فضلًا عن ذلك، فقد كشف التحليل عن جمع هذه الأسر بين استراتيجيات متعددة للحفاظ على قدراتها الانتاجية من بينها الانخراط المؤقت في سوق العمل المأجور دون انقطاع العلاقة بالعمل الزراعي بغض النظر أحيانًا عن مستوى التعليم والمهن الرئيسية التي يشغلها أعضاء هذه الأسر، والاعتماد على عمالة الاطفال والعمل المأجور، وإن كانت معظم أسر الدراسة تسعى إلى تقليل الاعتماد على هذا العنصر الأخير إلى أقصى حد ممكن.

وأخيرًا تواجه الأسر المعيشية في القريتين تحديات هائلة في محاولتها لإعادة إنتاج نفسها، من بينها عوامل ترجع إلى السياسات الاقتصادية الكلية وأخرى ذات طابع ايدولوجي وثالثة تنهض على أبعاد ثقافية (الزواج الداخلي) وتمثل مواجهة متطلبات الزواج وبخاصة زواج تنهض على أبعاد ثقافية (الزواج الداخلي) وتمثل مواجهة متطلبات الزواج وبخاصة زواج الذكور تهديدًا مباشرًا في بعض الأحيان للعملية الانتاجية، كما أنه يدفع ببعض الأسر إلى الانخراط المتزايد في العلاقات النقدية عبر الاستدانة أو الاعتماد المتزايد على السوق لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأسرة المعيشية.

لقد كانت الأسر المعيشية هي العصب الرئيسي الذي ينهض عليه التنظيم الاجتماعي والاقتصادي للريف المصري وتأتي التطورات الأخيرة في الاقتصاد المصري والعالمي لتضع إمكانية بقاء واستمرار هذا الشكل التنظيمي موضع التساؤل وتطرح عليه تحديات ملحة، فهل

سيشهد الريف المصري انهيار هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي؟ أم ستنجح هذه الأسر من خلال ما أظهرته من مرونة سابقة وقدرات عالية على التكيف في البقاء والاستمرار؟ من المؤكد أن هذا سوف يعتمد على عوامل عديدة ومتباينة إقليمية من منطقة إلى أخرى في الريف المصري. فقد تلعب علاقات القرابة القديمة في الصعيد دورًا محددًا في إمكانية حصول بعض الأسر على حق زراعة الأرض واستغلالها، بالطبع، في ظل شروط مختلفة للعلاقة بينها وبين الملاك. وقد يفضي ذلك في المناطق التي تحللت فيها هذه العلاقات بدرجة كبيرة (الدلتا) إلى حركات مقاومة فلاحية نتوقع أن تكون محدودة النطاق والنتيجة، الشئ المؤكد الوحيد هنا هو أن استمرار الأوضاع على ما هو عليه زمر غير وارد وسيكون التغير على حساب الأغلبية ولصالح الأقلية في ريف مصر.

ثانياً المراجع الأجنبية :

- Abdel- Fadil M Pevelopment, Income Distribution and Social Change in Rural Egypt (1952-1970): A study in the Political Economy of Agrarian Transition. London. Cambridge University Press 1975.
- Abel Khalek. G and Tignor R. "Overview" in Abdel Khalek . G and Tignor R.(eds) The Political Economy of Income Distribution in Egypt. New York . Halmes and Meier Publishers. Inc.1982: 1-19
- Asad. T. "Anthropological Texts and Ideological Problems : An Analysis of Cohen on Arab Villages in Israel ." Economy and Society, Vol 4. no3. 1975.
- Bahradwji.K. "Production Conditions in Indian Agriculture". in . Har-riss. J. (ed) Rural development: Theories of Peasant Economy and Agrarian Change. london Hutchinson and Co 1982: 269-288.
- Bourdieu. P. Outline of a Theory of Practice. London . Cambridge University Press, 1979.
- Carter. A. F. " Can we Articulate Articulation" in Clammer. J. (ed), Th New Economic Anthropology. London . Macmillan Press.1978:
- Egypt Since -Commandor. S The State and Agricultural development in 1973. London Ithaca Press 1987.
- Cuddihy. W. Agricultural Price Management in Egypt. World Bank Staff Papers, 388, Washington D.C.1980
- Deere. C.P. "Rural Women's Subsistence Production in the Capitalist Periphery" in Cohen. R, Gutkind. P, and Brazier . P, (eds). Peasants and Proletarians : The Struggls of third wolrd workers. New York. Monthly Re-view Press.133-148
- El- Issawy. I. H. "Interconnection between Income Distribution and Eco-nomic Growth in the Context of Egypt's Economic Development" in Abdel Khalek. G and Tignor: R(eds): Op. cit.88-131.
- Freedman. H. "The Family Farm in Advanced Capitalism: Outline of a Theory of Simple Commodity Production in Agriculture " . Toronto: Uni-

مراجع البحث أولاً المراجع العربية :

- القرآن الكريم
- أبو منلود م. برامج التكيف الهيكلي في الزراعة المصرية : التوجهات والآثار المحتملة. في مركز البحوث العربية (محرراً) المسألة الفلاحية والزراعية في مصر. القاهرة. مركز البحوث العربية ١٩٩٢ : ١٦٩-١٧٧.
- الأحرار : ١٩٨٤/٥/٣.
- الأصغر . خ. م. سوق العمالة الزراعية في مصر خلال فترة التسعينيات : دراسة تحليلية. القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٩١.
- الأهرام ١٩٩٦/١١/٢٨ : ١٢.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء : التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت النتائج
- اثية محافظة المنوفية. القاهرة. ١٩٩٠.
- التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت. النتائج النهائية : محافظة قنا ، القاهرة. ١٩٩٠.
- الهيئة المصرية العامة للمساحة المشروع القومي لحضر الأراضي الزراعية : المرحلة التفصيلية. ١٩٩٠.
- بركات . ح. المجتمع العربي المعاصر. بيروت. مركز الدراسات الوحدة العربية ١٩٨٦.
- جلاقانيس. ك وجلاقانيس ب. سوبولوجيا العلاقات الزراعية في الشرق الأوسط: استمرارية المعاشي.
- كي . ر. الليبرالية المستبدة.
- ولان . أ.
- مر . أ. الأرض والفلاح : المسألة الزراعية في مصر. القاهرة مطبعة الدار المصرية للطباعة ١٩٥٠.
- الفتاح م. م. الموارد والغذاء في الريف المصري. في مركز البحوث العربية (محرراً). مصدر ١٩٩٢ : ٩٨-١٣٢.
- ة . م. القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع. القاهرة. مكتبة سعيد رأفت ١٩٧٢.
- أخون والدولة. دراسة في أساليب الانتاج والتعريف الاجتماعي للقرية المصرية. القاهرة دار
- باعة والنشر ١٩٧٩.
- أ. أ. الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة في افريقيا. ترجمة حسن أبو بكر وعبد الرحيم
- ة مركز البحوث العربية ١٩٩٣.
- الدين م. هجرة الفلاحين المصريين للدول العربية : محاولة نظرية لتفسير الظاهرة. في
- العربية (محرراً). مصدر سبق ذكره. ١٩٩٢ : ٢٣٠-٢٤٤.

تقرير حول خصائص الأسرة المعيشية
بين الاستمرار والتغير

د. سعيد ناصف

تمهيد : -

ليس ثمة شك في أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تعرض لها المجتمع المصري خلال العقود الماضية قد تركت آثارا عميقة ليس فقط على صعيد البنية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن أيضا على الصعيدين السياسى والأيدلوجى. الأمر الذى انعكس بشكل أكثر وضوحاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للفلاحين الريفية المحلية. فعلى الرغم من تعرض المجتمع المصرى لعمليات التغلغل الرأسمالى والثقافى. وبسبب نمط الإنتاج بما يتضمنه هذا النمط من علاقات إنتاجية حديثة، وعلاقات اجتماعية متميزة «رسملة العلاقات الاجتماعية»، وما أحدثته هذه الأنماط الحديثة من آثار على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى، إلا أن هذا النمط الحديث المسيطر لم يقض تماما وبصورة نهائية على الأشكال الإنتاجية التقليدية «ما قبل الرأسمالية» ولا شك أن استمرار نمط الأسرة المعيشية المكتفية ذاتيا فى القرية المصرية يعبر أصدق تعبير عن هذا الاستمرار من ناحية، وعن مدى فاعلية وتأثير هذا النمط التقليدى داخل البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للقرية المصرية بكل ما يحمله من مضامين ثقافية وخصوصية اجتماعية واقتصادية وسياسية وتميزت بها القرية المصرية عبر عصور ومراحل تاريخية مختلفة من ناحية أخرى.

وفى ضوء ذلك، فإن خصائص وسمات الأسرة المعيشية الريفية، والتعرف على أنماط التغير التى تعرضت لها هذه الخصائص يتطلب منا ضرورة تبني منظور شمولى ينطلق من مسلمات مدخل أسلوب الإنتاج والتكوين الاجتماعى وتفصل الأساليب الإنتاجية المتباينة التى يعبر كل منها عن مرحلة تاريخية معينة من مراحل التكوين الاجتماعى - الاقتصادى المصرى، وأنه إذا كانت بعض الخصائص والسمات التقليدية التى تميزت بها الأسرة المعيشية الريفية خلال مراحل تاريخية معينة قد اختفت بفعل تأثير عمليات التغلغل الرأسمالى والاندماج الثقافى والتبعية بأشكالها المختلفة، فإن سمة مجموعة أخرى من الخصائص والسمات العامة - لاتزال - تميز الأسرة المعيشية الريفية. مما يؤكد على أن الأسرة المعيشية تمثل حقيقة واقعية فى الريف

المصري، كما أنها تمثل حقيقة واقعية أيضاً في كثير من المجتمعات الحضرية وبخاصة في أحيائها الفقيرة والعشوائية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن نمط الأسرة المعيشية ليس نمطاً عاماً أو مطلقاً، وإنما يختلف من مجتمع ريفي إلى مجتمع ريفي آخر من حيث حجم الأسرة المعيشية وخصائصها العامة، ووظائفها التقليدية في مواجهة الأشكال والأنماط الحديثة. ومن ثم، فإن فهم هذه الفروق والاختلافات يتطلب الرعي بخصوصية المجتمعات الريفية «مجتمعات الدراسة» على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويمثل الهدف الأساسي للدراسة الراهنة في التعرف على السمات والخصائص العامة التي تميز الأسرة المعيشية في القرية المصرية، تلك الخصائص الأكثر شيوعاً في قرى الدراسة، وأيضاً التعرف على الخصائص المتوسطة الانتشار والتي تختلف من قرية لأخرى. بالإضافة إلى التعرف على العوامل المسئولة عن استمرار بعض هذه الخصائص والعوامل المسئولة عن اختفاء خصائص أخرى. فضلاً عن محاولة رسم صورة استشرافية لمستقبل الأسرة المعيشية الريفية خلال العقود القليلة القادمة في ظل التحولات الاقتصادية والثقافية التي يمر بها المجتمع المصري في إطار علاقاته الخارجية على الصعيدين الإقليمي والعالمي (التحول الهيكلي والخصخصة .. وما إلى ذلك).

ويمكن تحديد الخصائص والسمات العامة للأسرة المعيشية الريفية في الخصائص التالية :

- حجم الأسرة المعيشية - عدد الأجيال داخل الأسرة المعيشية

- الحالة التعليمية لأعضاء الأسرة المعيشية

- المعيشة والإقامة المشتركة

- حجم الحيازات الأكثر شيوعاً

بالنسبة للأسر المعيشية موضوع الدراسة على مستوى القريتين.

- توزيع الحيازات داخل الأسرة «مركزية الحيازة أو توزيعها بين أعضاء الأسرة».

- أشكال وأنماط الملكية السائدة (الملك، الإيجار، المشاركة، الرهن)

- حجم العمل الجماعي «أو العائلي» الزراعي وحجم الاعتماد على العمل المأجور والفروق والاختلافات بين قريتي الدراسة.

- نمط السلطة واتخاذ القرارات الخاصة بالعمليات الزراعية.

- مصادر الدخل الأساسية للأسر المعيشية وحجم مشاركة أعضاء الأسرة المعيشية في الدخل، ومجالات إنفاق هذه الدخل المتنوعة.

- شكل الإنتاج السائد ومدى علاقته بالسوق «الإنتاج للاستهلاك، المنزلي أو الإنتاج للسوق».

وعلى الرغم من وجود هذه الخصائص العامة في قريتي الدراسة «ابخاص مركز الباجور - منوفية، وقرية الترعة مركز إسنا - قنا»، إلا أن ثمة فروقا واختلافات واضحة بين قرية ابخاص، وقرية الترعة وبخاصة فيما يتعلق بحجم هذه الخصائص ومدى انتشارها، والعوامل المسئولة عن استمرار وجودها حتى الآن.

- حجم الأسر المعيشية

ثمة فروق واضحة بين قريتي الدراسة. وليس ثمة شك في أن حجم الأسرة المعيشية يعد أحد الأبعاد الأساسية لفهم خصائصها وأوضاعها المختلفة، وتزداد أهمية فهم هذا البعد في البحث الراهن إذا ما وضعنا في الاعتبار أن فهم حجم الأسرة المعيشية يمكننا من فهم قوة العمل على مستوى القرية المصرية في المستقبل القريب، ومن ثم فهم معدل الإعالة، وكذلك الاحتياجات الأساسية من الخدمات المختلفة (الصحية والتعليمية والترفيهية ... الخ)، وهي أمور ذات صلة وثيقة بمستوى الأسرة ومدى إشباعها للحاجات الضرورية لأعضائها على اختلاف أعمارهم، فضلاً عن فهم موقف الأسرة المعيشية من القضايا والمشكلات المحيطة بها، وبخاصة المشكلات التي تتعلق بعلاقاتها بالسوق من جانب، وعلاقاتها بالمؤسسات الحكومية

عدد الأسر التي تتكون من ٢ أجيال في القرية ١٦ حالة بنسبة ١٠٪
عدد الأسر التي تتكون من ٣ أجيال في القرية ٩ حالات بنسبة ٥٢٪
عدد الأسر التي تتكون من ٤ أجيال في القرية ١٨ حالات بنسبة ٦٤٪

عدد الأجيال داخل الأسرة المعيشية :-

تشير البيانات الإحصائية إلى أن ثمة فروقاً واضحة بين قريتي الدراسة فيما يتعلق بعدد الأجيال داخل الأسرة المعيشية، فقد بلغ إجمالي عدد الأسر المعيشية التي تتكون من جيلين (الآباء والأبناء) في قرية إبخاص أربع أسر فقط بنسبة ٢٠٪ من إجمالي حالات الدراسة، في حين بلغ عدد الأسر التي تتكون من جيلين في قرية الترعة تسع حالات بنسبة ٥٣٪ من إجمالي عينة الدراسة. وتشير البيانات الإحصائية أيضاً إلى أنه بينما بلغ إجمالي عدد الأسر التي تتكون من ثلاثة أجيال (الأجداد، الأبناء، الأحفاد) في قرية إبخاص ١٦ أسرة بنسبة ٨٠٪ من إجمالي عينة الدراسة، بلغ إجمالي عدد الأسر المعيشية التي تتكون من ثلاثة أجيال في قرية الترعة ثمان حالات فقط بنسبة ٤٧٪ من إجمالي العينة بالقرية. كما تشير البيانات أيضاً إلى أنه لا توجد بين حالات الدراسة أسر تتكون من جيل واحد على مستوى القريتين.

وعلى الرغم من الاختلاف النسبي بين القريتين فيما يتعلق بعدد الأجيال داخل الأسر المعيشية موضوع الدراسة، إلا أن السمة العامة التي تميز الأسرة المعيشية في قريتي الدراسة في استمرار نمط الأسرة الممتدة أو العائلة المشتركة التي تضم أكثر من جيل في معيشة واحدة وحياة مشتركة، الأمر الذي يؤكد على استمرار ظاهرة الترابط والتماسك العائلي داخل القرية المصرية رغم التحولات والتغيرات التي تعرضت لها القرية على مختلف الأصعدة : الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والايكولوجية.

توزيع أفراد الأسر المعيشية حسب الحالة الاجتماعية :

تشير البيانات الإحصائية من واقع الدراسة الميدانية إلى ارتفاع معدلات الأمية بشكل عام على مستوى قريتي الدراسة وبخاصة بين فئة كبار السن (جيل الأجداد أو الجيل الأول). فقد بلغت نسبة الأمية في قرية إبخاص على مستوى أسر الدراسة حوالي ٥١٥ من أجيال العينة،

بينما بلغت نسبة الأمية في قرية الترعة حوالي ١٧٠٦٪ من إجمالي عينة الدراسة.

حيث لا توجد أسر في القرية تتكون من جيلين أو أكثر من الأجيال.

في القرية ١٧٠٦ من إجمالي العينة

عدد الأسر التي تتكون من ٢ أجيال في القرية ١٦ حالة بنسبة ١٠٪

كما تبين الإحصاءات أيضاً أن نسبة التعليم بين أجيال الأبناء والأحفاد على مستوى القريتين تكاد تكون متقاربة، حيث بلغ إجمالي الأسر التي تهتم بتعليم أبنائها من جيل الأحفاد في قرية إبخاص «إحدى عشرة أسرة» بنسبة ٥٥٪ من إجمالي عينة الدراسة، وبلغ عدد الأسر المعيشية التي تهتم بتعليم أبنائها من جيل الأحفاد في قرية الترعة أيضاً إحدى عشرة أسرة بنسبة ٦٤،٨٪ من إجمالي عينة البحث، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على اتجاه الآباء (الجيل الثاني) على مستوى قريتي الدراسة إلى تعليم أبنائهم وأنه ليس ثمة تمييز في هذا المجال بين الذكور والإناث من الأطفال. كما يدل في الوقت ذاته على أن القرية في الوجه القبلي ليست كما كانت في مراحل تاريخية سابقة منعزلة عن التطورات التي يشهدها المجتمع المصري، وأن ثمة تغيرات ثقافية وفكرية قد حدثت في المجتمعات ذات الطابع الثقافي التقليدي، وهي تغيرات تعد انعكاساً لتطور وسائل الإعلام «المرئية والمسموعة والمقروءة» من جانب، وما أحدثته هذه التصورات من تغيير في الاتجاهات والقيم الاجتماعية والثقافية، وبخاصة لدى جيل الآباء (الجيل الثاني)، فضلاً عن انتشار التعليم بمستوياته المختلفة وبخاصة الجامعي، إلى جانب ما أحدثته الهجرة الداخلية والخارجية من تغيرات في الاتجاهات والقيم الاجتماعية، والنظرة إلى التعليم وأهميته بالنسبة للذكور والإناث بصفة عامة.

وليس ثمة شك في أن هناك علاقة بين تعليم الآباء ومستوى وعيهم الثقافي وبين موقفهم من التفاوت النوعي بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالتعليم. فإذا كان تعليم الأبناء (ذكور وإناث) يمثل أهمية خاصة بالنسبة للأسر المعيشية في قرية إبخاص دون تمييز بين الذكور والإناث، فإن هذا الأمر يبدو واضحاً أيضاً على مستوى الأسر المعيشية في قرية الترعة، وثمة إجماع بين أسر الدراسة في قرية الترعة على أهمية التعليم بالنسبة للأطفال الذكور والإناث على السواء. ويؤكد ذلك ما أشارت إليه إحدى حالات الدراسة «التعليم دلوقتي أصبح شيناً أساسياً وهاماً بالنسبة للأولاد بصرف النظر عن كونهم ذكوراً وإناثاً، وبعدين فتح الجامعات في قنا وأسوان شجع الكل على التعليم، واحنا عندنا هنا في قرية الترعة اتجاه عام لرفع مستوى التعليم، البلد فيها مدارس والكل بيعلم ولاده الصبيان البنات، والبلد بقي فيها نسبة كبيرة من البنات، في الجامعة والناس هنا عندنا في الصعيد أفكارهم اتغيرت كثير ومعدش

حد مفروض إن بنائه تتعلم إلا في بعض الأسر الفقيرة التي متقدرة على تعلم بناتها
الجامعة ودول يكتفوا بأن البنات تتعلم لحد الاعدادى أو الدبلوم على الأقل.
الأسر المتوسطة ١٠ حالات بنسبة ٥٠٪
الأسر المتوسطة ١٠ حالات بنسبة ٥٠٪
الأسر المتوسطة ١٠ حالات بنسبة ٥٠٪
الأسر المتوسطة ١٠ حالات بنسبة ٥٠٪

المعيشية المشتركة والاقامة الجماعية لأعضاء الأسرة المعيشية

أوضحت بيانات الدراسة الميدانية على مستوى القريتين عن أن النمط العام والشائع للأسر
المعيشية تتمثل في اشتراك أعضاء الأسرة المعيشية في الأكل «ماعون واحد» والمعيشة
المشتركة والانفصال فقط أثناء النوم في حجرات مستقلة داخل مسكن العائلة. ١٠ حالات من
قرية ابخاص بنسبة ٥٠٪ من إجمالي عينة الدراسة، و ١٢ حالة في قرية الترعة بنسبة
٥٠٪ من إجمالي عينة الدراسة، وعلى الرغم من ذلك، فثمة فروق بين حالات الدراسة على
مستوى القريتين. فبينما أكدت ٧ حالات بنسبة ٣٥٪ من إجمالي العينة في قرية ابخاص
على أنهم يشتركون مع بعضهم في المأكل والنوم في مسكن واحد. نجد هذه السمة غير موجودة
نهائياً بين حالات الدراسة في قرية الترعة. ويمكن تفسير ذلك في ضوء الانخفاض النسبي في
مستوى حجم الأسرة المعيشية في قرية ابخاص بالمقارنة بحجمها الكبير على مستوى قرية
الترعة. وبينما أكدت ٣ حالات بنسبة ١٥٪ من إجمالي العينة في قرية ابخاص على أنها
تشارك في المأكل والمعيشة الجماعية والعائلية، نجد هذه السمة أكثر شيوعاً بين حالات الدراسة
في قرية الترعة. حيث أكدت على ذلك ٥ حالات بنسبة ٢٩.٥٪ من إجمالي هذه العينة في
القرية. وقد لاحظ الباحث هذه الظاهرة أثناء إجراء الدراسة الميدانية، فثمة حالات كثيرة للأسر
المعيشية يقيم أعضاؤها في بيوت دور ذات طابع تقليدى مستقلة عن بعضها لكنها متجاورة
ومتلاصقة، وأن أعضاء هذه الأسر النووية يتجمعون أثناء الطعام والسهر في المسكن الكبير
للعائلة ثم يتفرقون بعد ذلك إلى بيوتهم المستقلة والمتجاورة.

ومن الظواهر اللاتنة للنظر كما تعكسها البيانات الميدانية على مستوى قريتي الدراسة هي
استمرار قيم الترابط العائلى والتماسك الأسرى على الرغم من المتغيرات الاجتماعية
والاقتصادية والثقافية التي تعرض لها الريف المصرى بعامة خلال العقود الماضية. حيث توضع

البيانات الاحصائية أن ما يقرب من ٥٠٪ من إجمالي العينة في قرية ابخاص، و ٥٠٪
من إجمالي العينة في قرية الترعة يقيم أفراد الأسرة المعيشية في منزل واحد.
العائلة» وعادة ما يكون منزلاً كبيراً ذا طابع تقليدى، وأنهم جميعاً يعيشون حياة حميمة
مشتركة «ياكلون في ماعون واحد» ويفضلون الزواج الداخلى «أبنا العم» لأنهم يعتقدون أن
ذلك من شأنه أن يخفف حدة التوتر والصراع داخل المنزل. حيث أشارت معظم الحالات وبخاصة
في قرية الترعة إلى كل المشاكل دائماً بكون سببها الستات، وكل ما كان الستات في الدار
قرايب إخوات وأولاد عم كل ما كانت المشاكل أقل لأن عاداتهم وطباعهم تتكون واحدة تقريبا.
أما لودخل الدار ست غريبة تتكون طباعها مختلفة عن طباع أهل الدار وتحصل المشاكل.
وعلى الرغم من أن معظم حالات الدراسة في قرية الترعة تؤكد على استمرار قيم التماسك
والترابط العائلى، فإن إحدى الحالات أشارت إلى أن ظاهرة التفكك الأسرى أصبحت أكثر
وضوحاً الآن عنها في مراحل سابقة «وكان فيه حاجة ثانية مهمة حقولك عليها ولها دخل
كبير في تفكك الأسر دلوقتى وهى الحضارة اللى جات من التلفزيون، لأن التلفزيون يلهى
الناس عن شغلها وعن مصالحها، ويخلى الناس مشغولة بحاجات تنسى المصالح أى الكورة
والأفلام والتمثيلات اللى بيعبونها».

أما بالنسبة لحجم الحيازات المنتشرة والشائع بالنسبة للأسر المنتجة في قريتي الدراسة،
فتشير البيانات الميدانية إلى أن ثمة فروقاً واضحة بين القريتين فيما يتعلق بهذه الخاصية.
فبينما بلغ عدد الأسر التى لا تزيد حيازتها عن أقل من فدان في قرية ابخاص، خمس أسر
معيشية بنسبة ٢٥٪ من إجمالي عينة البحث في هذه القرية، تشير البيانات الميدانية الخاصة
بقرية الترعة إلى عدم وجود هذه الشريحة التى تحوز أقل من فدان. وبينما بلغ إجمالي عدد
الأسر المعيشية التى تحوز مساحة من فدان إلى ثلاث أفدنة في قرية ابخاص تسع حالات بنسبة
٤٥٪ من إجمالي العينة في القرية، نجد هذه الفئة لا تزيد عن ٢٣.٥٪ من إجمالي العينة في
قرية الترعة (٤ حالات فقط). كما يختلف الوضع أيضاً بالنسبة للقريتين فيما يتعلق بحجم
الحيازات المتوسطة (من ٣-٥ أفدنة)، والحيازات الكبيرة (من ٥ أفدنة - ١٠ أفدنة فأكثر).
بينما بلغ إجمالي عدد الأسر المعيشية التى بلغ حيازتها من ٣-١٠ أفدنة في قرية ابخاص ٦

كذلك الأسر التى لا تزيد حيازتها عن ١٠ أفدنة بنسبة ١٠٪ من إجمالي العينة في قرية ابخاص.

١٠ حالات بنسبة ١٠٪

١٠ حالات بنسبة ١٠٪

أمر بنسبة ٣٠٪ من إجمالي العينة في القرية، بلغ عدد الأسر التي تحوز من ٣-١٠ أفدنة فأكثر في قرية الترعة ١٢ أسرة بنسبة ٧٠.٥٪ من إجمالي عينة الدراسة في القرية. وتدل هذه البيانات على أن النمط الشائع للحيازات في قرية الترعة يتراوح بين الحيازات المتوسطة والكبيرة من ٣-١٠ أفدنة فأكثر. وهذه البيانات تعكس إلى حد كبير سيطرة قسم الترابط والتماصك العائلي بين أعضاء الأسر المعيشية في قرية الترعة، على عكس الوضع بالنسبة لقرية ابخاص حيث تنتشر ظاهرة تفكيت الملكية من جانب، وشيوع ظاهرة المساحات القزمية نظراً لضيق مساحة الأرض الزراعية على مستوى محافظة المنوفية بعامه وقرية الدراسة بخاصة.

الحيازة في يد رب الأسرة (الوالد أو الأخ الأكبر، وأن الحيازة مسجلة فيما يتعلق بتوزيع الحيازات بين أعضاء الأسر المعيشية. فثمة فروق واضحة على مستوى قرى الدراسة. فبينما أكدت خمس عشرة حالة بنسبة ٧٥٪ من إجمالي عينة البحث في قرية ابخاص على أن الحيازة تتركز في يد رب الأسرة (الوالد أو الأخ الأكبر، وأن الحيازة مسجلة بأسماء هؤلاء، في الجمعية الزراعية، ذكرت ٨ حالات بنسبة ٤٧٪ من إجمالي عينة في قرية الترعة. وبينما أشارت ٥ حالات في قرية ابخاص بنسبة ٢٥٪ من إجمالي عينة البحث في القرية إلى أن الحيازة موزعة بين أعضاء الأسرة سواء الأبناء أو الأخوة أو أبناء العم المقيمين داخل منزل العائلة، ذكرت ٧ حالات من عينة الدراسة المعيشية في قرية الترعة بنسبة ٤١٪ من إجمالي عينة القرية أن الحيازة موزعة بين أعضاء الأسرة المعيشية سواء الأخوة أو أبناء العم المقيمين في منزل العائلة. وقدمت بعض الحالات على مستوى القريتين تبريرات لذلك منها على سبيل المثال «إحنا بنقسم الحيازة بيننا في الجمعية علشان ده فيه مكسب لينا، من ناحية أننا نقدر ناخذ كيماوى وبذرة ومبيدات من الجمعية أو البنك أكثر. وكمان العملية دي بتقلل من عملية الطمع بين الاخوات وعلشان محدش يقول إشمعنا فلان عنده حيازة وأنا معنديش، ويحصل الترابط بين العيلة ومايظهر الحقد بين الاخوات ومايكنش فيه تفرقة بينهم، ودي عملية شكلية، لكن جياتنا في البيت حياة مشتركة والكل بياكل في ماعون واحد ومحدش مستقل أو منفصل عن التاني، دي عملية شكلية وكل الإنتاج اللي بيطلع من الأرض الحيازة موزعة داخل الأسرة في ٩ حالات بنسبة ٥٥٪ وفي الترعة ٧ حالات بنسبة ٤١٪

بيجي البيت وبيتصرف علينا واللى عايز حاجة بياخذها والكل مقتنع بالنظام ده ومفهم علاقات بيتنا والكل راضى بكده...

ويتضح مما سبق، أن حوالي نصف الأسر المعيشية من إجمالي عينة البحث في قرية ابخاص تحوز أرضاً تقع مساحتها في فئة الحيازة من فدان إلى أقل من ثلاثة أفدنة ٤٥٪ من إجمالي العينة وهي نسبة أعلى بكثير من مثيلتها في قرية الترعة ٢٣.٥٪. ومن منطلق تفسير عوامل استمرار أوضاع وخصائص الأسر المعيشية في الريف المصري. فإن معظم الحائزين من ذوى الحيازات القزمية، وهي حيازات صغيرة يصعب معها تحقيق تراكم وفائض اقتصادي للأسرة يمكنها من تطوير إنتاجيتها وإعادة الإنتاج، ومن ثم تلجأ هذه الأسر المعيشية إلى الاعتماد على قوة عمل من داخلها لتوفير تكلفة الإنتاج، مما يؤدي إلى استمرار شكل الانتاج العائلي على مستوى الأسر المعيشية الريفية بشكل عام.

وحول نمط حيازة الأرض الزراعية التي تحوزها الأسر المعيشية تشير البيانات الاحصائية إلى أن نمط الحيازة بالملك يمثل النمط السائد على مستوى الأسر المعيشية في قرى الدراسة. غير أن هذا النمط هو الأكثر انتشاراً بالنسبة للأسر المعيشية في قرية ابخاص (٩٩ حالة بنسبة ٩٥٪ من إجمالي عينة البحث في قرية ابخاص)، في حين لم يتجاوز عدد الذين يملكون أراضي ملكية خاصة في قرية الترعة (٧ حالات بنسبة ٤١٪) من إجمالي عينة البحث على مستوى قرية الترعة. ثم يأتي نمط الإيجار في قرية ابخاص (٩ حالات بنسبة ٤٥٪ من إجمالي العينة)، في حين بلغ عدد الحالات التي تحوز أرضاً بالإيجار في قرية الترعة (حالتين فقط بنسبة ١٢٪). أما نظام المشاركة، فقد بلغ حالتين فقط في قرية ابخاص مقابل حالة واحدة في قرية الترعة. أما عدد الأسر المعيشية التي تحوز أرضاً تجمع بين الملك والإيجار والمشاركة فقد وصل ٦ حالات في قرية الترعة بنسبة ٣٥٪، بينما لن تفصح البيانات الميدانية عن حالات تتعامل بهذه الأشكال مجتمعة في قرية الترعة.

ومن اللافت للنظر، أن إحدى الحالات في قرية الترعة أشارت إلى أنها تتعامل مع نظام الرهن، على الرغم من أن الواقع الفعلي بالقرية يشير إلى عكس ذلك، حيث أكد كثير من الملاك في ابخاص (٩ حالات بنسبة ٩٥٪) في الترعة ٧ حالات بنسبة ١١٪ الإيجار في ابخاص (٩ حالات بنسبة ٩٥٪) في الترعة ٧ حالات بنسبة ١١٪ المشاركة في ابخاص (٩ حالات بنسبة ٩٥٪) في الترعة ٧ حالات بنسبة ١١٪ الملك والإيجار والمشاركة ٦ حالات بنسبة ٣٥٪ في الترعة ٦ حالات بنسبة ١٢٪

الحالات على أن هذا النظام «الرهن» موجود ومنتشر على مستوى القرية، لكنه سرى ولم يعلن، وأن معظم الذين يقومون برهن أراضيهم ليسوا من المقيمين بالقرية، وأن هؤلاء المزارعين يحضرون على التعامل بنظام الرهن مع أقاربهم من الفلاحين. ورغم اقتناع هؤلاء بأن الرهن نظام غير مشروع إسلامياً إلا أنهم يمارسونه ويتعاملون به تحت ستار الحجة، وبأنه نظام مفيد للطرفين (المالك والفلاح) الذي يزرع الأرض مقابل الرهن المالى الذى يعطيه للمالك، وينتفع بالأرض حتى يسدد المالك ديونه له، وعلى الرغم من أن معظم حالات الدراسة على مستوى القرية حتى يسدد المالك ديونه له، وعلى الرغم من أن معظم حالات الدراسة على مستوى القرية يحوزون أرضهم عن طريق التملك، فإن البيانات السابقة تشير إلى وجود تباين واضح فى أشكال العلاقات الإنتاجية بين الأسر المعيشية، وهذا التباين يعكس إلى حد كبير تداخل وتعايش أنماط إنتاجية مختلفة، يعبر استمرار النمط أو الشكل العائلى عنها بوضوح.

وفيما يتعلق بحجم العمل الجماعى أو العائلى وحجم الاعتماد على العمل المأجور، فى العمليات الزراعية، تشير البيانات الخاصة بقرى الدراسة إلى وجود بعض السمات والملاحظات العامة، فقد تبين أن ١٧ حالة من حالات الدراسة فى قرية ابخاص بنسبة ٨٥٪ من إجمالى عينة القرية أكدوا على أن فئة الفلاحين هم الذين يمارسون العمل الزراعى العائلى ويشاركون بشكل فعال فى هذا المجال، فى حين يشارك الموظفون من أعضاء الأسر المعيشية فى هذه القرية أيضاً بدور واضح فى إنجاز بعض المهام المتعلقة برعاية الأرض والعمل الزراعى بشكل عام (١٣ حالة بنسبة ٦٥٪ من إجمالى عينة قرية ابخاص)، وهى نسبة تتساوى مع معدل مشاركة الموظفين فى العمليات الزراعية فى الأسر المعيشية فى قرية الترة (١٣ حالة بنسبة ٢٦٪ من إجمالى العينة) أكدوا على الدور الذى يلعبه الموظفون فى العمل الجماعى داخل محيط الأسرة المعيشية التى ينتمون إليها، ولم تفصح البيانات الميدانية عن وجود فروق واضحة بين القريتين فيما يتعلق بمشاركة الأطفال فى العمل الزراعى. فبينما أكدت (٩ حالة بنسبة ٤٥٪) من إجمالى عينة البحث فى قرية ابخاص على دور الأطفال فى القيام ببعض الأعمال المرتبطة بالعمل الزراعى (كإعارة الماشية، وتوصيل الغذاء للحقل، والقيام ببعض الأعمال الخفيفة وبخاصة فى مواسم العمل الزراعى وأثناء الأجازات المدرسية)، أما الظاهرة فى الترة (١٧ حالة بنسبة ٨٥٪) فموظفون.

فى الترة (١٣ حالة بنسبة ٢٦٪) من إجمالى عينة البحث فى قرية ابخاص على دور الأطفال فى القيام ببعض الأعمال المرتبطة بالعمل الزراعى (كإعارة الماشية، وتوصيل الغذاء للحقل، والقيام ببعض الأعمال الخفيفة وبخاصة فى مواسم العمل الزراعى وأثناء الأجازات المدرسية)، أما الظاهرة فى الترة (١٧ حالة بنسبة ٨٥٪) فموظفون.

اللائحة للنظر والتى تؤكد بها البيانات الميدانية والاحصائية تتمثل فى انعدام مشاركة النساء فى الأعمال المرتبطة بالزراعة فى قرية الترة، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء الخصوبة الثقافية لمجتمعات الوجه القبلى بعامة والمجتمعات الريفية بخاصة، حيث تسود الثقافة التقليدية والقيم الاجتماعية التى تعكس التمايزات النوعية بين الذكور والإناث، وأن دور النساء يقتصر فقط على العمل داخل منزل الأسرة المعيشية، حيث يقمن بممارسة أعمالهن بشكل جماعى داخل المنزل تحت رعاية ربة المنزل (الأم أو زوجة الأخ الأكبر)، ومن الأنشطة التى يقمن بها داخل المنزل (رعاية الماشية وتربية الطيور وما يرتبط بذلك من أعمال للإنتاج المنزلى مثل الألبان ومنتجاتها، فضلاً عن القيام بالأعمال المنزلية الأخرى... إلى جانب عدم قيامهن بشراء مستلزمات المنزل من السوق حيث يقوم الرجال والأطفال بممارسة هذه المهام فى الغالب. وعلى الرغم من الارتفاع النسبى فى مستوى تعليم الإناث فى قرية الترة خلال السنوات القليلة الماضية (التعليم المتوسط والجماعى)، إلا أن هذه القيم التقليدية التى تدعم التمايزات والفروق النوعية لازالت موجودة ومؤثرة فى مجال توزيع الأدوار والمهام فى محيط الأسرة المعيشية.

وتشير البيانات الإحصائية أيضاً إلى وجود فروق واضحة بين قريتي الدراسة فيما يتعلق بالاعتماد على العمل المأجور، ومدى شيوع نظام المزاولة فى مجال العمل الزراعى، فبينما أكدت عشر حالات بنسبة ٥٠٪ من إجمالى العينة فى قرية ابخاص على أنهم يعتمدون على نظام المزاولة فى إنجاز بعض المهام الخاصة بالعمل الزراعى وبصفة خاصة فى مواسم الحصاد وجنى المحصول أشارت حالتان فقط من حالات الدراسة فى قرية الترة بأن هذا النظام «المزاولة» لازالت موجودة على مستوى القرية بشكل عام، لكنه لا يتعلق بإنجاز العمليات المرتبطة بالزراعة بقدر ما تتم المزاولة بين الفلاحين وبخاصة الأقارب فى إطار المشاركة فى بناء دار أو مسكن لأحدهم. كما تشير بيانات الدراسة الميدانية أيضاً إلى أهمية العمل المأجور فى مجال الزراعة بالنسبة لقرية الترة (١٢ حالة بنسبة ٢٤٪ من إجمالى عينة البحث) حيث أكدوا على أنهم يستعينون بالعمال الأجراء فى إنجاز بعض أعمال الزراعة وبخاصة فى مواسم الحصاد وكسر القصب. فى حين أكدت (٥ حالات فقط بنسبة ٢٥٪ من إجمالى العينة فى

٥٠٪ من إجمالى عينة البحث فى قرية ابخاص على أنهم يعتمدون على نظام المزاولة

١٢٥

١٢٥

١٢٥

في الوقت الذي كان فيه ٧٥٥ / ٥٥
في القرية ١١ حالة بنسبة ٧٦٥ / ٥٥
أساسي في دخلها على ناتج الزراعة والحيوانات والطيور أي الإنتاج بهدف الاستهلاك المنزلي.
أما اعتماد الأسرة المعيشية على الدخل من الوظائف التي يفتلها بعض أعضائها بشكل
أساسي، فلم تنفص نتائج الدراسة الميدانية بوضوح عن ذلك على مستوى القريتين. في حين
تساوى عدد الأسر المعيشية في القريتين فيما يتعلق بتأكيدهم على أنهم يعتمدون في دخلهم
بشكل أساسي على الإنتاج الزراعي وتربية الحيوانات والطيور من ناحية ومشاركة بعض
أعضاء الأسرة المعيشية سواء الاتفاق المنزلي أو في شراء بعض مستلزمات الإنتاج الزراعي من
ناحية أخرى. (١١ حالة بنسبة ٥٥٪ في قرية ابخاص، و ١١ حالة بنسبة ٦٥٪ في قرية
الترعة أشاروا إلى ذلك) ويعبر ذلك دون شك عن استمرار الشكل العالي للاتفاق على الأسرة
المعيشية من جانب، كما يعبر عن المعيشة المشتركة والجماعية من جانب آخر.

شكل الإنتاج السائد وعلاقته بالسوق :

ليس ثمة شك في أن الإنتاج للسوق يتوقف على حجم الحيازة التي تملكها أو تحوزها الأسرة
المعيشية من جانب، ونوعية المحاصيل التي تهتم بزراعتها من جانب آخر. وتشير البيانات
الإحصائية إلى ظاهرة عامة تميز قرىتي الدراسة تتمثل في أن الإنتاج الزراعي والإنتاج
الحيواني الذي تقوم به الأسرة المعيشية يتم بهدف الاستهلاك المحلي وليس بهدف التعامل مع
السوق. وعلى الرغم من ذلك فثمة فروق واضحة بين القريتين. حيث أكدت (١٧ حالة بنسبة
٨٥٪ من إجمالي عينة الدراسة في قرية ابخاص على أن الإنتاج بهدف الاستهلاك المحلي،
وأن المحاصيل التي تهتم الأسر المعيشية بزراعتها نظراً للمساحات القزمية التي تحوزها هذه
الأسرة هي محاصيل تقليدية في معظمها مثل (الذرة، القمح، والبرسيم وبعض المساحات
المحددة للخضروات بهدف الاستهلاك المنزلي). أما محصول القطن وهو المحصول النقدي الذي
تنتشر زراعته في الوجه البحري بشكل عام. فقد أكدت حالات الدراسة على أن العائد منه لا
يسمح بتكوين فائض أو تراكم رأسمالي نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج (الأسمدة، البذور،
المبيدات، إلخ). كما أشارت بعض الحالات إلى أنه منذ العام الماضي وبعد تخلي الدولة عن
الإنتاج بهدف الاستهلاك في ابخاص ١٧ حالة بنسبة ٨٥٪ في القرية ١١ حالة بنسبة ٩٥٪

مستوليتها في إلزام الفلاح بتوريد القطن للجمعية وإتاحة الفرصة للفلاحين للبيع الحر في
السوق للشركات الخاصة، الذي أدى إلى ارتفاع سعره حتى وصل سعر القطن حوالي ٥٠٠
جنيه، شجع ذلك كثيراً من الفلاحين على زراعة القطن، لأن العائد منه أصبح يغطي تكاليف
الإنتاج ويحقق فائضاً اقتصادياً للفلاح وبخاصة بعد المنافسة على شرائه من جانب الشركات
الخاصة.

كما أشارت (٥ حالات بنسبة ٢٩٪) من إجمالي عينة الدراسة في قرية الترعة إلى أن
الإنتاج يتم بهدف الاستهلاك المحلي والمنزلي وتبدو الفروق واضحة بين القريتين فيما يتعلق بأن
الإنتاج الزراعي يتم بهدف الاستهلاك المنزلي وللتعامل مع السوق فقد أجمعت معظم حالات
الدراسة في قرية ابخاص على أن الإنتاج الزراعي يوجه بشكل أساسي لتلبية الاحتياجات
الأساسية للأسرة المعيشية حيث أشارت معظم الحالات إلى «إحنا بنزرع الذرة والقمح علشان
هو ده الشئ الأساسي بالنسبة للبيت الفلاحي، وطول ما الحُب موجود في البيت الواحد يبقى
مطمئنين إن الخير موجود، على طول الستات بتنزول الذرة والقمح من المخازن من على السطح
وتطحنه وتخبره هنا في الفرن ويبقى العيش موجود على طول في الدار، ومادام العيش موجود
عندنا يبقى الخير موجود والواحد ما يحملش أي هم، وكمان أحنا بنزرع البرسيم والذرة والقمح
علشان البهايم تاكل منه، ولو مازرعناش البرسيم في سنة من السنين بنضطر نشترى البرسيم
غالي في الربيع» وبعدين قيراط البرسيم وصل دلوقتي ٤٠ جنيه هنلاقي منين فلوس على كده
وبعدين اللي معندوش حته من أرضه بيزرعها برسيم ميقدرش يقنى البهايم، لأن البهايم
مصاريفها كثيرة، واللي معندوش بهائم وماسك جبل في إيده ميقاش فلاح. وثمة إجماع بين
حالات الدراسة أيضاً على أن الهدف من زراعة الخضروات ليس للتعامل مع السوق بقدر ما هو
للاستهلاك المنزلي «إحنا بنزرع الخضار بس علشان ناكل منه في البيت بدل ما نشتره من
السوق وأحنا متعودين دائماً نزرع رأس الغبط أو الحدود أو فردة أو فردتين خضار زي اللوخية
والجرجير والبقدونس والخبيزة والبامية والفاصوليا .. وغيرها علشان دي حاجات مطلوبة
للطبخ في البيت ولو مزرعناهاش حنضطر نشترها كل يوم من السوق ودي حاجات مكلفة
والفلاح مننا ميقاش معاه فلوس في جيبه على طول. ومفيش حاجة بتفيض عندنا من الخضار

علشان نبيعه في السوق، بدوب العملية على القد، واللى ميخلناش نزرع مساحة كبيرة خضار، هو إن تكاليف زراعته دلوقتي غالية. بيحتاج تجهيز للأرض وبيحتاج بذور وكيماوى ورش وسباخ بلدى، وبعدين الخضار دائماً بيتعرض للندوة والمن وآفات تانية كثيرة ويمكن مايجيش حاجة أو إنتاج ويخسر منها كثير، علشان كده مكنش بيحب همه، وكانت الحكومة بتاخذه منها سعر قليل ومبيغطيش تكلفته. لكن من السنة الللى قانت بدأنا نزرع القطن علشان الحكومة شالت إيدبها منه ونبيعه لشركات خاصة علشان كده سعره وصل ٥٠٠ جنية للقنطار وأصبح القطن دلوقتي بيحب همه، بس ده مش عند كل الناس لأن زراعة القطن بتحتاج إن الواحد يكون عنده أرض كفاية علشان يزرع جزء منها يرسم للمواشى ودرة وقمع للبيت، وباقى الأرض يزرعها قطن، القطن دلوقتي بقى مكسبه كويس للناس الللى أرضها واسعة. الإنتاج للسوق والمنزلى من الإنتاج ٢٣ حالات رض التربة ١٢ حالة نسبة ٧١٪ وتشير البيانات الاحصائية الخاصة بقرية ابخاص إلى أنه بينما أكدت (٢١ حالات فقط نسبة من إجمالى العينة فى القرية) على أن الإنتاج الذى تقوم به الأسرة المعيشية يوجد جانب منه للاستهلاك المنزلى، ويوجد الجانب الآخر منه للسوق، أكدت (١٢ حالة بنسبة ٧١٪ من إجمالى عينة البحث فى قرية التربة) على أن الإنتاج الزراعى يتم بهدف الاستهلاك المنزلى من جانب ويهدف التعامل مع السوق من جانب آخر. ولا شك أن محصول القصب يُعد من المحاصيل النقدية المفروضة من جانب الدولة على الفلاحين فى قرى الوجه القبلى، وعلى الرغم من ذلك فإن العائد النقدى من هذا المحصول لا يحقق تراكمًا رأسماليًا بالنسبة للمنتجين بشكل يسمح بتحقيق الرواج الاقتصادى والمادى بالنسبة لأسرهم المعيشية، فالعائد من هذا المحصول كما أشارت معظم حالات الدراسة غالبًا ما يوجه لسداد ديون الأسرة، وبخاصة التى تتعلق (بالبذور والأسمدة والمبيدات .. وغيرها)، فضلًا عن متطلبات الإنتاج الزراعى الأخرى التى تحصل عليها الأسرة المعيشية بنظام الأجل من البنك، حيث يتم تحصيل هذه الديون وفوائدها من شركة السكر بعد توريد المحصول إليها. وقد أكدت معظم حالات الدراسة على أن محصول القصب لا يحقق عائداً اقتصادياً عالياً إلا بالنسبة لأصحاب الحيازات الكبيرة على مستوى القرية بشكل عام، أما أصحاب الحيازات المتوسطة والصغيرة أو القرمية، فإنهم يفضلون زراعة المحاصيل التقليدية لتحقيق الاكتفاء الذاتى والاستهلاك المنزلى.

خاتمة :

فى ضوء العرض السابق للسمات والخصائص العامة التى تميز الأسرة المعيشية المكتفية ذاتيًا، وبعد التعرف على بعض السمات التى ما تزال موجودة والتى تعتبر سمات عامة وشائعة على مستوى قرىنى الدراسة، والسمات والخصائص المتوسطة الانتشار والتى تختلف من قرية لأخرى، وبعد التعرف على العوامل المسئولة عن اختفاء بعض الخصائص وتلك المسئولة عن استمرار البعض الآخر، يبقى أن نحاول رسم صورة استشرافية لمستقبل الأسرة المعيشية الريفية بكل ما تتضمنه من عناصر وخصائص تقليدية وحديثة فى ظل التحولات التى يشهدها المجتمع المصرى ليس فقط على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى، ولكن أيضًا على صعيد البنية الثقافية والأيدولوجية ومن ثم الإجابة على تساؤل رئيسى حول مستقبل هذا النمط التقليدى فى مواجهة الأنماط والأشكال الإنتاجية والمعيشية الحديثة بكل ما تتضمنه هذه الأنماط الحديثة من توجهات وقيم وأساليب معيشية. بمعنى آخر : إذا كانت بعض الخصائص التى تميز الأسرة المعيشية فى الريف المصرى قد اندثرت بفعل التطورات المختلفة التى شهدتها القرية المصرية خلال العقود الأخيرة، فهل يعنى ذلك أن الخصائص الأخرى التى تميز هذا النظام كشكل من أشكال التنظيمات الإنتاجية والاجتماعية سوف تستمر رغم التطورات العالمية التى تنعكس بشكل أو بآخر على المجتمع المصرى خلال العقود القليلة الماضية، وما هى العوامل المسئولة عن استمرارها (سواء العوامل الداخلية أو الخارجية) ؟ أم أن الأسرة المعيشية كنمط إنتاجى واجتماعى سوف تتراجع أمام التحديات العالمية ؟ ومن ثم يبقى البحث عن عوامل الاستمرار أو التغير فى خصائص ووظائف الأسرة المعيشية الريفية خلال العقود القليلة القادمة، مع الوضع فى الاعتبار عمليات التدخل والتفاعل والتمفصل بين الظروف المجتمعية المحلية من جانب، والظروف والتطورات العالمية على المستويين الإقليمى والعالمى من جانب آخر ليس فقط على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى، ولكن أيضًا على الصعيدين السياسى والأيدولوجى.

خصائص الأسرة المعيشية : رؤية استشرائية

ليس ثمة شك في أن التحولات التي يشهدها المجتمع المصري بعامة والريف المصري بخاصة ليس فقط الصعيدين الاقتصادي والسياسي، ولكن أيضاً على الصعيدين الاجتماعيين والاقتصاديين سوف تنعكس بشكل أو بآخر على أوضاع وخصائص الأسرة المعيشية الريفية وعلى الرغم من ذلك فإن تأثير هذه التحولات يتباين من مجتمع ريفي إلى مجتمع آخر. فقد تبين من تحليل البيانات الميدانية أن الأسرة المعيشية على مستوى قرى الدراسة تتميز بمجموعة من السمات والخصائص العامة، التي تعبر عن استمرار النمط العائلي أو المعيشي متداخلاً مع أنماط أخرى حديثة، ورغم ذلك تبين أن حجم هذه الخصائص والسمات يختلف من قرية ابخاص عنها في قرية الترعة. فالأسرة المعيشية في قرية «ابخاص» تتجه بعض مكوناتها وخصائصها إلى الاندثار والانقراض، ويمكن تفسير ذلك في ضوء : انتشار التعليم ارتفاع معدلات الهجرة «الداخلية والخارجية» زيادة معدلات التوظيف في القطاع الحكومي، التطوع بالقوات المسلحة، فضلاً عن تفتيت الملكية الزراعية وتوزيعها بين أعضاء الأسرة المعيشية بمجرد وفاة عائل الأسرة المعيشية سواء (الأب أو الجد). بينما تشير البيانات الخاصة بقرية الترعة إلى أن كثيراً من خصائص الأسرة المعيشية - ما تزال - موجودة ومستمرة، رغم التحولات التي يمر بها المجتمع المصري على أصعدته المختلفة. ويمكن تفسير ذلك في ضوء سيادة القيم الاجتماعية التقليدية التي تدعم بالتماسك الاجتماعي، والعمل المشترك فضلاً عن القيم الخاصة بالزواج وبخاصة تدعيم الزواج الداخلي (من داخل الأسرة المعيشية) الأمر الذي يحافظ على الملكية الجماعية، كما أن عدم تداول الأرض في قرية الترعة (بالبيع أو الشراء) يدعم قيم العمل الجماعي المشترك ويدعم استمرار الأسرة المعيشية كنمط تقليدي يحقق الاكتفاء الذاتي في مواجهة الأشكال الحديثة للإنتاج وبخاصة التي تدعم الإنتاج للسوق وتحقيق التراكم والفائض الاقتصادي».

ورغم هذه الفروق والتباينات بين القريتين فإن وجود الأنماط ما قبل الرأسمالية في الريف

المصري، وأن هذه الأسرة تتضمن عناصر ومقومات إعادة إنتاجها لمواجهة تحديات السوق ولواجهة الارتفاع المتزايد في الأسعار. ومن ثم فإن استمرار هذه الخصائص العامة التي تعكس أوضاع الأسرة المعيشية الريفية بشكل ميكانيكياً دفاعياً تستخدمه الأسرة المعيشية للتكيف مع ظروف الحياة المتغيرة ولواجهة الأعباء الاقتصادية من جانب. وكآلية من آليات البقاء والاستمرار وإعادة إنتاج ذاتها من جانب آخر.

ومن ثم، فإن الأسرة المعيشية يزداد اعتمادها على الإنتاج المعيشي (سواء الحقل أو المنزلي) ويقل اعتمادها على السوق إلا في الحصول على مستلزماتها من الاحتياجات المنزلية، أو مستلزمات الإنتاج الزراعي. وما عدا ذلك فإن محصول القصب والذي يمثل العائد منه عند معظم الأحيان ليس لتحقيق التراكم بل يستخدم لإشباع الحاجات الأساسية وشراء مستلزمات العمل الزراعي من بذور وأسمدة ومبيدات، فضلاً عن شراء مستلزمات المنزل من السلع التي لا تنتجها الأسرة في المزرعة الخاصة بها، ومن ثم ينحصر تعامل معظم الأسر المعيشية مع السوق في مجال شراء (المواد والسلع التموينية، وبعض الخضروات التي تنتجها الأسرة، واللحمة وبخاصة في المواسم والأعياد .. الخ)، أما أن يستخدم العائد من محصول القصب في تحقيق تراكم رأسمالي للأسرة، فهذا الأمر لا يمثل ظاهرة عامة، وإنما يقتصر وجوده فقط وفي حدود ضيقة لدى بعض الأسر من ذوي الملكيات الكبيرة والمتوسطة في القرية. أما صغار الحائزين، فإنهم يهتمون بالزراعات التقليدية وبزراعة مساحات قروية من القصب غالباً ما تفرز عليهم من الحكومة (الجمعية) ومن ثم لا يتحقق لديهم مثل هذا الفائض. وهذا يعني أن الأسرة المعيشية تعيد إنتاج ذاتها من خلال العمل الجماعي، المشاركة في حياة جماعية، الزواج الداخلي لضمان عدم تفتيت الملكية وأيضاً لتدعيم الاستقرار والتماسك بين أعضاء الأسرة المعيشية، وكذلك المشاركة في الدخل والمشاركة في الإنفاق، الإنتاج بهدف الاستهلاك المنزلي، الأمر الذي يدعم استمرارها كوحدة إنتاجية ريفية بجانب الأنماط الحديثة للإنتاج.

وعلى الرغم من التباين والاختلاف بين أوضاع وخصائص الأسرة المعيشية في ريف الوجه البحري، وريف الوجه القبلي، فإن الصورة العامة لخصائص وأوضاع الأسرة المعيشية في

المستقل القريب، نشر إلى أن معظم خصائصها سوف تستمر وأن استمرار هذه الخصائص مثل الإنتاج بهدف الاستهلاك، الاكتفاء الذاتي، العمل الجماعي وعدم الاعتماد على العمل المأجور إلا في حدود ضيقة أيضاً لتقليل التكلفة، الاحتفاظ بالملكية الجماعية) أن استمرار مثل هذه الخصائص إلى جانب خصائص أخرى تعد آليات وأساليب تستخدمها الأسرة المعيشية لمواجهة الليات السوق في ظل سياسة تحرير الاقتصاد والتكيف الهيكلي والمخصصة. ومن ثم يمكن القول، إن اتجاه الأسرة المعيشية للاعتماد على الاقتصاد المعيشي (في الإنتاج والاستهلاك) واستمرار وجود خصائصها التقليدية والقيم الاجتماعية التي تدعم وجودها واستمرارها رغم التحولات المحيطة بها يمثل أحد المؤشرات الدالة على إعادة إنتاج القرية التقليدية المكثفة ذاتياً في مواجهة القوى الخارجية سواء الاقتصادية أو السياسية أو الإدارة أو الثقافية والأيدولوجية). وفي ضوء نتائج الدراسة الميدانية والتي توضح استمرار نمط الأسرة المعيشية كنمط إنتاجي تقليدي وتعايش هذا النمط التقليدي مع النمط الرأسمالي الحديث والمسيطر، يبقى أن نطرح تساؤلاً مؤداه: إلى أي مدى يمكن أن ينتشر نمط الأسرة المعيشية المكثفة ذاتياً على مستوى الريف المصري بشكل عام إذا تحقق ذلك، إلى أي مدى يمكن أن نتصور الدور الذي تستطيع أن تلعبه الأسرة المعيشية في عملية التنمية الاجتماعية الريفية، رغم تحديات السوق والتحولات التي يتعرض لها المجتمع المصري؟ وما هو الوزن النسبي الذي يمكن أن تحتله الأسرة المعيشية في المشاركة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الريف المصري؟

ثقافة الكفاف

دراسة ميدانية لبعض قيم
الأسرة المعيشية في الريف المصري

فتحي أبو العنين

مقدمة :

خلال العقدين الأخيرين، برزت « الأسرة المعيشية » كوحدة أساسية للتحليل فى بحوث الاقتصاد السياسى وعلم الاجتماع. ولعل الفضل فى ذلك يرجع إلى الطروحات المبكرة التى كان قد قدمها رواد ما يعرف بمدرسة التبعية. وفى سياق اهتمام هؤلاء بصياغة المفاهيم والنماذج النظرية المفسرة لنمو المجتمعات المتقدمة، وتختلف مجتمعات « العالم الثالث »، كان من البديهي أن تثار تساؤلات حول التغيرات التى أصابت الاقتصادات الفلاحية والعلاقات الاجتماعية فى ريف المجتمعات المتخلفة من جراد التغلغل الرأسمالي فى هذه المجتمعات.

غير أن المنطلقات النظرية والمبادئ المنهجية، التى كانت هذه المدرسة قد اعتمدتها فى بداية نشأتها، لم تكن تسمح بدرس وحدات الإنتاج الصغير، سواء فى ريف العالم الثالث أو حضره، ذلك لأن الأطروحة الرئيسية لمنظري « التبعية » هى أن النمو والتخلف وجهان لعملية « التبادل اللامتكافئ » التاريخية التى جرت، وتجري، بين « مراكز متقدمة » و « أطراف » أو « محيطات » متخلفة فى نسق واحد « كلى » هو « النسق العالمى ». وقد ترتب على هذه الأطروحة منهجيا، أنه عند دراسة أية ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية فى أى منطقة من مناطق العالم الحديث، ينبغى أن تكون وحدة التحليل الرئيسية والأهم هو « النسق العالمى » فى « كليته »، بما يتضمنه من عمليات وعلاقات تبادلية اقتصادية (أنظر Wallerstein 1977)، وبالتالي فقد نظر إلى وحدات التحليل الأخرى، مثل الثقافات المحلية، والروابط والتنظيمات الاجتماعية، والأسر المعيشية (الريفية أو الحضرية) باعتبارها ذات أهمية ثانوية. وربما فى ضوء هذا المبدأ المنهجى يمكننا تفسير غلبة الطابع الموسع macro على دراسات أنصار مفهوم « النسق العالمى » وقلة اهتمامهم بإجراء بحوث امبيريقية ذات نطاقات ضيقة micro researchs موجهة بأهداف محددة، فى مجتمعات محلية بعينها.

إن التعارض بين تبني مفهوم النسق العالمى وبين درس وحدات محلية صغيرة مثل « الأسر المعيشية » فى منطقة ما من العالم هو تعارض ظاهرى وليس جوهرياً. ويبدو أن ذلك هو ما

تنبيه إليه بعض الباحثين المهتمين بالمسألة الزراعية في مجتمعات العالم الثالث، والذين شغلهم بعض القضايا المتصلة بأوضاع الفلاحين في تلك المجتمعات، والأشكال والوسائل التي بطورها هؤلاء من أجل إعادة إنتاج حياتهم في ظل شروط متغيرة تفرضها عليهم. بصفة مستمرة، آليات السوق التي أخذت تغزو ريف العالم الثالث، وتجبرهم على تغيير أنماطهم الإنتاجية والاستهلاكية، وتشدهم، بالتالي بأن عناصر ثقافتهم التقليدية والمستقرة (نسبياً) قد أصبحت معرضة للانتهاك. من هنا شرع هؤلاء الباحثين في تطوير بعض الأفكار حول الأبعاد المختلفة لما يسمى «إنتاج الكفاف» Subsistence Production منطلقين من مبدأ محدد هو أن الإنتاج من أجل الاستهلاك، والعمل غير المدفوع من أجل إعادة الإنتاج المجال الأجدر بالبحث الذي يصبح مركز الاهتمام فيه مثلاً في الأفراد العاملين، سواء كانوا إنثاء أم ذكورا، وتصبح وحدة التحليل هي «الأسرة المعيشية» Household، أي الوحدة المعيشية التي يقوم أعضاؤها بالإنتاج والاستهلاك من أجل إعادة إنتاج ذاتهم، المهم أن الأسرة المعيشية هنا لا ينظر إليها بوصفها شكلاً فريداً وخالصاً، أو منعزلاً، للإنتاج الاجتماعي، بل بوصفها وحدة توجد دائماً في مرحلة تفاعل وارتباط مع نسق محدد للإنتاج الاجتماعي، سواء كان هذا النسق خراجياً، أو سلعياً بسيطاً، أو رأسمالياً.

والقضية التي يولبها أصحاب منظور «إنتاج الكفاف» جل اهتمامهم هي الكيفية التي ينتج بها أعضاء الأسرة المعيشية وسائل البقاء Survival في ظل ظروف معينة تحددها وتحتّمها «أنساق الإنتاج» أي أن «الأنساق» تكون محل اهتمام هذا المنظور فقط في علاقتها بعمليات إعادة الإنتاج التي يقوم بها الأفراد (Stauth 1982a 5).

وفي سياق الاهتمام بموضوع إنتاج وإعادة إنتاج الكفاف، والأسرة المعيشية، الريفية خاصة، ظهرت مجموعة من الدراسات المهمة التي أثرت معرفتنا بطبيعة البنى والعلاقات المتضمنة في إنتاج الكفاف في بعض مناطق العالم الثالث، وبالميكانيزمات التي من خلالها تتمكن الأسر المعيشية من التعايش مع أنساق إنتاجية معينة. وفي هذا الصدد نذكر، على سبيل المثال، سلسلة البحوث التي شرع في إجرائها أعضاء مركز بحوث علم اجتماع التنمية بجامعة بيلفيد

Bielefeld بألمانيا حول أسر الإنتاج المعيشي في مناطق بجنوب شرق آسيا وغرب أفريقيا ومصر، والتي نشرت في سلسلة من الأوراق التي نشرها المركز خلال الثمانينيات، والبحوث المصرية التي افتتحها عوده ببحثه الرائد المعنون «الفلاحون والدولة» (١٩٧٩)، ودراسات أرشي مافيجي A. Mafeje (١٩٩٣) حول الأسر المعيشية الفلاحية في شرق وجنوب أفريقيا.

غير أن المتتبع لهذه الدراسات وغيرها، يمكن أن يلاحظ بوضوح تركيز معظمها على جوانب اقتصادية واجتماعية في حياة أسر الإنتاج المعيشي، في حين توارى الاهتمام بالجوانب الثقافية، رغم أهميتها كعنصر رئيسي في تشكيل آليات البقاء من جانب الأسر المعيشية الفلاحية. من هنا تأتي أهمية الدراسة الراهنة التي أجرى الجانب الميداني منها في قررتين مصريتين، وتمحورت تساؤلاتها الرئيسية حول بعض الخصائص الثقافية للأسر المعيشية في هاتين القررتين، أو ما أطلنا عليه «ثقافة الكفاف»، بالتركيز على قيم العمل والإنتاج والاستهلاك، والقيم العائلية، وقيم التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي، وقيم التكافل الاجتماعي والمجاملات. وفيما يلي نلقي مزيداً من الضوء على الجدل الدائر حول «الأسرة المعيشية» كمفهوم، ثم نعرض بعد ذلك لحدود دراستنا، وإطارها المرجعي، وما خلصت إليه من نتائج.

١ - حول مفهوم الأسرة المعيشية.

للوهلة الأولى، يستدعي مفهوم «الأسرة المعيشية» إلى الذهن صورة جماعة (قريبة غالباً) مكتفية ذاتياً، يعيش أعضاؤها حياة بسيطة قوامها «الاقتصاد الطبيعي» المؤسس على العمل الأسري التعاوني، وليس العمل المأجور، وعلى القيم الاستعمالية البسيطة، بعيداً عن عالم السلع والنقد أي بعيداً عن عالم التجارة واقتصاد السوق الذي تحكمه قيم الربح والتراكم الرأسمالي. لكن هذه الصورة سرعان ما تهتز إذا ما سأل المرء نفسه: أين توجد اليوم الأسرة المعيشية التي تتسم بهذه الخصائص؟ وهل يمكن أن نجد أسرة على هذه الصورة في الريف

لقد انصرف بعض المهتمين بـ «الأسرة المعيشية» إلى معالجة المفهوم نفسه كأداة تحليلية، وركز البعض الآخر جهودهم على تحديد المعايير التي يمكن من خلالها تمييز الأسرة المعيشية كنمط إنتاجي قائم فعلاً في حين اتجه فريق ثالث إلى اختبار بعض المقولات النظرية أو الفروض من خلال بحوث واقعية في مجتمعات معينة، والأمر الذي تجمع عليه هذه المعالجات النظرية والبحثية، على اختلاف توجهاتها، هو أن الأسرة المعيشية في صورتها الخالصة الموصوفة أعلاه، ليس لها وجود واقعي، وأن هذه الصورة ليست سوى «نمط مثالي» (زايد ١٩٨٨ : ٥١٩).

ففي مقالة مهمة، يحاول هـ - د. إيفرز وزميلاه (Evers, Clauss and Wong 1984 : 23-26 and Evers, Clauss) إبراز أهمية مفهوم الأسرة المعيشية في فهم المجتمع من حيث وجوده واستمراره، ونقطة الانطلاق لديهم هي أن أساس إعادة إنتاج أي تشكيلة اجتماعية - اقتصادية هو الحفاظ على الحياة الإنسانية، وهو الأمر الذي يعني صيانة «إعادة إنتاج» قوى العمل، أي الناس العاملين، حتى يمكن الحفاظ على استمرارية مداخلات العمل، باعتبار أن العمل هو أساس الإنتاج وعماد أي اقتصاد. ورغم ارتباط إعادة إنتاج المجتمع بإعادة الحياة الإنسانية، فإنه ينبغي لأهداف تحليلية - حسبما يذهب إيفرز وزميلاه - أن نميز بين «إعادة إنتاج أولية Primary reproduction (أي إعادة إنتاج قوة العمل والحياة الإنسانية عموماً) وإعادة إنتاج ثانوية Secondary reproduction (أي إعادة إنتاج النظام الاجتماعي والاقتصادي بصورة تضمن وجوده المستمر كنمط محدد للإنتاج). وثمة خطوات أو مستويات تحليلية وسيطة بين إعادة الإنتاج الأولية والمستوى النهائي لإعادة الإنتاج المجتمعية. وهنا تبرز «الأسرة المعيشية» بوصفها مثل أحد أهم هذه المستويات التحليلية.

ويشير هذا التوصيف للأسرة المعيشية كمستوى تحليلي بعض التساؤلات حول وضعها الراهن في السياقات المعاصرة وخاصة في ريف المجتمعات التي غزتها، بدرجات متفاوتة علاقات السوق. وهنا نود استحضار اللفظة الموجية التي قدمها شتاوت (Stauth ١٩٨٤ : ٩٠) حين قال إن الأسرة المعيشية لم تكن بأي حال من الأحوال هي وحدها الوحدة التي طورت

علاقات الإنتاج السائدة في الرأسمالية، كما أنها من ناحية أخرى، ليست مجرد مأوى أو مكان للاستجمام قائم على المشاعر الوجدانية، حيث يمكن لأعضاء الجماعات «العضوية» أن ينشدوا فيه الراحة من عالم القوى الإدارية والاقتصادية الضخم والفظ. إنها - أي الأسرة المعيشية - تجمع بين بقايا كل من «العالمين» : عالم الوجود العضوي، وعالم البنى الرأسمالية. أو هي بالأحرى، تفصل articulates ما بقي من ذلك الشئ الذي يخلق الحياة ويدعمها ويحميها، مع ما خلفته الأجهزة الضخمة للأنساق الإدارية والاقتصادية. فالرأسمالية تعنى تسليعاً مستمراً، في حين تظل في الأسرة المعيشية مجموعة من الوظائف العضوية «الأصلية» Primordial التي يعاد بناؤها حتى تظل في مأمن من عملية التسليع هذه. ومن هنا تتبدى الأسرة المعيشية كنظام institution مقاوم لانتهاك أو تعدى «عالم السلع».

لقد أفضت عملية التوسع الرأسمالي على مستوى العالم إلى تحولات في معظم التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية قبل الرأسمالية بصفة عامة، وإلى تغير في إعادة الإنتاج الفلاحي في هذه التشكيلات بصفة خاصة، حيث أصبح الفلاحون مرتبطين بالسوق بطرق عدة. فهم يبيعون جزءاً من إنتاجهم، ويشترون عناصر استهلاك إنتاجي (منتجات زراعية). واستهلاك فردي (طعام وملابس)، وعناصر استهلاك أخرى للدار، وفي هذا الصدد يقول هنري برنشتاين H. Bernstein «إن تحطيم شروط الاقتصاد الطبيعي يخلق في الوقت نفسه بعض الشروط الاجتماعية للإنتاج السلعي... وفيما يتعلق بأوضاع الفلاحين، فإن إعادة إنتاجها تصبح متضمنة استهلاك السلع للوفاء بالحاجات التي كانت فيما قبل تشبع عن طريق إنتاج القيم الاستعمالية وتبادلها بصورة بسيطة، وتتطور حاجات جديدة في الوقت الذي تتآكل فيه ثقافة إنتاجية برمتها، كانت موجودة في أنساق الاقتصاد الطبيعي السابق (نقلاً عن Evers, Clauss and Wong 1984:30-31).

أما أهم الآليات التي تم من خلالها تحطيم الاقتصادات الطبيعية، فيجملها إيفرت وونج Elwert & Wong في :

- ١ - التدخل الاستعماري.
- ٢ - ظهور التعامل المالى ضمن العلاقات الاجتماعية التقليدية.
- ٣ - ازدياد الاعتماد على المنتجات الصناعية وحلولها محل السلع التقليدية المنتجة ذاتياً.
- ٤ - تطور حاجات جديدة.

٥ - تحطيم التوازن الايكولوجي.

٦ - تفكك الاقتصاد المحلى، والالتزامات الاجتماعية، والأشكال التقليدية للعمل التبادلى والجمعى (انقلا عن 27 : Ibid).

ويذكر إيفرز وزميله أنه لم يحدث أن عملت كل هذه الآليات مجتمعة وفى نفس الآن، وذلك بسبب الطبيعة المختلفة للبنى والديناميات الخاصة بالتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية قبل الرأسمالية المعينة، ورغم ذلك، فإن بعضها قد ارتبط فيما بينه ارتباطاً وثيقاً.

إن تعدد وتنوع البات تحطيم الاقتصادات الطبيعية وتباين الخبرات، التى مرت بها التشكيلات قبل الرأسمالية فى تعرضها للتغلغل الرأسمالى، وما أفضى إليه ذلك من تعدد وتعدد وتباين أشكال الأسرة المعيشية قد أبرز إشكالية منهجية تتعلق بالمعايير الإجرائية التى ينبغى اعتمادها لتمييز «الأسرة المعيشية بوصفها كذلك. ولسنا فى حاجة إلى الدخول فى تفاصيل المناظرات والمجهود التصنيفية فى هذا الصدد (أنظر زايد ١٩٨٨ : ٥٢٦ - ٥٢٨، محبى الدين ١٩٩٦)، بل تكفى الإشارة هنا إلى أن المهتمين بهذه الإشكالية قد وضعوا مجموعات من المعايير (اقتصادية، واجتماعية، وثقافية وأيدولوجية، وتنموية) التى يتم الحكم فى ضوءها على ما إذا كانت الأسرة الفلاحية المعينة «معيشية» أم لا، بيد أن تحديد هذه المعايير لم يحل المشكلة حلاً نهائياً، إذ ليس من المتصور أن توجد أسرة تتوفر فيها، بصورة كلية، كافة معايير النمط المعيشى، التى ذكرها الباحثين، فضلاً عن صعوبة قياس بعض هذه المعايير، والنسبة التى يتسم بها البعض الآخر. نظراً للخصوصيات الثقافية التى تميز هذه المنطقة أو تلك. لذلك كانت فكرة المتصل الذى يمثل أحد طرفيه النموذج المعيشى

المخالص، ويمثل الطرف الآخر النموذج التجارى الخالص، هو الحل الذى يخفف من حدة المشكلة لأسرة فلاحية ما ينظر إليها بوصفها أسرة معيشية بقدر اقترابها من القطب المعيشى للمتصل.

لقد أتاح هذا الحل للباحثين الفرصة للمقارنة بين أسر معيشية فى تكوينات قروية مختلفة، وبين الأسر المعيشية بعضها البعض فى القطاع القروى الواحد، ولتفسير صور التفاعل بين أنماط الإنتاج المعيشى من ناحية، واقتصاد السوق من ناحية أخرى.

٢ - حدود الدراسة الراهنة :

١-٢ : لماذا القيم ؟

خلال خمسينيات وستينيات هذا القرن، كان ينظر إلى جماعات الإنتاج المعيشى فى ريف مصر بوصفها قطاعات من الشرائح الدنيا التى تزداد أوضاعها سوءاً من جراء تحول أوضاع الملكية الزراعية من ناحية، وتطور الزراعة المصرية فى الاتجاه الرأسمالى من ناحية أخرى، وما نجم عن ذلك من تمايز واضح فى البنية الطبقية فى الريف المصرى (عامر ١٩٥٨). وفى السبعينيات عالج بعض الباحثين مثل عبد الفتاح (١٩٧٣) ورضوان (١٩٧٧) وعبد الفضيل (١٩٧٨) أوضاع هذه الجماعات فى إطار اهتمامهم بسياسات الإصلاح الزراعى التى اتبعتها الدولة، وما أفضت إليه من نتائج تتعلق بالبنية الطبقية والتنظيم الاجتماعى فى الريف المصرى.

أما التحليل السوسىولوجى للنمط المعيشى، فيظهر بوضوح فى دراسات كل من عودة (١٩٧٩) وشتاوت (1982 b) STAUTH وجلاقينس (١٩٨٣) وطولان (١٩٨٤) وزايد (١٩٨٨) والموضوع المحورى الذى تهتم به هذه الدراسات هو عملية اندماج المجتمع المصرى فى النظام الرأسمالى العالمى، وما صاحب هذه العملية من تغلغل لعلاقات السوق وقيم التبادل النقدى، وأثار ذلك على شكل الإنتاج العائلى الذى كان طوال حقبة التاريخ المتعاقبة مميّزاً للحياة الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى وقد تضمن بعض هذه الدراسات تحليلات

موسعة لعملية التغافل الرأسمالي وقدم بعضها تحليلات امبيريقية لحالات محددة من أسر الإنتاج المعيشي في قرى مصرية. ورغم اختلاف الجوانب التي ركزت عليها، والتساؤلات التي انطلقت منها، فإن هذه الدراسات قد أوضحت أن عملية التحول الرأسمالي قد خلقت شروطاً جديدة للحياة في الريف المصري، لكنها لم تجهز تماماً على شكل الأسرة المعيشية فيه، فقد استمر النمط الإنتاجي المعيشي قائماً، وإن كان قد طور من الآليات والاستراتيجيات ما يضمن له إعادة إنتاج نفسه كنمط إنتاجي (لا رأسمالي) في إطار عملية التحول السلمي المتعاظمة.

وقد عرضت هذه الدراسات، في سياق تحليلاتها لبيانات إمبيريقية، لصور السلوك والتعامل بين أعضاء الأسرة المعيشية، وأدوار النساء والرجال والأطفال، وأشكال العمل وأنواع المحاصيل التي تزرعها الأسرة، والعلاقة بالأرض، ومستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، وجوانب أخرى من تلك التي وردت في الأدبيات بوصفها مميزة لنمط الإنتاج المعيشي. واهتم بعض أصحاب هذه الدراسات، وخاصة عوده وجلافانيس، باستخلاص بعض التعميمات ذات الصلة بالمسألة الزراعية في مصر. غير أن تلك التحليلات والتعميمات لم تأخذ في اعتبارها البعد الثقافي، وإن المرء ليتساءل: هل يمكن في غياب البعد الثقافي أن يكتمل فهمنا لسياسات الدول وحياة الناس وأيديولوجياتهم؟

إن الدراسات الإنسانية والاجتماعية تشهد في السنوات الأخيرة عودة الثقافي، وإدراكاً لأهميته في تشكيل الظواهر الإنسانية، وبالتالي في تحليلها. وفيما يتعلق بالمسألة الفلاحية في مصر، يقول محمود عبد الفضيل (١٩٩٢: ٥٩-٦٠) إننا بحاجة إلى خلق وعي علمي جديد بهذه المسألة التي لا تتعلق جوهرها بالبعد الاجتماعي والاقتصادي، بل بالأبعاد الفكرية والنفسية، ونمط القوة وتراث الأيام والسنين في الريف المصري. فالفلاح في مصر يعيش أزمة قهر أيديولوجي وقهر نفسي وروحي، أمام قوى داخلية أو قوى خارجية قامت باستلابه.

وفي دراسة حديثة عن الشخصية المصرية يبرز عودة (١٩٩٥) أهمية البعد الثقافي في فهم البنية النفسية والعقلية المصرية، ويطور مجموعة من المفاهيم التي يرى أنها ضرورية

تحليلية لتفسير بعض جوانب الثقافة المصرية والشخصية المصرية، وما تنصم به هذه الجوانب من اتساق أو تناقض، ومن استمرارية أو تغير. ونحن في دراستنا هذه نحاول أن نعيد من الإطار العام الذي يقترحه عوده لفهم أساليب التكيف والمقاومة التي يطورها المصريون كآليات للاستجابة للظروف الضاغطة والقاهرة التي يواجهونها، وهذا ما سيتضح فيما بعد إننا إذا سلمنا بأن الفلاحين ليسوا كائنات سلبية تماماً، بل هم يتعاملون مع ما يمارس عليهم من ضغوط وقهر بأساليبهم الخاصة. فإن هذه الأساليب، التي تتجلى في سلوكهم المباشر في العمل والإنتاج والاستهلاك وفي مجمل علاقاتهم الاجتماعية، لها أساسها الفكري والثقافي الكامن في عقليتهم وفي رؤيتهم للكون وللحياة، وللقوى المحيطة بهم.

إن سلوك الناس واختياراتهم هي في جوهرها مبطنة بتوجهات قيمية تحدد لهم أفعالهم ودرود أفعالهم في مختلف المواقف. فالحرص على حيازة الأرض، والرغبة في حيازة المزيد منها، وتقسيم العمل في الحقل والدار، وتعاون الفلاح مع زميله، وتخزين الغلة، وعدم تنظيم الإنجاب، والزواج الداخلي، والأكل في ماعون واحد... الخ، هي كلها أشكال من السلوك ذات أسس وذات معنى في حياة الفلاحين، وهذا المعنى كامن فيما تتبناه الجماعة المعيشية من قيم والقيم، بحكم طبيعتها كعنصر ثقافي مهم، ليست أبدية، بل نسبية ومتغيرة، كما أنها تتسم بالتباين والصراع خاصة في المراحل التي يتعرض فيها حاملو القيم لمواقف متناقضة بسبب تبدل شروط الحياة.

ورغم أن النمط الإنتاجي المعيشي في الريف المصري قد استطاع أن يستمر ويتعايش مع العلاقات الرأسمالية الزاحفة على البنية الاجتماعية والثقافية، فإن هذه العلاقات قد أدخلت الأسرة المعيشية الفلاحية في حقبة من التناقضات شملت مجالات العمل والإنتاج والاستهلاك بصفة خاصة. فجماعات الإنتاج المعيشي لازالت تعتمد - إلى حد كبير - على أدوات عمل تقليدية وعلى عمالة الأسرة وعلي صيغ من التعاون في بعض المواسم، وفي الوقت نفسه يتم تداول ناتج عمل هذه الجماعات بصورة تجارية، بحكم دخولها في العلاقات التبادلية مع السوق، وبحكم تخلق وتجدد احتياجات استهلاكية مفروضة عليها. ويجعلنا هذا الوضع نتوقع

أن يمد تأثير هذه التناقضات إلى عالم القيم والمعايير والأفكار لدى الأسرة المعيشية، وفي ضوء هذا الوضع يتحدد هدف الدراسة الراهنة، وتساؤلاتها، وإجراءاتها المنهجية.

٢-٢ : الهدف

فالدراسة تهدف إلى معرفة القيم السائدة لدى أسر الإنتاج المعيشي في الريف المصري، خاصة القيم المتصلة بمجالات العمل، والإنتاج والاستهلاك والأسرة، والتنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي، وكذلك القيم المتصلة بعلاقات التكافل والمجاملات، إذ أننا نفترض أن هذه المجاملات هي التي يمكن أن تظهر فيها بجملة تأثير طرق استجابة الأسر المعيشية لما تتعرض له من اقتحامات متتالية من جانب آليات السوق. ويشمل هدف الدراسة السعي نحو الكشف عن صور الاتساق وصور التوتر والتناقض بين هذه القيم، ومحاولة تفسير طبيعة القيم وما بينها من اتساق أو توتر في ضوء التكوين الثقافي للقرية المصرية كإطار مرجعي، على نحو ما سنوضح فيما بعد.

٣-٢ : تساؤلات

كخطوة أولى نحو تحقيق هذا الهدف، قمنا بصياغة خمس مجموعات من التساؤلات التي وجهت عملية جمع البيانات من الميدان، وهذه المجموعات هي :

أ - تساؤلات حول قيم العمل :

- ما مدى اعتماد الأسرة المعيشية على العمل الأسري الجماعي؟ وما هي معايير تقسيم العمل داخل الأسرة؟
- ما موقف الأسرة من العمل التعاوني التبادلي مع الأسرة الأخرى، وفي أي الظروف تمارس الأسرة هذا النوع من العمل؟
- هل تلجأ الأسرة إلى الاستعانة بالعمل المأجور، وفي أي المناسبات؟ وما هي نظرتها له؟
- هل يمارس أعضاء الأسرة أعمالاً أخرى غير العمل الزراعي؟ وما هي طبيعة هذه الأعمال إن وجدت؟ وما مدى تقدير الأسرة لها واعتمادها عليها؟

ب - تساؤلات حول قيم الإنتاج والاستهلاك :

- ما هي نظرة الأسرة المعيشية إلى الأرض؟ وما مدى حرصها على حيازتها، ومتى يمكن أن تتخلى عنها؟

- هل تستخدم الأسرة أدوات عمل تقليدية أم متطورة، وما هو تقديرها لكل منها؟

- ما طبيعة المحاصيل التي تزرعها الأسرة؟ هل هي تقليدية أم نقدية، أم هي تجمع بين الاثنين، ولماذا؟ وما هي منتجات الدار؟

- هل منتجات الأسرة، المحلية والمنزلية، موجهة أساساً للاستهلاك الذاتي أم التسويق؟

- ما هو تصور أعضاء الأسرة لاحتياجاتهم، وما هو الحاجي وما هو الكمال في نظرهم؟

- إلى أي مدى تعتمد الأسرة على إنتاجها الذاتي، وإلى أي مدى تعتمد على السوق في إشباع هذه الحاجات؟

ج - تساؤلات حول القيم العائلية :

- ما طبيعة السلطة داخل الأسرة؟

- من أعضاء الأسرة له القرار النهائي في بعض الأمور مثل تحديد نوع المحاصيل التي تزرع، أو زواج الابن، أو زواج الأبنه؟

- ما هي معايير اختيار زوجة الابن، وما هي طبيعة العلاقة بين الأم وزوجات أبنائها المقيمين معها؟

- ما مدى حرص الأسرة على الأكل في «ماغون» واحد؟

- ما هي العوامل التي تراها الأسرة مدعمة للترابط العائلي، وتلك التي تراها مهددة لهذا الترابط؟ وكيف تواجه الأسرة عوامل التهديد هذه؟

د - تساؤلات حول قيم التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي :

- من هم أعضاء الأسرة المؤثرين في عملية التنشئة الاجتماعية للصغار؟

- ما موقف الأسرة من إنجاب الذكور وإنجاب الإناث، ومدى تفضيلها لجنس معين، وما

موقفها من ضبط الإيجار؟
- ما هو الطابع العام لعملية الضبط الاجتماعي في المجتمع المحلي، وما هي المؤسسات والجماعات الأكثر دألة في هذه العملية؟

هـ - تساؤلات حول قيم التكافل الاجتماعي والمجاملات :
- في أي المواقف يظهر أعضاء الأسرة المعيشية الفلاحية تكافلهم مع الأسر الأخرى؟
- ما هي الصور التي تتخذها علاقات التكافل بين الأسر المعيشية؟
- ما هي مدى ميل الأسرة المعيشية إلى مجاملة الأسر الأخرى؟
- وفي أي المناسبات تتم هذه المجاملات، وما هي صورها؟

٤-٢ : الإجراءات

ضمن إطار مشروع البحث الشامل عن «الأسر المعيشية وإعادة الإنتاج الاجتماعي في القرية المصرية» الذي يتبناه مركز البحوث العربية بالقاهرة بدعم من كوديسيريا CODESRIA (مجلس تنمية البحوث الاجتماعية في إفريقيا) وبإشراف محمود عوده، تم اختيار قريتين (إحداهما في الوجه البحري والأخرى في الوجه القبلي) كمجال جغرافي للعمل الميداني الذي سعيًا من خلاله إلى الإجابة على تساؤلاتنا المطروحة. وروعي في هذا الاختيار توفر أهم محددات الأسرة المعيشية كما وردت في الأدبيات المتصلة بالموضوع، خاصة وجود مزرعة عائلية لدى الأسرة، وممارسة الزراعة كنشاط أساسي، والمعيشة المشتركة، وإنتاج (الحقل والمنزلي) الموجه للاستهلاك الأسري أساسًا.

وقد تم اختيار عشرين أسرة معيشية في القرية الأولى (ابخاص محافظة المنوفية) وسبع عشرة أسرة معيشية في القرية الثانية (الشرعة - محافظ قنا) كحالات يجري بحثها في ضوء الأهداف العامة والفرعية للمشروع البحثي، ومن بينها أهداف الدراسة الراهنة. وساعد في عملية الاختيار عدد من الإخباريين في كل من القريتين، وجرى عملية جمع البيانات الميدانية خلال شهرى أبريل ومايو ١٩٩٦، باستخدام دليل بوجه المقابلات الحرة التي تمت مع أرباب

المختارة وبعض أعضائها الآخرين، كما كانت المعيشة اليومية لهذه الحالات وسيلة أخرى لجمع البيانات المجمعة.

٥-٢ : مجتمع البحث

تقع قرية البحث الأولى : «ابخاص» إداريًا، مركز الباجور بمحافظة المنوفية، وتبعد عنه بحوالى ٦ كم شرقًا، وعن مدينة القاهرة بحوالى مائة كيلو مترًا شمالًا، ويقول أحد الإخباريين بالقرية أن اسم «ابخاص» هو تحريف لفظي لعبارة «اصطبل خاص»، إذ أن موقع القرية كان في الأصل مكانًا لتربية الخيول التي كان يمتلكها رجل يدعى «سبك الضحاك» الذي سميت باسمه القرية الكبيرة المجاورة لإبخاص وهي «سبك الضحاك» ويذكر الإخباري نفسه أن العائلات الأولى التي استوطنت المكان ترجع أصول بعضها إلى الوجه القبلي، وأصول البعض الآخر إلى الصحراء الغربية.

ويرتبط سكان القرية ارتباطًا وثيقًا بقرية «سبك الضحاك» التي تبعد حوالى كيلو مترين عن «ابخاص» وتوجد فيها معظم الخدمات التي يحتاجها سكان ابخاص (مستشفى - صيدلية - مدرسة إعدادية) وبعض الأجهزة الإدارية، ويقام بها سوق رئيسية يوم الثلاثاء من كل أسبوع، كما يوجد بها مقر المجلس المحلي القروى الذى تتبعه مجموعة من القرى المحيطة، من بينها «ابخاص».

ويمكن تصنيف ابخاص ضمن قرى الدلتا الصغيرة، فمساحة الأراضي الزراعية التي تتبعها تبلغ ٤٣٨ فدانًا (الهيئة العامة للمساحة ١٩٩٠) ووفقًا لتعداد عام ١٩٨٦ يبلغ عدد سكانها ٢٩١٩ نسمة (الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ١٩٩٠)، وتتسم الملكية في القرية بطابع القرية، فمعظم المسجلين بقوائم الملكية في الجمعية لا تتجاوز ملكياتهم الفدان الواحد، وعدد قليل من الأفراد تزيد ملكياتهم عن ثلاثة أفدنة. وبصفة عامة، فإن الحد الأقصى للملكية، وفقًا لهذه القوائم، لا يتجاوز أربعة أفدنة وثمانية عشر قيراطًا. وقد لا تختلف «ابخاص» في ذلك عن معظم قرى محافظة المنوفية، التي تتميز بكثافة سكانية عالية نسبيًا، والتي تلعب أحكام الموارث الشرعية الإسلامية دوراً في تفتيت الملكيات فيها بصورة واضحة. غير أنه في

التكوين الثقافي للقرية المصرية إطار مرجعي

مصرف النظر عن تنوع وتعدد المعاني التي يضيفها الباحثون على مفهوم «القيمة»، فإن الأمر المؤكد هو أن فهم القيم لا يتحقق إلا في إطار فهم التكوين الثقافي للجماعة التي تحمل هذه القيم. فالتكوين الثقافي للجماعة ما هو مصدر قيمها، كما أن القيم، من جهة أخرى، تمثل أهم العناصر التي يتألف منها التكوين الثقافي.

بيد أن التكوين الثقافي لا يتشكل بمعزل عن السياقات التاريخية المحددة والظروف الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية التي عاشت، وتعيش، الجماعة في ظلها. كما أنه لا يمكن استنباط ملامحه من خلال الخبرات الواقعية التي مرت، وتمر، بها الجماعة، حيث أن تلك الخبرات هي التي تشكل القاعدة أو الأساس لما يشيع ويستقر بين أعضاء الجماعة من أنماط للحياة تميزهم عن غيرهم من أعضاء الجماعات الأخرى. فالثقافة، في التحليل الأخير، ليست سوى تلك الأنماط الشائعة للحياة.

من هنا تتبدى أهمية التكوين الثقافي للقرية المصرية كنقطة انطلاق لدرس قيم الأسرة المعيشية الفلاحية، كإطار لتحليل تلك القيم وتفسيرها. وإذا كانت الثقافة بمتضمناتها المختلفة هي محصلة لأوضاع الناس في صيرورتها التاريخية من ناحية، وهي دائما في حالة تفاعل حاد مع هذه الأوضاع من ناحية أخرى، فإن الأمر يقتضي تحليلاً لأهم خصائص التكوين الاجتماعي للمجتمع القروي في مصر بأبعاده المختلفة، ولخبرات الجماعات القروية المصرية التي تشكلت تاريخيا في سياق علاقاتها مع القوى الأخرى، ومع مؤسسات الدولة، ومن خلال علاقاتها الذاتية البينية.

في هذا الصدد، ينبغي استحضار ما انتهت إليه أهم النماذج النظرية المعاصرة في تحليلها لطبيعة التكوينات الاجتماعية في المجتمعات التي مرت بخبرة التحول الرأسمالي ذي الطابع الخارجي، وبخبرة الاستعمار، وذلك لأن تلك التحليلات تتلائم، في رأينا - مع طبيعة التكوين الاجتماعي لمصر، ومع ما شهده هذا التكوين، خاصة في الحقبة التاريخية الحديثة، من تحولات تغل عوامل متعددة يختلط فيها ما هو داخلي مع ما هو خارجي بصورة معقدة.

الحالات التي يتفق فيها الأخوة على ضم ملكياتهم الموروثة في إطار أسرة معيشية واحدة، قد تتجاوز ملكية مثل هذه الأسرة الحد الأقصى للملكية الفردية المسجلة بتلك القوائم.

وهناك ثلاث عزب تتبع قرية «ابخاص» هي عزبة «أبو العينين» وعزبة «البحر» وعزبة «قنديل» وينتمي عمدة «ابخاص» إلى بدنة كبيرة بالقرية جرت العادة على اختيار العمدة منها دون البدنات الأخرى، ويرجع ذلك، في الغالب إلى ما يتمتع به أعضاء هذه البدنة من نفوذ ومن صلات قوية مع الأجهزة الإدارية والسياسية على مستوى الإقليم والدولة.

أما قرية البحث الثانية: «الترعة» فتقع أقصى جنوب محافظة قنا بجنوب وادي النيل وتتبع إداريا مركز إشنا، وتبعد عنه بحوالي ١٧ كيلو مترا جنوبا. وتبلغ المسافة بين «الترعة» والقاهرة حوالي ٧٠٠ كيلو مترا. ولأسم القرية أصول مصرية قديمة، إذ كانت تسمى «داي رع» نسبة إلى الإله رع، ثم حرف الاسم ليصبح «الترعة».

ويوجد في «الترعة» جمعية تعاونية زراعية، وثلاث مدارس، اثنتان منها للمرحلة الابتدائية والثالثة للمرحلة الإعدادية، كما يوجد مركز للشباب، ومكتب لخدمة مزارعي القصب، وهو مكتب تابع لشركة صناعة السكر التي تقع مصانعها في مدينة إدفو إلى الجنوب من الترعة بحوالي ٣٥ كيلو مترا. ويتولى المكتب تنظيم شراء محصول القصب من المزارعين، ونقله إلى المصانع في إدفو، وتسوية الحسابات معهم، وثمة مكتب صحي لمكافحة البلهارسيا، ومسجدان تابعان لوزارة الأوقاف.

وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية للقرية ٧٥٣ فداناً (الهيئة العامة للمساحة ١٩٩٠)، وأما عدد السكان فتشير بيانات تعداد عام ١٩٨٦ إلى أنه قد بلغ ٣٣٨٤ نسمة (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ١٩٩٠). وحسب بيانات سجل الجمعية التعاونية الزراعية، فإن سقف الملكية الفردية بالقرية هو خمسة أفدنة وإن كانت ملكية بعض الأسر المعيشية التي تضم بعض الأخوة أو أبناء العمومة قد تزيد عن ذلك بكثير، فأحدى الأسر بالقرية، وهي التي ينتمي إليها العمدة، تصل ملكيتها إلى ٥٠ فداناً، وهي أكبر ملكية لأسرة على مستوى القرية.

لقد ناقش عوده في كتابه «الملاحون والدولة» (١٩٧٩) : في الفصلين الثالث والرابع، تلمز النماذج (نموذج أسلوب الإنتاج المراجعي والتحويلات المحيطية، ونموذج أسلوب إنتاج ما بعد الاستعمار، ونموذج تفصل أساليب الإنتاج)، وأوضح كيف أنها، رغم ما بينها من اختلافات في زوايا النظر والمفاهيم المستخدمة، تخلص إلى نتيجة رئيسية هامة مفادها أن مجتمعات «العالم الثالث» تتسم باللاتجانس البنائي Structural heterogeneity سواء على الصعيد الاقتصادي أو على الصعيد الاجتماعي.

فبسبب عملية التغافل الرأسمالي (من الخارج) التي تركز استنزاف قوى العمل الرخيصة في قطاع التصدير، وإهمال القطاعات الإنتاجية التي لها تقاليد تاريخية ممتدة، وبفعل السياسات الاستعمارية التي تفضي إلى التفكك والانحلال البطئي لأساليب إنتاج ما قبل الرأسمالية (سواء كانت آسيوية أو إقطاعية) والتوسع التدريجي لأسلوب إنتاجي رأسمالي ناشئ، تصبح الظاهرة الواضحة هي تعايش علاقات إنتاجية استغلالية متنوعة، كالعبودية والقنانة والعمل المأجور بأشكاله القديمة والحديثة، في إطار أسلوب إنتاجي واحد. ومثلما تتعايش تلك العلاقات، تتعايش أيضاً السلع مع النقود مع إقتصاد الكفاف ويمكن أن تندمج جميعها في إطار التداول التجاري. وينقل عوده عن «باناجي» J. Banaji قوله أنه في ظل الظروف الاستعمارية يستنزف رأس المال من دول «العالم الثالث»، وتشجع أشكال الاستثمار غير الإنتاجية كالأعمال التجارية والمصرفية والمالية، مما يفضي إلى نمو تصنيع مشوه ومتخاذل. أما في القطاع الزراعي فيجرى ربط القرويين بالسوق العالمية بوصفهم منتجين للسلع الأولية، لكنهم يظلون في الوقت نفسه مقبدين بأسلوب الاستغلال قبل الرأسمالي والذي يتضمن في دفع الحراج وأشكال من الإتاوات، والوفاء بواجبات متنوعة للدولة. وفي ظل الظروف نفسها ينخرط قطاع كبير من الفلاحين في نمط الإنتاج المعيشي أو إنتاج الكفاف، فالتربة التي يفلحونها محدودة الخصوبة وأدوات الإنتاج التي يستخدمونها في الغالب بدائية. ويتفق هذا التحليل مع تحليل «سمير أمين» للأوضاع في المجتمعات «الرأسمالية المحيطية التابعة». فالانهيار الحثيث لأنماط الإنتاج والاستهلاك في هذه المجتمعات يفضي - حسبما يذهب أمين - إلى إفقار نسبي يتجلى في تدنى معدلات النمو، وإلى إفقار مطلق يتضح فيما تتعرض له

قطاعات واسعة من السكان من تهيش ومن إعادة خضوع للأشكال التقليدية والحديثة لإنتاج الكفاف (في الريف والحضر على السواء).

وعلى المستوى الاجتماعي تعبر سمة اللاتجانس البنائي في المجتمعات المحيطية عن نفس في تنوع الشرائح الطبقية والفئات الاجتماعية وتعايش معظمها مع بعضه البعض، بحيث يصبح تحديد انتماء تلك الطبقات والفئات إلى أساليب إنتاجية معينة مسألة صعبة. ويزيد من هذه الصعوبة أن الفئات التي ترتبط بالقطاعات الحديثة في الإنتاج مرتبطة في الوقت نفسه بأصولها (الارأسمالية) التي انحدرت منها.

هذا التشخيص لعوامل ومظاهر التفاعل بين الأساليب الإنتاجية (قبل الرأسمالية والرأسمالية)، وكذلك بين عناصر التركيب الاجتماعي المختلفة في مجتمعات العالم الثالث له دلالة هامة بالنسبة للتكوين الاجتماعي للمجتمع القروي في مصر، وكذلك بالنسبة للتكوين الثقافي للقرية المصرية.

فمنذ الحقب المبكرة من تاريخ الدولة المصرية وحتى حوالي منتصف القرن التاسع عشر كانت القرية وحدة للإنتاج الزراعي تتسم بالاكفاء الذاتي، ولم يكن للفلاحين المتفعين بالأرض، أي الذين يقومون بفلحها، أية صورة من صور الحرية في التصرف في فائض إنتاجهم الزراعي. فقد كانت الأرض، طوال العهود المتتالية، ملكا للحاكم الذي كانت له أيضاً سلطة تنظيم عمليات تصريف مياه نهر النيل كمصدر رئيسي ووحيد لري الأراضي الزراعية. ومن خلال السلطة المركزية، السياسية والاقتصادية، كان بإمكان الدولة القيام باستنزاف فائض الإنتاج الزراعي في صورة ضرائب متنوعة تفرض على سكان القرى، كما كانت تستولى على فائض عملهم عن طريق تسخير القادرين منهم للعمل في مشروعات الحكومة أو في أراضي كبار المستولين (السخرة).

ورغم التحويلات التي أحدثها الفتح العربي لمصر على مستوى الدين واللغة وصورة الحكم فإن الدولة قد استمرت في احتفاظها بوظائفها الاستنزافية. فقد درجت الأراضي المصرية ضمن الأراضي الخراجية التي تقع تحت تصرف الحاكم وتدفع الخراج (الضرائب). وبعد الفتح

العثماني، وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر بصفة خاصة، وبفعل اتساع نفوذ المالكيين وظهور نظام الالتزام، تعرضت القرى المصرية لأقصى أشكال استنزاف فائض الإنتاج وفائض العمل، حيث كانت أبدي المتزيمين مطلقة في فرض ما يرونه من ضرائب يجمعونها وتقسما بشؤون نظير ما يقدمونه من خدمات للدولة، فبجانب الاستنزاف الخراجي كانت هناك أشكال أخرى من الضرائب الزراعية، والديون المحلية والإتاوات التي تقدم للمتزيمين ومعاونيهم من جامعي الضرائب (الصيارفة)، حتى بعد إلغاء نظام الالتزام في عهد محمد علي، وقيام الدولة، دون وساطة، بجمع الضرائب، تعاظمت الأعباء الضريبية، وصارت كل قرية تمثل وحدة مسئولة عن تسديد الضرائب المستحقة عن مجمل حيازة أهلها (عوده ١٩٧٩ : ١٢٢-١٣٤).

ويلاحظ المؤرخون، وفي مقدمتهم «جابريل بايبر» في كتابه «دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة» أن مجتمع القرية المصرية كان يتسم خلال العصور الوسطى وحتى منتصف القرن التاسع عشر بالطابع الجماعي الذي تجلّى في ثلاث ظواهر هي الملكية المشاعية (الانتفاع المشاعي) لأرض القرية، والمسئولية الجماعية في تسديد الضرائب، والمسئولية الجماعية في أعمال السخرة. وكان شيوخ البلد يقومون بحرمان الفلاحين الذين يعجزون عن دفع الضرائب من حق الانتفاع بالأرض، ويزودون الملتزم بفلاحين جدد ليحلوا محلهم. إذا هجر بعض الفلاحين قراهم دون سداد الضرائب، أو هربوا من القيام بأعمال السخرة، كان أهالي القرية هم المسؤولون عن تحمل تلك الضرائب وتأدية عمل الفلاحين الهاربين. ويصف «كلوت بك» نظام جمع الضرائب على هذا النحو بأنه «نظام راسخ للتضامن فيما بين المواطنين الذين يقطنون نفس القرية، وبين القرى الواقعة في نفس الإقليم» (انقلا عن عوده، المصدر نفسه : ١٣٦-١٣٧).

ما هو، إذن تأثير تلك الأوضاع على مجمل التكوين الثقافي في الريف المصري عموماً وعلى البناء النفسي للفلاح وما يتكون لديه من قيم ورؤى للعالم بصفة خاصة؟ إن استمرار الوظيفة الاستنزافية من جانب الدولة في مصر منذ العصور القديمة وحتى مطلع العصر الحديث، وما اتسمت به تلك الوظيفة من طابع لا رأسمالي قائم على القمع والجباية في ظل محدودية

الموارد أو ندرتها، قد أسهم بصورة أساسية ومباشرة في تأسيس ما يطلق عليه عوده (١٩٥١) «ثقافة الفقر» و «ثقافة القهر». فالخير المحدود، وما يتولد عنه من قلق لدى الإنسان على نصيبه منه، يدفع الإنسان، على مستوى الممارسة، إلى البحث عن أشكال من التضامن تخفف له الشعور بالحماية أو «الستر» وعدم الحاجة. وربما تجلّى ذلك في تبادل المنافع اليومية البسيطة والتعاون المبالغ فيه وقت الأزمات، والتحاييل على المعاش. أما على مستوى المعتقدات والأفكار، فإن الإنسان يلجأ إلى تسريع الاستسلام على أسس ميتافيزيقية وخرافية فينتسب قيم التواكل وانتظار المعجزات والرضا بالقسمة والنصيب. وقد تولد ثقافة الفقر استجابات عدائية ومشاعر اضطهادية قد تكون مستترة وقد تكون ظاهرة (المصدر نفسه : ٤٦-٤٧).

أما مناخ القهر الناجم عن المركزية المطلقة التي اتسم بها التاريخ السياسي المصري والتي انطوت على استغلال جماعي للناس، فلاحين وغيرهم، من جانب السلطة الحاكمة والأجهزة البيروقراطية، وعلى أسلوب هرمي في توزيع الدخل من أعلى إلى أسفل - هذا المناخ هو الذي أفرز علاقات ومشاعر التسلط / الخضوع في الثقافة المصرية عموماً، والثقافة القروية خصوصاً. وينقل عوده عن «مصطفى حجازي» قوله إن نموذج التسلط / الخضوع ما أن يتأسس في ثقافة ما حتى يصبح معماً، ويحكم علاقة الرئيس بالمرءوس، والكبير بالصغير، والرجل بالمرأة، والقوى بالضعيف، «حتى الحب يعاش تحت شعار التسلط والرضوخ، تسلط المحبوب ورضوخ الحبيب، حتى حب الأم لأبنائها بكل ما يتميز به من حرارة عاطفية يغلب عليه الطابع التملكي، أي في النهاية التسلط من خلال أسر الحب» (المصدر نفسه : ٤٠-٤١).

ومع أن المجتمع المصري كان قد أخذ يشهد تحولات مهمة منذ منتصف القرن التاسع عشر، تمثلت أهم عواملها في صدور لوائح جديدة للأراضي أفضت إلى تأسيس حقوق للملكية الزراعية الخاصة، وفي إدخال المحاصيل الزراعية النقدية، خاصة القطن والاتجاه إلى اقتصاد السوق على حساب الاقتصاد المعيشي، وتمثلت أهم مظاهرها في حدوث تباين اجتماعي بين سكان القرى المصرية، وتحلل كل من الحيازة المشتركة للأرض والمسئولية المشتركة عن

لصغار الملاك والمستأجرين وكذلك المدمين تحولات عاصفة. إذ أضيف إلى استغلالهم من جانب الدولة استغلال آخر من جانب طبقة كبار الملاك التي أخذ نفوذها الاجتماعي والسياسي في النصف الأول من القرن العشرين، يتسع، ليس في الريف فحسب، بل على مستوى المجتمع ككل. وأصبحت الأسر الفلاحية المعيشية ذات الحيازات الصغيرة، وأيضاً الأسر المدمية، في مواجهة أشكال متنوعة من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، ولعل تلك الأوضاع هي التي كانت وراء تعاظم تيار الهجرة، الذي أخذ في التدفق من الريف إلى المدينة خاصة في فترة ما بين الحربين. ثم ما بعد الحرب العظمى الثانية، بحثاً عن حياة أخف ضغوطاً، وعن فرص أوسع للرزق.

إن هذه الأوضاع، التي استمرت حتى منتصف القرن العشرين، قد شخصت بوصفها نمواً غير كامل للرأسمالية، وتداخلها مع أشكال متعددة من العلاقات قبل الرأسمالية واستمرار عناصر مختلفة، سواء في عملية الإنتاج ذاتها أو علاقات الإنتاج، ترجع إلى أساليب إنتاجية قبل رأسمالية (عودة، المصدر نفسه ١٥٣ - ١٥٤). وقد أفضى وجود الجديد بجوار القديم، وتعايشهما معاً في حالة من التمازج المعقد إلى ضروب من التعقد والتنوع الذي يصل إلى درجة التناقض على صعيد البنية الثقافية، فيما يسميه عوده (١٩٩٥ : ٥٠) «التمازج الثقافي» الذي يتجلى في سلوك وأفكار ومعتقدات الشخصية المصرية عموماً وليس في سلوك وأفكار ومعتقدات الشخصية المصرية عموماً وليس في سلوك ومعتقدات وأفكار أهل الريف فحسب. فالقرية المصرية عرفت الزراعة ووسائل الري الحديثة، لكن مازال هناك القاس والمنجل والشرشرة والمحراث التقليدي. وعادات الغذاء والملبس الحديثة لدى المصري تتجاوز وتعايش مع العادات التقليدية، وفي عقلية المصري تتداخل وتتشابك القيم المتناقضة التي ترجع إلى ظروف تاريخية واجتماعية واقتصادية مختلفة، فالتمازج الثقافي لا يعنى عدم تمازج البنية الثقافية فحسب، بل يعنى أيضاً عدم تمازج البنية السيكولوجية للفرد الواحد. فهو يحمل معايير واتجاهات متعارضة وأحكاماً معيارية قد تصل إلى حد التناقض في المواقف المختلفة. وهذا التمازج - كما يقول عوده (المصدر نفسه : ٥١) - «هو الذي يمكن أن يفسر تعقد الشخصية المصرية (المفرطة في التاريخية والتعرض لثقافات متعددة) وتناقضاتها

الالتزامات المالية (الضرائب)، أي زوال الطابع الجماعي للجماعة القروية، فإن العلاقة بين المنتج المباشر الذي يفلح الأرض بنفسه وبين الشروط الطبيعية للإنتاج المتمثلة أساساً في الأرض، لم يطرأ عليه تغير حقيقي. لقد كانت كل تلك التحولات تجري في سياق عمليات الإشراف الأوروسي (المفروض) على أوضاع مصر المالية، والتغلغل الرأسمالي، والتدخل الاستعماري، مما جعل الرأسمالية الناشئة بعيدة تماماً عن الطابع الأصيل للرأسمالية المركز المتقدمة في الغرب، ومتسمة بسمات التخلف والتشوه والتبعية التي تتميز بها رأسماليات المجتمعات المحيطة. وآية ذلك أنه رغم الشكل الرأسمالي الذي اتخذته الأوضاع الاقتصادية، ورغم اتجاه مصر إلى التكامل مع السوق الاقتصادية العالمية، فإن علاقات الإنتاج ظلت، في جوهرها، قبل رأسمالية.

فأولاً : لم تغير الدولة من أسلوبها في استنزاف فائض الإنتاج الزراعي (الخراج والضرائب) أو فائض العمل (السخرة)، بل إن واحداً من ثقة المؤرخين، وهو عبد الرحمن الرافعي، يقول إن أوضاع الفلاحين في عصر إسماعيل كانت تتسم بالضنك والبؤس، وذلك بسبب تعاظم الأعباء الضريبية، وعدم العدالة في توزيعها، وفداحة الإتاوات المفروضة عليهم وكان كثير من الملاك يهجرون أراضيهم ويتركونها بوراً (انقلا عن عوده ١٩٧٩ : ١٤٣ - ١٤٤) بتبلور علاقة جديدة وثانياً : لم يسمح كبار الملاك الزراعيين المحليين - كطبقة ناشئة - بتبلور علاقة جديدة واضحة بينهم وبين قوة العمل، أي جماهير الفلاحين، بل حرصوا من خلال استملاكهم الفائض وتعظيم ثرواتهم، على المحافظة على الطابع الفردي المتخلف للإنتاج ضماناً لاستمرار بؤس الفلاحين وعدم تطور أوضاعهم من جهة، ولاستمرار إعادة إنتاج امتيازاتهم قبل الرأسمالية، كالفراغ والاستهلاك الترفي والمظهري من جهة أخرى.

وثالثاً : استلزمت الزراعة المكثفة لمحصول واحد من أجل التصدير تكثيفاً وتركيزاً للعمل في مساحات واسعة، مما أفضى إلى تهيمش قطاع عريض من قوة العمل الريفية وإلقائه خارج عملية الإنتاج.

أي أن التحولات التي شهدتها الريف المصري خلال تلك الفترة كانت في مجملها بالنسبة

لقد أخذت التناقضات الاجتماعية والثقافية في الريف المصري تكتسب، بعد قيام ثورة ١٩٥٢، أبعاداً جديدة، فخلال الخمسينيات والستينيات أصدرت الدولة قوانين للإصلاح الزراعي تحدد سقف الملكية الزراعية، وفرضت الحراسات على أراضي كبار الإقطاعيين، ووسعت من النظام التعاوني في القطاع الزراعي، ودعمت الحركة الائتمانية، ووضعت قوانين تنظم العلاقة الإيجارية بهدف حماية المستأجرين من تعسف الملاك، وأصدرت تشريعات عمالية تضع حدوت دنيا للعمال الزراعيين. وربما تكون هذه الإجراءات قد أسهمت في القضاء على الارستقراطية الزراعية التي كانت مهيمنة على الأمور قبل الثورة، لكن الأساليب البيروقراطية العتيقة التي نفذت بها السياسات الزراعية قد خلقت مناخاً تناقضياً غمت فيه شرائح جديدة من الملاك الأغنياء الطامعين إلى التراكم الرأسمالي من جهة والحلول محل الارستقراطية الزراعية المنهارة من ناحية أخرى. وفي هذا المناخ أجهضت كل الأهداف المعلنة حول تدعيم صغار الفلاحين والمعمدين. أما التناقض الرئيسي، فقد تمثل في أن الدولة قد استمرت في استنزاف الفائض الزراعي، ولكن عن طريق أشكال جديدة، أهمها الدخول الناجمة عن تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي، وفروق أسعار الحاصلات الزراعية، والعمولات المفروضة على الصادرات، والضرائب التي تفرضها سلطات الحكم المحلي، ونظام الاستيلاء على كميات محددة من المحاصيل الرئيسية، وهي أشكال رأسمالية، في حين كانت توجهات الدولة نحو الخارج (السوق) هي توجهات رأسمالية، الأمر الذي يوحى - على ما يذهب عوده (١٩٧٩: ١٦٠) - بالمقارنة بين السياسات الزراعية الناصرية وسياسات محمد علي، كما يوحى بتشخيص الحقبة الناصرية بأنها «إعادة إنتاج لأسلوب الإنتاج الآسيوي أو الخراجي أو الشرقي على الصعيد الاقتصادي والسياسي في إطار من رأسمالية الدولة».

أما على الصعيد الثقافي، فقد شهدت القرية المصرية قدراً من الانفتاح على العالم الخارجي، من خلال فرص التعليم التي أتاحتها حكومة الثورة لأبناء الشرائح الدنيا والوسطى حين وضعت مبدأ مجانية التعليم موضع التنفيذ، ومن خلال استمرار ارتباط الريفيين المهاجرين

المدين بقراهم. واجتهدت حكومة الثورة من خلال أجهزتها الإعلامية والسياسية أن توسع حيدة بين الفلاحين بالتعاون والمشاركة السياسية عبر التنظيمات التي أقامتها إلا أن شعارات والأهداف كانت تفرغ من محتواها على أرض الواقع. أولاً لأن كافة الشعارات والأهداف والتنظيمات كانت مفروضة من أعلى، وثانياً لوجود قوى في الريف تناهض الأساليب ملتوية، ومختلفة، سياسات الحكومة، وثالثاً لأن تنفيذ السياسات الثورية كان قد ارتكز إلى أجهزة بيروقراطية ذات تاريخ طويل في قمع الفلاح واستغلاله وخداعه، ورابعاً لأن الفلاح لا يزال يستجيب لأي إجراء حكومي إما باللامبالاة، أو الشك والريبة، أو المجازاة دون انتفاع، وهو ميراث طويل بطول الخبرة الممتدة مع قهر الدولة واستنزاف فائض الانتاج وفائض العمل.

ولعل تلك التناقضات العميقة على كافة المستويات من أهم عوامل انهيار التجربة الناصرية بعد رحيل عبد الناصر، فقد تضافرت تلك التناقضات مع عوامل أخرى في بروز قوى كانت كامنة، ذات توجهات نقيضة. فبدأ من منتصف السبعينيات، اعتمدت الدولة ما سمي بسياسة الانفتاح الاقتصادي كأساس لتوجهاتها. فصدر عام ١٩٧٤ قانون لتصفية الحراسات، وعام ١٩٧٥ قانون يعيد صياغة العلاقة بين الملاك والمستأجرين بما يسمح للملاك برفع القيمة الإيجارية ويطرد المستأجرين في حالة تأخرهم مدة شهرين عن موعد سداد الإيجار السنوي ويحول الإيجار من إيجار نقدي إلى إيجار عيني (نظام المزارعة). كما ألغى هذا القانون لجان فض المنازعات وقرر مسئولية القضاء العادي (المحاكم الجزئية) في النظر في المنازعات الإيجارية. ومن الطبيعي أن تفضي هذه التشريعات إلى ارتفاع سريع لقيمة الأراضي الزراعية من ناحية، ولتكاليف الإنتاج الزراعي من ناحية ثانية، مما يلقي بأعباء جديدة على كاهل صغار المنتجين، ويعطي الفرصة للقادرين لتوسيع ملكياتهم التي اتجهوا إلى زراعتها بمحاصيل نقدية مستخدمين الآلات الحديثة والعمالة المأجورة، وهو أمر لا يقدر عليه فلاحو الإنتاج المعيشي، الذين أصبح عليهم البحث عن الوسائل التي تضمن لهم الحفاظ على حياة الكفاف.

ومنذ منتصف الثمانينات، وفي إطار تنفيذ برامج «التكيف الهيكلي» الذي يهدف إلى

إعادة اندماج مصر في النظام الرأسمالي العالمي بشروط جديدة، شرعت الدولة في تنفيذ سياسة لتحرير الاقتصاد في المجال الزراعي، تجلت في الإلغاء التدريجي لتوريد المحاصيل إجباريا (الم بعد يورد إجباريا الآن سوى محصول قصب سكر) .. وإطلاق حرية التجارة في مستلزمات الإنتاج الزراعي وفي المحاصيل، ومن قانون جديد للعلاقة بين المالك والمستأجر (قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢) يحدد القيمة الإيجارية بما يعادل ٢٢ مثلا للضريبة، ويعتبر كل عقود الإيجار منتهية بعد خمس سنوات من صدوره (أي عام ١٩٩٧)، وتحول بنوك الائتمان إلى بنوك تجارة لها برية الاقتراض وتحديد الفوائد.

لقد أضافت هذه التطورات التي شهدتها القرية المصرية خلال الربع قرن الأخير مزيداً من التناقضات والتعقيدات على تكوينها الاجتماعي والثقافي، كما أضافت أبعاداً جديدة لخبرة الفلاحين المصريين، خاصة المعدمين وذوي الحيازات الصغيرة الذين تقوم حياتهم على أساس اقتصاد الكفاف.

وإذا كانت الأسرة المعيشية في الريف المصري توجد اليوم في ظل ظروف تمثل ذروة التغلغل الرأسمالي، حيث يتعاظم الاتجاه الضاغط لإعادة اندماج مصر في النظام الرأسمالي العالمي في حقبة تنشط فيها الرأسمالية العالمية بصورة غير مسبقة من أجل عوالة قوانينها وقبيلها (ولكن بصورة غير متكافئة)، فإن سعي فلاحي الإنتاج المعيشي إلى التعايش مع هذه الظروف، من خلال الآليات التي تجمع بين التكيف والمقاومة، لا يمكن فهمه، كما لا يمكن فهم القيم المتضمنة فيه، إلا في ضوء تلك الرافات المتراكمة والمتداخلة من الخبرة التي تشكلت عبر صيرورة تاريخية، والتي تمثل العنصر الجوهرى في التكوين الثقافي للقرية المصرية، الذي نتخذه مرجعاً في قراءة وتحليل قيم الأسرة المعيشية في الريف المصري المعاصر.

٤ - قيم الأسرة المعيشية: نتائج البحث الميداني

٤-١ : قيم العمل

في أواخر الثلاثينيات من هذا القرن، كتب الأب هنرى عيروط اليسوعى في دراسته عن

ملاحين المصريين يقول: «من يتحدث عن الفلاح يتحدث عن العمل» (ص ٤٠) ويعنى بذلك حياة الفلاح كلها متمحورة حول عمله، فالأرض السوداء مستمرة في الإنتاج طوال العام وليس لدى الفلاح راحة أسبوعية، ولا هو يتعطل إلا في الأعياد الكبرى، إنه «يمضى في الحقل أكثر أجزاء وقته، ولبعض المشاغل يمضى فيها الليل، وهو يعمل عارى الرأس، حافى القدمين مختلطاً بالعناصر الطبيعية في الصيف .. كما في الشتاء» (ص ص ٤٠-٤١).

ويلاحظ الأب عيروط في دراسته، القائمة على ملاحظات ميدانية ممتدة إلى عدة سنين وإلى عدة أقاليم من وادى النيل، أن إحدى سمات الأسرة الفلاحية تتمثل في العمل الجماعى التعاونى الذى يشترك فيه كل أفراد الأسرة. فالخلية المتوسطة تتألف من الفلاح وزوجته وأولاده، بالإضافة إلى جاموسته وحماره، «وهذه الخلية الريفية يمكن أن تحقق عملياً القوت اليومى، وهو الأجر الطبيعى بالمعنى الضيق» (ص ٦٢).

وإذا كان الأب عيروط يصف هنا حالة الأسرة الفلاحية المكتفية ذاتياً، أى التى تعتمد على قوة عمل أفرادها مجتمعين، فى الحقل والدار، من أجل إعادة إنتاج ذاتها، فإن القرية المصرية قد عرفت كذلك عبر تاريخها أشكالاً من العمل التعاونى التبادلى بين الأسر المعيشية ذات الحيازات المتوسطة والصغيرة القائمة على إنتاج الكفاف. ويمكننا تفسير ظهور هذه الأشكال فى الماضى فى ضوء «ثقافة الفقر» و«ثقافة القهر» اللتين تحدث عنهما عوده، وفى ضوء قلق الفلاح المصرى، وبحثه عن صيغ من التضامن تجعله يشعر بالستر والحماية. ورغم امتداد تأثيرات الماضى، جزئياً إلى اللحظة الراهنة، فإن تفسير وجود هذه الأشكال حالياً، ينبغى أن يجري فى ضوء متغيرات وتطورات أخرى، وهو ما سنحاوله بعد قليل.

لقد كشفت دراسات إمبيريقية أجريت فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات عن استمرار وجود قيمة التعاون فى مجال العلاقات الزراعية. ففي دراستهما التى أجريها فى إحدى قرى الوجه البحرى (أطلقا عليها اسماً مستعاراً هو «قمر»)، يؤكد الزوجان جلافانيس (١٩٨٦: ١٠٨) «أن التعاون غير الرسمى بين الأسر وداخل القرية كان ومازال يمثل أحد وجوه الواقع الفلاحى» وكان عوده (١٩٧٩: ٢١٤-٢١٦) قد توصل فى دراسته الميدانية بقرية

«شباطس» بمحافظة المنوفية إلى أن العمل الأسرى والعمل التعاوني التبادلي ما يزال مستمرين كشكلين وكقيمتين من قيم العمل في القرية، وأن العمل التبادلي الذي يطلق عليه في القرية «المزاملة» غالباً ما يتم على أساس المصلحة بين جيران الحقل أو المنزل من ذوي الملكيات القريبة، وبالذات في مواسم حصاد القمح وإعداد الأرض للزراعة.

وفي بحثنا الراهن، تشير البيانات الميدانية إلى أن العمل الأسرى يمثل قيمة كبرى وأساسية لدى الأسر المعيشية في كل من «ابخاص» و«الترعة» وأن هذا الشكل من العمل هو الغالب والمهيمن على غيره من الأشكال. ففي كل من القريتين يضطلع كل رجال الأسرة بالعمل في الحقل بصورة أو بأخرى. وقد يكون بعضهم غير متفرغ تماماً للعمل الزراعي، بحكم ممارسته أعمالاً أخرى غير زراعية، أو انشغاله بالدراسة في إحدى مراحل التعليم، لكنهم يقومون بالأعمال الحقلية في غير أوقات أعمالهم الأخرى أو أوقات دراستهم. وتعد أسرة م. ح (٥٧ سنة) في «ابخاص» أحد الأمثلة على ذلك. فرب الأسرة له من الأبناء الذكور أربعة، أحدهم مهاجر في إحدى الدول العربية النفطية، ولم يتزوج بعد، والآخر الثلاثة الآخرون مقيمون مع والديهم في نفس الدار، أحدهم متزوج ولديه طفلان، ويعمل موظفاً في مدينة الباجور، والثاني خايط ومتفرغ للزراعة، الثالث طالب في التعليم العالي، ويقول (م. ح) خلال مقابلتنا له وفي حضور ابنه الموظف وابنه الطالب: «طبعاً أنا وأولادي الرجالة يشتغل في الأرض. ابني ده (مشير) إلى الموظف بعد ما بيحجي من شغله يقلع هدومه، وتلاقيه على طول لبس هدوم الفلاحة ونزل الأرض يشتغل .. كمان هو بيساعدني على طول في شرا الكيماوى والتقاوى، ولو محتاجين أنفار يشتغلوا معانا بالأجرة بروح بيت عليهم، وفي وقت الرى أو الجمع لازم يكون موجود .. كمان عندك ابني ده (يشير إلى الطالب)، دايماً في الاجازات، وبالذات في اجازة الصيف، ينزل يشتغل في الغيط».

وفي قرية الترعة «يقول أ. أ. ب (٤٥ سنة) إنه ليس متفرغاً تماماً لفلح الأرض، لأنه يشتغل عاملاً في مركز شرطة إسنا، وأيضاً في ديوان العمدة بالقرية، وقيم في معيشة واحدة مع سبعة من الأخوة وأبناء العمومة، بعضهم متزوج ولديه أبناء وبنات، وهناك من يعمل منهم في

وظائف بمدينة إسنا أو مدينة إدفو ومنهم من لا يزال يدرس بالتعليم المتوسط، ولا يوجد من يعمل بالأسرة إلا اثنين فقط هما المتفرغان للفلاحة. «واحدة عندنا هنا اللي فاضى يشتغل في الأرض، واللى بقدر على حاجة بيعملها، سواء الفلاحين أو الموظفين أو اللي بيدرسوا لسبب الكمل بيقوم بمجهوده على قد وقته. صحيح إحنا مقسمين الحيازة (صوري) على أربعة منها، لكن أحنا معيشتنا واحدة، وعملنا واحد، وكلنا إيد واحدة في الشغل».

ولا يقتصر العمل الجماعي داخل الأسرة على الرجال في الحقل، بل هو أيضاً قيمة أساسية وضرورية بين النسوة في الدار. قرية الأسرة، سواء كانت الأم الكبرى، أو زوجة الأخ الكبير، وزوجات الأبناء (أو الإخوة) المقيمين في الدار، وكذلك بنات الأسرة اللاتي لم يتزوجن بعد، تلهن مسئوليات بصورة جماعية، عن الأعمال المنزلية. ومثلما يقوم الصبية من الذكور بمعاونة الرجال في الأعمال الحقلية، فإن البنات الصغار غالباً ما يقمن بمساعدة نساء الأسرة في أعمال الدار.

وفي ضوء هذا الطابع الجماعي للنشاط الحقلى أو المنزلي، من البديهي أن يكون تقسيم العمل داخل الأسرة بسيطاً، وإن كانت هذه البساطة ليست بنفس القدر الذي كانت عليه في الماضي، نظراً لاتجاه أبناء الفلاحين إلى التعليم، وممارسة بعض الأعمال أو الوظائف خارج العمل الزراعي، مما يعنى تحول جزء من قوة عمل الأسرة إلى خارج نطاقها من ناحية، وحدوث بعض التباينات الداخلية التي يصبح لها، دون شك، تأثيرها على تحديد المكانات وتوزيع الأدوار داخل الأسرة، من ناحية أخرى. ومع ذلك، يظل كل من النوع (ذكورة- أنوثة) والسن (كبر- صغر) هما المعياران الرئيسيان لتقسيم العمل في الأسرة في القرية المصرية المعاصرة، مع بعض الاختلافات التي تعزى إلى عوامل ثقافية محلية.

فالقيمة الكبرى الحاكمة لعملية تقسيم العمل داخل الأسرة هي أن الرجال للحقل والنساء للدار، وإن كانت هذه القيمة ليست مطلقة تماماً، اللهم على المستوى اللفظي، ففي قرية «ابخاص» لاحظنا بعض التناقض بين ما يذكره معظم الرجال الذين جرت مقابلتهم من أن النساء لا يعملن بالحقل، وبين ما تأكد لنا بالملاحظة، وما قرره البعض (خاصة النساء) من أن

المرأة تشارك في بعض الأعمال المنزلية، بل إن ع.أ.ح (٧٥ سنة) الذي قال في بداية جلوسه معه، وأثناء الحديث عن شكل التعاون في الأسرة، إن مراتي، أم العيال، كانت دائماً على طول معايا في الغيط، سواء في الزراعة أو في الري هو نفسه الذي قال في الجلسة نفسها، في سياق آخر حول المساواة بين الرجل والمرأة، «مساواة إيه بابيه اللي بتقول عليها، الراحل راحل والسبب ست، كل واحد له شغله اللي تعود عليه ويعرف بعمله. أنا ما أعرفش في شغل البيت، وهى ما تعرفش في شغل الغيط». ولعل المرجعية التي يمكن أن تفسر لنا هذا التناقض بين القول والقول، وبين القول والفعل، هي سمة الازدواجية التي تشكل بعداً من أبعاد البنية العقلية والسيكولوجية لدى الشخصية المصرية، وتضرب بجذورها في أعماق حقبة ممتدة من التاريخ تعرض فيها المصري (والفلاح خصوصاً) لضروب من القهر جعلته في مواقف معينة يظهر مالا يبطن، أو يمارس الفعل وعكسه، أو يقول الشئ ونقيضه.

وربما يتفرع عن هذه المرجعية ذاتها ذلك التناقض بين ما يتبناه شخص مثل ع.أ.ح من قيم عملية تفرضها ظروفه الاقتصادية والاجتماعية الفعلية، وتحتم قيام امرأته بمساعدته في أعمال الحقل، وقيم أخرى مظهرية تعبر عن نفسها في ظهوره - ولو على المستوى اللفظي فقط - بمظهر «المحافظ على التقاليد» التي لا تسمح للمرأة بممارسة الأعمال الحقلية، مما قد يضاف عليه «عراقة أو أصالة» وهى قيم تمجدها الثقافة الشعبية. وقد يرتبط بهذا التناقض بعض التصورات - المناقضة أيضاً - حول الذكورة / الأنوثة، والرجل / المرأة، وهى تصورات لها خصوصيتها في الثقافة العربية والعقلية العربية كما نعرف.

ومع ذلك يظل الشكل العام لتقسيم العمل في الأسرة قائماً، فرجال الأسر المعيشية في «ابخاص» يقومون بجميع أعمال الزراعة في الحقل، كما أنهم يتولون شراء مستلزمات الإنتاج الزراعى، ويذهبون إلى الأسواق الخاصة بالموشى سواء للبيع أو الشراء. أما النساء فعملهن الرئيسى في الدار، ويشمل رعاية الأبناء الصغار، وأعمال الخبز والغسيل، والطهى وتربية الطيور، وحلب البقر أو الجاموس، وجمع روثها، لاعداده في صورة أقراص (تسمى «الجله»، والبعض يسميها «المسك» تجاوزاً) تستخدم بعد تجفيفها كوقود للأفران التقليدية. كما أنهم

يذهبون إلى السوق الأسبوعية لشراء ما تحتاجه الدار، أو لبيع الفائض من المنتجات المنزلية وليس هناك تخصيص واضح للأعمال التي تقوم بها كل منهن، فأى واحدة يمكن أن تقوم بأى عمل، وقد توزع الأعمال بصورة دورية. أما في يوم الخبز بالذات (وهو غالباً يوم واحد في كل أسبوع) فكلهن يتعاون معاً.

والأمر في قرية «الترعة» في صعيد مصر مختلف، حيث نجد هناك الفصل واضحاً وحاسماً بين عالم الحقل أو ما هو خارج الدار عموماً وبين عالم الدار الداخلى. وترتب على هذا الفصل قيام الرجال ليس فقط بكافة أعمال الزراعة، بل وأيضاً حلب البقر والجاموس، وجمع روث البهائم لإعداد أقراص الوقود التي يطلق عليها في القرية «الحم»، وهى أعمال لم يألف رجال قرى الوجه البحرى القيام بها، إذ هى، وفقاً لثقافة قرى الدلتا، مقصورة على النساء. فى الغالب، ويرجع السبب في قيام رجال قرية «الترعة» بهذه الأعمال إلى أن حظائر المواشى تكون عادة خارج الدار أو في الحلال، حيث لا يسمح للنساء بالخروج إليها.

ويسبب حفاظ فلاحي «الترعة» على قيمة الفصل بين داخل الدار وخارجها لاتذهب النساء إلى السوق، فاحتياجات الدار، بما فيها الخضروات والفاكهة واللحم، يقوم الرجال بشرائها، كما أنهم هم الذين يتولون طحن القمح في مطحنة القرية. يقول ع.س (٦٨) الذي يقيم في معيشة واحدة مع اثنين من إخوته، وخمسة من أبناء عمومته، كلهم متزوجون ولديهم أبناء وأحفاد، «النسوان ممنوعة من العمل في الغيط، شغل الست في الغيط عارة، حتى لو تساعد جوزها، إحنا من أيام الاجداد المرة ملهاش صالح بشغل الغيط. احنا اللي بنجيب للنسوان كل حاجة من السوق، وهم يشتغلوا في البيت بس»

وفى إطار هذه القيمة يسمح للبنات في قرية «الترعة» حتى سن التاسعة أو العاشرة فقط القيام ببعض الأعمال خارج الدار مثل رعى الغنم أو توصيل الغذاء إلى الرجال في الحقل، أو جمع روث البهائم، وبعد هذه السن تظم البنت إلى عالم العمل داخل الدار، ولا يسمح لها بالخروج إلا في حالة الذهاب إلى المدرسة، أما الذكور فيجوز تدريبهم على أعمال الحقل بدءاً من سن السادسة حيث يقومون بترحيل السباخ (البليدي) أو تشغيل الساقية، أو المشاركة في

لوراغة بقدر ما يتم فى أعمال أخرى أهمها بناء المنازل، وغالباً ما يحدث ذلك بين الأقارب

٣ - رغم تقدير البعض لقيمة العمل التبادلى، فإن تقديرهم هذا لا يستطيع أن يتجاوز حدود التعبير اللفظى، ذلك أنهم يشعرون أن الظروف من حولهم لم تعد تسمح بتحقيق هذه القيمة فى الواقع. ففى أكثر من مقابلة، سواء فى «ابخاص» أو «الترعة» نعى أعضاء الأسر المعيشية، خاصة كبار السن منهم، الزمن الذى كان الفلاح يتبادل فيه العمل التعاونى مع جيرانه وأصدقائه وأقاربه، وترحموا على الأيام الماضية، مثلما تبين من قول ع.ع.أ من «ابخاص»: «كان زمان الفلاح منا بيزامل فى كل حاجة، العزيق والرى والضم وقطع الدرة، النهاردة عندى ويكرة عندك، والكل كان بيشتغل مع بعضه، دلوقت معدش حد يزامل حد، الناس انشغلت، كل واحد بقى فى حاله ومعاشه. الحاجات دى انتهت من عشرين سنة أو أكثر، والدنيا اتغيرت». هنا نلاحظ اتفاقاً بين ما عبر عنه فلاحو قريتي البحث الراهن وما ذكره فلاحو قرية (قمر) التى درسها الزوجان جلافانيس (١٩٨٦ : ١١٤) من أنهم يعتقدون أن التعاون القائم اليوم يقل عما كان عليه بالأمس.

ألا تدفعنا هذه الملاحظات إلى المبادرة بالقول إن قيمة العمل التعاونى التبادلى بين أسر الإنتاج المعيشى فى الريف المصرى آخذة فى الانحسار؟

لقد نظر بعض الباحثين (مثل Stauth 1982 b) إلى العمل التعاونى بين صغار الفلاحين باعتباره إحدى الوسائل التى كان عليهم اللجوء إليها لمواجهة التهديد المتمثل فى تحطيم التوازن الداخلى فى دورة إعادة الإنتاج لديهم، وفى فقدانهم القدرة على البقاء المستقل كوححدات إنتاجية مكتفية ذاتياً، نتيجة للتحويل الرأسالى، لكن يبدو أن الضغوط المتزايدة لهذا التحويل تخلق من المتغيرات ما يصيب قيمة التعاون بالوهن ويجعلها غير قادرة على الصمود، ويدفع الفلاحين بالتالى إلى البحث عن آليات بديلة.

إن انحسار العمل التعاونى التبادلى فى الريف المصرى يجرى لحساب الاتساع فى تسليع قوة العمل، أى النظر إليها والتعامل معها بوصفها موضوعاً للبيع والشراء. فعند الحاجة إلى قوة عمل إضافية، خاصة فى مواسم الحصاد، لم تعد الأسرة المعيشية تفكر فى العمل التعاونى

ضم الغلة، وكسر القصب. هذا عن موقف الأسر المعيشية من قيمة العمل الأسرى الجماعى ومعايير تقسيمه. أما فيما يتعلق بقيمة التعاون أو العمل التبادلى بين أسر الإنتاج المعيشى، فالأمر الذى انتضح لنا من خلال البيانات الميدانية هو أن هذه القيمة قد صارت فى الوقت الحاضر محاطة ببعض المتغيرات المتداخلة، مما جعلها تبدو متضائلة. وهنا نود أن نسجل بعض الملاحظات المستقاة من الميدان:

١ - يبدو أن قيمة العمل التعاونى التبادلى مرتبطة (عكسياً) بعنصرين رئيسيين من عناصر إنتاج الكفاف، هما حجم الحيازة وقوة العمل (فى الزراعة) المتاحة فى الأسرة. فكلما كان سقف الحيازة مرتفعاً، وعدد العاملين فى الأرض من أفراد الأسرة أكثر، كلما تضائل العمل التعاونى التبادلى كممارسة وكفكرة لدى هذه الأسرة. ورغم ذلك، فالعكس ليس بالضرورة صحيحاً. إذ قد يكون رب الأسرة من ذوى الحيازات القزمية، ومع ذلك لا يكتسب العمل التبادلى قيمة تذكر لديه، مثل أ.ع.غ (من إنجاص) الذى يحوز ١٨ قراطا ويعيش فى أسرة تضم والدته وزوجته وأطفاله الأربعة، بجانب زوجة شقيقة المهاجر إلى السعودية وطفليها. وكذلك شقيقه الأصغر اللذين لم يتزوجا بعد، إذ يقول «أنا باشتغل فى الأرض لوحدى... ولا اتبادل مع حد وأزامل حد. أنا فى حالى ومش محتاج من حد، حتى إخوانى الصبيان بيساعدونى على خفيف». وعموماً، فمن بين الحالات العشرين التى تمت مقابلتها فى «ابخاص» ذكرت إحدى عشرة، تتراوح حيازتها ما بين سبعة قراريط وخمسة أفدنة، أن المزملة لم تعد موجودة بين الفلاحين.

٢ - يتأكد الارتباط العكسى بين العمل التبادلى وبين حجم الحيازة وحجم قوة العمل فى الأسرة بصورة أوضح فى قرية «الترعة» حيث تتركز الأسر المعيشية عادة على الاحتفاظ بالملكية الزراعية الموروثة عن الأجداد والآباء مجمعة دون تفتيت، وحيث تتسم الأسرة المعيشية، تبعاً لذلك، بكبر الحجم، مقارنة بحجمها فى «ابخاص»، مما يجعل الحاجة إلى عمل التبادلى أو التفكير فيه أمراً نادر الوجود. من هنا نفهم ما ذكره اثنان فقط من أرباب أسر المدروسة فى القرية من أن العمل التبادلى بين الأسر موجود ولكنه لا يتم فى أعمال

مع الآخرين، بل صارت تلجأ إلى الاستعانة بالعمال الأجراء. هذا ما يحدث في قرى السحرة وإن كان حدوثه أكثر تواتراً في «الترعة» منه في «ابخاص» التي تعيق فيها الحيازات على نحو يسمح لأعضاء الأسرة بالقيام بالأعمال الزراعية بأنفسهم في معظم الأحيان. وبينما تضم العمالة المأجورة في «ابخاص» رجال ونساء، فإنها في «الترعة» مقصورة على الرجال. وتتراوح الأجرة اليومية للعامل في كل من القريتين ما بين ستة وعشر جنيهات، حسب الوقت الذي يقضى في العمل، وحسب كثافة مواسم العمل الزراعي. وهذا معناه أن العمل الزراعي المأجور قد صارت له سوقه القائمة، ضمن عوامل أخرى، على العرض والطلب.

ومن بين ما لاحظناه خلال العمل الميداني، أن العمال الذين تستأجرهم أسر «ابخاص» ليسوا من سكان القرية، وإنما هم قادمون من قرى أخرى مجاورة، ويفسر البعض ممن قابلناهم ذلك بأن «أهل البلد يبيعون العمل في الأرض بالأجرة عيب، لأنه يمكن يكون معناه إن الشخص محتاج». بينما يرى البعض الآخر أن السبب في ذلك هو أن العمال الأجراء في «ابخاص» قد صاروا يفضلون الالتحاق بأعمال حكومية، أو التطوع في القوات المسلحة، أو الهجرة الداخلية (إلى المدن) أو الخارجية (إلى بلاد النفط) على العمل عند الغير بأجر داخل القرية. ويعكس هذا التفضيل تحولاً في قيمة العمل الزراعي عموماً، وقيمة العمل عند الآخر المحلي خصوصاً.

والواقع أن الاتجاه إلى البحث عن فرص عمل خارج نطاق الزراعة لم يعد مقصوراً على فئة العمال الزراعيين المعدمين، بل صار يوجد كذلك بين أبناء الأسر المعيشية على اختلاف حيازاتها من الأراضي الزراعية. ولهذا الاتجاه عوامل متعددة، كما أنه يتخذ اليوم صوراً شتى تجعلنا بإزاء حالة من التغير طرأت على البناء المهني في القرية المصرية التي كانت مهنة الفلاحة فيها، ولعصور ممتدة، هي المهنة السائدة تماماً، وهي توائم عمل الحلية الفلاحية التي وصفها الأب عيروط قبل ما يقرب من ستين عاماً.

لقد تبين في الدراسة التي أجراها أحمد زايد بالاشتراك مع عليا، شكرى وحسن الخولي في ثلاث قرى بمحافظة الفيوم، ظهور أشكال جديدة من النشاط المعيشي لا ترتبط بالضرورة

بممارسة الزراعة، ويمارسها في الغالب أعضاء الأسرة المقيمة التي تضيق أمامها فرص العمل في الزراعة. أما أسر صغار الفلاحين، فإن الأدوار التي يقوم بها أعضاؤها، والتي تتصل بالزراعة، صارت الآن متوازنة ومتشابكة ومتداخلة مع أدوار أخرى لا تتعلق بالنشاط الزراعي. فمع الارتباط بقطعة من الأرض، قد تجد من بين أعضاء الأسرة من يمارس وظيفة حكومية، أو يعمل بالتجارة الصغيرة، أو يقوم بنشاط حرفي داخل القرية أو خارجها. وقد تهتم الأسرة بتعليم الأبناء بهدف إلحاقهم بوظائف حكومية لضمان دخل ثابت لها، وكل هذه الأنشطة هي في النهاية بمثابة أساليب لمواجهة نفقات المعيشة ولإعادة إنتاج حياة الأسرة في ظل التحول نحو اقتصاديات السوق (زايد ١٩٨٨ : ٥٤١-٥٤٤). ويذكر عبد النبي (١٩٩٢ : ٢٦٧) أن بيانات البحث الميداني الذي أجراه في إحدى قرى محافظة المنوفية في أواخر الثمانينات تشير إلى أن ثمة تغيراً واضحاً في نظرة القرويين إلى العمل، حيث ازداد الإقبال على الأعمال غير الزراعية، والعزوف عن الأعمال الشاقة، وعن العمل لدى الغير بأجر، وأن الوظيفة الحكومية بصفة خاصة لازالت تكتسب قيمة كبرى لأنها رمز للسلطة والهيبة وضمان اجتماعي ضد الظروف الطارئة. وفي دراسة ميدانية حديثة أجراها كشك (١٩٩٦) في إحدى قرى محافظة الدقهلية تبين حرص العمال الزراعيين الأجراء، وكذلك صغار الحائزين على ممارسة أعمال أخرى مأجورة، أو حرف تضمن لهم دخلاً ثابتاً.

وفي هذا الصدد، تتفق نتائج البحث الراهن مع ما خلصت إليه بحوث كل من زايد وزميليه، وعبد النبي، وكشك. ففي قرى البحث، تأكد بوضوح أنه ليس ثمة أسرة واحدة من بين السبع والثلاثين أسرة المدروسة تعتمد فقط على دخلها من العمل الزراعي المعيشي. فهناك، في كل أسرة من هذه الأسر، عضو واحد على الأقل يمارس عملاً أو وظيفة أو حرفة لا ترتبط بالزراعة وفقاً للبيانات المجمعة، ثمة عمال في الحكومة، وموظفون إداريون، ومدرسون، ومعيدون بالجامعة، ومحاميون، وصف ضابط متطوعون في القوات المسلحة، ووعاظ، وأخصائيون اجتماعيون، ومهندسون، وخفراء، وسائقو سيارات أجرة، كما أن هناك أيضاً من يمارس التجارة في الغلال أو المواشي أو سلع البقالة، فضلاً عن الحاصلين على مؤهلات دراسية عليا أو وسطى، الذين يبحثون عن فرص للعمل، وهناك أيضاً الجيل الأصغر

الذى يدرس بمراحل التعليم المختلفة.

إن هذا الوضع يشير إلى أن الأسرة المعيشية، مع تقديرها للعمل الزراعى وحرصها على الاستمرار فى ممارسته، قد صارت تقدر أيضا الأنشطة الأخرى وتحرص على أن يمارس بعض أعضائها هذه الأنشطة من أجل تعظيم دخل الأسرة كلما أمكن، لتدعيم قدرتها على مواجهة نفقات المعيشة.

فى مقابلة مع أ.ع.أ (٤٣ سنة) فى «الترعة»، وهو يعمل ناظراً بإحدى المدارس، ويعيش هو وزوجته وأولاده مع شقيقه المتفرغين للفلاحة وزوجتيهما وأولادهما فى معيشة واحدة، ذكر أن «الزراعة» تعتبر المصدر الأساسى لدخل الأسرة.. أنا مرتبى الشهرى حوالى ٣٠٠ جنيه، باشتري بهم حاجات البيت زى السكر والشاى والزيت واللحمة والحاجات دى، لكن باقى الدخل بيجى من الزراعة، ومن المشاركة على المواشى أو بيع حاجة منها فى السوق، أو بيع الحبوب الزائدة عن حاجة البيت، يعنى ممكن يكون الدخل حوالى ٩٠٠ جنيه».

فى «ابخاص»، كما فى «الترعة»، تأكد لنا تقدير أعضاء الأسرة المعيشية، خاصة كبار السن للعمل الزراعى، فهم ينظرون إليه باعتباره الضمان الرئيسى لإشباع حاجة الأسرة إلى الغذاء. فالحب، كما قال رجال «ابخاص» هو أهم شئ بالنسبة للأسرة، ولا يعنى هذا التقدير الإقلال من قيمة الأعمال والمهن الأخرى التى يمارسها بعض أعضاء الأسرة. إن موقف الأسر المعيشية الآن هو التمسك بفلح الأرض كنشاط رئيسى، مع الحرص، فى نفس الوقت، على تعليم الأبناء واعدادهم لممارسة أعمال غير زراعية أصبحت تكتسب قيمتها كسند مهم فى عملية إعادة إنتاج الأسرة لذاتها.

إن انخراط بعض أفراد الأسرة المعيشية فى أعمال غير زراعية، سواء فى القرية نفسها، أو فى قرية أخرى، أو مدينة قريبة، أو فى عاصمة الإقليم، وهى أعمال قد تكون ذات طابع بيروقراطى أو فنى أو تجارى، ولها قيمها ومعاييرها، مع الاستمرار، فى نفس الوقت، فى ممارسة العمل الزراعى فى نطاق اقتصاد الكفاف، يؤكد صفة الدينامية التى ذكرنا من قبل أنها تسم الأسرة المعيشية الفلاحية فى الحاضر، لكنه من جهة أخرى، يفضى إلى ضرب من

التداخل والتباين، ولكن التعايش أيضاً، بين قيم العمل، بيد أننا إذا افترضنا أن قوة العمل المتفرغة تماماً للفلاحة سوف تتضائل مع تنالي الحقب، كنتيجة لرحيل أجيال الفلاحين «المخلص»، واستمرار الطموح إلى التعليم، أو الهجرة، أو الانجذاب المتصاعد إلى الأعمال غير الزراعية، أو غير ذلك من العوامل، فهل سيجئ الوقت يصبح فيه التخلي عن الفلاحة، كمهنة وقيمة، أمراً سهلاً؟ وإذا حدث ذلك، فهل سيكون معناه فقط هو أن التحول الرأسمالى قد تمكن من الاجهاز على الأسرة المعيشية كوحدة إنتاجية وكنشط حياتى؟ حينئذ سيكون على النماذج النظرية الحالية أن تراجع نفسها، أم سيكون معناه الأعمق هو أن المسألة الفلاحية، والزراعية عموماً، خاصة فى ظل ظروف المجتمع المصرى من ناحية، والأوضاع العالمية من ناحية أخرى، قد تاخمت حدود الخطر؟

س ٢-٤ : قيم الإنتاج والاستهلاك

فى اقتصاد الكفاف الفلاحى الذى يفترض قيامه على أساس الإنتاج من أجل الاكتفاء الذاتى، لا بد وأن تكتسب قطعة الأرض التى تحوزها الأسرة دوراً محورياً، ليس فقط فى الاقتصادى - الاجتماعى من حياة الأفراد وإنما أيضاً فى الجانب الثقافى والمعنوى من هذه الحياة.

وللفلاح المصرى خبرة طويلة مع الأرض، كما بينا من قبل، وهى خبرة ذات امتدادات تاريخية، تتشابك فيها العوامل الطبيعية مع العوامل الإنسانية. كما يقول الأب هنرى عيروط (ص ١٤). فقد قام فى وادى النيل منذ زمن بعيد تماسك متين بين الطبيعة والعقل، ووجد الفلاح نفسه موضوعاً بين الأرض وأربابها كأنه بين المطرقة والسندان، لكنه بنوع حياته أقرب إليها منه إليهم، وضرباتهم إياه بالمطرقة تزيد من التصاقه بالأرض. ومن تلك الوحدة بين الأرض (الطبيعة) والجنس (الفلاح)، بزغت طائفة من الأفعال وتجاربها الدائمة.

وفى الواقع، فإننا لسنا ممن يميلون إلى تصوير علاقة الفلاح المصرى بالأرض تصويراً رومانسياً. ورغم تأكيدنا من أن هذه العلاقة لاتخلو من جوانب عاطفية، فنحن ننظر إلى الأرض

هنا بوصفها أداة رئيسية لعملية الإنتاج وإعادة الإنتاج، ونسعى بالاستناد إلى معطيات إمبريقية. إلى معرفة موقف الفلاح المصري اليوم، ونحن في منعطف القرن. من الأرض كقيمة من قيم الحياة القروية. إلى أي مدى تغيرت هذه القيمة عما كانت عليه من قبل. إن كان ثمة تغير؟

لقد لاحظ حامد عمار (١٩٨٧: ٨٩-٩١) في دراسته الميدانية الرائدة التي أجراها في منتصف القرن في قرية «سلوا» التابعة لمحافظة أسوان، أن أصحاب الأراضي الزراعية في القرية وكلهم، فيما عدا اثني عشر مالكا فقط، من ذوى الحيازات الصغيرة (أقل من خمسة أفدنة) - يضيفون قيمة كبرى على ملكية الأرض، والسبب في ذلك هو "أن الأرض قد ظلت طويلاً هي الحصن الحصين ضد الجوع وعدم الأمان، فهي لا تخفق أبداً في إعطاء العائد الذي يكافئ زراعتها" كما أن صاحب الأرض الزراعية ينظر إليه بوصفه ذا مكانة عالية وذا أصل في القرية، وينظر إلى العائد من زراعة الأرض باعتباره أرفع أنواع الكسب شأنًا وتقديرًا. وبالتالي فإن أسوأ مصيبة يمكن أن تحل بأى شخص هي أن يبيع أرضه إذ يعنى ذلك أنه قد ارتكب خطيئة في حق أولاده، فضلاً عما تلحقه من عار لأنه تخلى عن تركة أبيه.

وفي أواخر الخمسينيات، كانت إحدى الملاحظات الهامة التي سجلها غيث (١٩٦٧: ٢٦٥-٢٦٦) خلال بحثه الميداني في قرية «القيطون» بمحافظة الدقهلية، هي أن موقف القرويين من الأرض قد أخذ يتغير منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى. فمن لم يجد له مصلحة مباشرة في الأرض أقدم على الهجرة إلى المدينة. ورغم ذلك، فما زال المهاجرون يفضلون العمل الزراعى، ولا زالت ملكية الأرض في نظرهم «الملكى المثلئ». رغم أن بيع أو رهن الأرض كان لا يزال يمثل «نكبة» في نظر القروى، إلا أن بعض الأسر أخذت تبيع أو ترهن أجزاء من أرضها للوفاء بالحاجات والمطالب الجديدة، كتعليم الأبناء، والقرية تنظر باحترام متزايد للقروى الذى يبيع أرضه لهذا الغرض.

ويذكر عودة (١٩٧٩: ١٧٦-١٨٠) أن القول بأن استقرار حقوق الملكية الخاصة أدى إلى تحويل الأرض إلى سلعة في السوق هو قول ينبغي التحفظ إزائه. فقد أشارات البيانات

الميدانية في دراسته لقرية «شماطى» بالمنوفية إلى أن تداول الأرض الزراعية بيعاً وشراءً يعنى في نطاق جد محدود. ولا زالت عملية بيع الأرض أو شرائها تمثل حدثاً هاماً يقابل بالدهشة بالنسبة للمشتري (كيف تمكن من الشراء، وكيف توفر لديه المال اللازم) وباستكثار بالنسبة للبائع. فالتصرف في الأرض بالبيع، أياً كنت دوافعه، هو عار يلحق بالبائع وينظر إليه كدليل على انحرافه.

إن هذه المعطيات الإمبريقية تشير إلى حقيقة أن القروى المصرى لا زال ينظر إلى الأرض كقيمة إيجابية هامة، ولا زالت حيازة الأرض، والحصول على مزيد منها، إن أمكن، يمثل أمراً مرغوباً فيه، وهي حقيقة كشفت عنها أيضاً بيانات عملنا الميداني في كل من «إنجاص» والترعة. فمن بين ما قيل في هذا الصدد من جانب أرباب الأسر المعيشية وغيرهم ممن جرت مقابلتهم، أن «الأرض هي اللى فاتحة الدار، وأنا ما أقدرشى استغنى عن الأرض»، «إحنا مولودين فيها، ولقينا أجدادنا بيزرعوها»، «الأرض هي أغلى شىء بعد الضنى (الأبناء)»، و«بتصون كرامتنا، وتخلينا مش محتاجين»، «أنا عمرى ما أبيع حاجة من أرضى... إن كنت أزود، ماشى، لكن أبيع... لا»، «عندنا اللى بيشتغلوا بالتجارة، واللى بيشتغلوا موظفين، لكن الأرض هي الأساس، كلنا معتمدين عليها»، «الأرض لامة الكل حوالها»، «هي مصدر كل حاجة... أكلنا... وأكل المواشى اللى بنعتمد عليها وعلى إنتاجها»، «الأرض لا تعوض»، «هي المعاش وعصب الحياة»، «هي الوسيلة للحصول على الرزق الحلال... وكما هي ذكرى الأجداد».

يتضح من هذه الأقوال وما شابهها أن قيمة الأرض لدى القروى المصرى قيمة مركبة تتداخل فيها عوامل وأفكار اقتصادية وأسرية ودينية ونفسية. ورغم الظروف التى تضع مستقبل هذه القيمة موضع التساؤل، مثل تفتيت الملكيات الناجم عن تطبيق قوانين الموارث حسب الشريعة الإسلامية جيلاً بعد جيل، وتحول قطاع كبير من قوى العمل إلى أنشطة غير زراعية، وزيادة أسعار مستلزمات الإنتاج، فإن التمسك بالأرض الزراعية وعدم الاستعداد للتخلي عنها لا يزال أمراً راسخاً لدى الأسر المعيشية الفلاحية. كما أن عملية تداول الأرض كسلعة في قريتى البحث لا تزال محدودة. من هنا فإن الرغبة في حيازة مزيد من الأرض تعبر عن نفسها في

«مشاركة» فمن بين الحالات المدروسة، بلغ عدد الأسر التي تحوز أرضاً عن طريق الإيجار النقدي في قرية «ابخاص» إحدى عشرة أسرة، ومن قرية «الترعة» سبع أسر. أما حالات الإيجار بالمشاركة في المحصول فلم تزد عن حالتين في ابخاص وثلاث حالات في «الترعة» وقد لمثلنا نظراً وجود صيغة أخرى لحيازة الأرض في قرية «الترعة»، وهي صيغة «الرهن» التي تشمل في قيام شخص معين باستخدام قطعة محددة من الأرض مملوكة لشخص آخر نظير حصول المالك على مبلغ معين على سبيل الدين، على أن ترد الأرض إلى مالكيها بعد قيامه بتسديد ما عليه من دين. ومع أن البيانات المجمعة تشير إلى حالة واحدة فقط هي التي تحوز قطعة من الأرض وفقاً لصيغة «الرهن»، فإن كثيراً من أجريت معهم مقابلات في القرية قد ذكروا أن هذا الشكل من الاتفاق يتكرر حدوثه، وإن كان سراً، لأن الناس مقتنعة أن «الرهن» من الممارسات المحرمة دينياً، لكن الجميع يرى، من ناحية أخرى، أنه نظام يخدم الطرفين، الدائن والمدين، إذ يوفر لكل منهما وسيلة للتغلب على بعض ما يواجهه من مصاعب أو مطالب.

إن حرص الأسرة المعيشية الفلاحية على التمسك بما لديها من أرض مملوكة، ورغبتها في أن تزداد حيازتها، إن أمكن وعياً بأهمية الأرض كوسيلة إنتاجية تضمن، في الحد الأدنى، توفير غذاء الأسرة وغذاء الحيوانات والطيور التي تربيتها، وفي الحد الأقصى حماية الأرض من تقلبات أسعار سوق العمل، وهي تقلبات وضغوط يتعرض لها، بصفة خاصة، ذوو الحيازات الصغيرة الذين لا تتجاوز أنشطتهم حدود إنتاج وإعادة إنتاج الكفاف. فسواء كانت علاقة الأسرة المعيشية بقطعة الأرض التي تحوزها علاقة ملكية أو علاقة إيجارية، أو كانت جمع بين الملكية والإيجار، فإن صغر هذه الحيازة يجعلها غير مؤهلة لإنتاج فائض كبير يمكن استخدامه لتحقيق أي شكل من أشكال التراكم الرأسمالي. ولعل ذلك، ضمن أسباب أخرى، هو ما يفسر الطابع البطيء والمتردد لعملية تحديث أدوات العمل الزراعي، وهو أمر تكشف عنه الدراسات المعنية المتعاقبة.

لقد وصف الأب عيروط (ص ٤١ - ٤٧)، تفصيلاً، عمل وتنوعية الأدوات التي يستخدمها، وخلص إلى القول إنه - أي الفلاح المصري - لا زال عاملاً عامماً، أي غير

مخصص، وهو لا يستعمل آلات ميكانيكية في أعمال الحقل، وذلك لأنه فقير من ناحية وليس في حاجة إلى هذه الوسائط الميكانيكية بينه وبين الأرض من ناحية ثانية (ص ٥٤) ووصف عمار (١٩٨٧ : ٩٥) أساليب وطرق العمل في «سلوا» بأنها «نفس الأساليب والطرق المعروفة التي استخدمها الفلاح لآلاف السنين». ومن المقارنة التي أجراها غيث (١٩٦٧ : ٣٦٨ - ٣٧٠) بين الثقافة المادية القديمة (خلال الحقبة من إقرار حقوق الملكية الزراعية حتى عام ١٩١٤) والثقافة المادية المتغيرة (من عام ١٩١٤ حتى تاريخ إجراء بحثه في أواخر الخمسينيات) في قرية «القيطون»، تبين أن أدوات الزراعة التي يستخدمها أهالي القرية لم تتغير كثيراً، وأن ما حدث من تغير في بعضها إنما هو بمثابة تعديل أو امتداد للقديم، ولا زالت الأدوات كلها لا تحتاج إلى مهارات خاصة في استخدامها. فقد اختفى الشادوف، وحلت الساقية الحديدية ذات الطلبات محل الساقية ذات البئر في عملية الري، وحل النورج محل المدقة، وصار يستخدم على نطاق واسع في عملية درس القمح والأرز والشعير والفول، ولا زالت أدوات المجهود البشري والحيواني المشترك مثل المحراث والزحافة والقصابية لم تتغير وأن كان الاتجاه قد أصبح هو الاعتماد على حيوان واحد بدلا من حيوانين في جر هذه الأدوات، نظراً لتفكك العائلة وبالتالي تناقض الملكية النسبية لكل أسرة. أما الآلات الحديثة، فهي - كما سجل غيث - قليلة، وتلكها أسر معدودة ذات حيازات تسمح باستخدامها، ولا يقبل عليها غالبية الفلاحين بسبب نفقاتها الباهظة.

ومن أهم ما سجله عودة (١٩٧٩ : ١٩٧ - ٢٠٠) في دراسته لقرية «شيطاني» بالمنوفية أن أدوات الري التقليدية (السواقي) هي الأكثر شيوعاً بين صغار المزارعين، وأن آلات الري التي بلغ عددها في القرية عشر، يستخدمها كبار ومتوسط الفلاحين، أذن القرية لا يوجد بها سوى جرار زراعي واحد قديم يملكه أحد أغنياء الفلاحين منذ حوالي عشرين عاماً، ويؤكد عوده أيضاً شيوع أدوات الزراعة التقليدية، سواء ما يعتمد منها على المجهود البشري، أو ما يعتمد على المجهود الحيواني.

لقد ظل الفلاح المصري في ظل الأنماط الإنتاجية الماضية (قبل الرأسمالية) يستخدم نفس

أدوات العمل الزراعى، لأنه لم يكن يعرف غيرها، وكانت الأسرة تتوارثها جيلاً بعد جيل. ومع التغلغل الرأسمالى، بدأ الريف المصرى يعرف بالتدريج، بعض الآلات المتطورة، غير أن موقف الفلاح الصغير من هذه الآلات يتحدد فى ضوء مجموعة من العوامل التى يتصل بعضها بطبيعة إنتاجه وحدوده، ويتصل البعض الآخر بطبيعة السياقات الأكبر التى تحيط به. ويمكن القول بأن هذه العوامل فى مجملها قد بدأت، فى العقدين الآخرين بصفة خاصة، تخلق اتجاهات جديدة لدى الفلاح الصغير إزاء التكنولوجيا الزراعية الحديثة، تتراوح بين التحفظ، والتردد، والإقبال. سوف نحاول توضيح ذلك فى ضوء معطيات بحثنا الميدانية.

إن الفلاح المصرى مازال يقدر تقديراً عالياً أدواته الأولى والعريقة وهى «الفأس» - (تسمى فى قرية الترعة «الطورية»). وهو يستخدمها بمهارة ويشعر أن «لا غنى عنها.. لأنها الدراع اليمين للفلاح» وأن «اللى ما يستخدم الفأس ما يبقاش فلاح كويس». وسر هذه العلاقة الحميمة بين الفلاح والفأس هو أن هذه الأداة لها استعمالات شتى، بعضها لا يمكن أن تقوم به الآلات الحديثة، خاصة فى الحيازات الصغيرة، مثل التحريض ولف الحدود والبتون. ولازال الفلاح الصغير يستخدم «المنجل» و«الشرشرة» فى عملية ضم القمح، وهما أداتان تقليديتان بسيطتان، يرى أنهما أكثر جدوى من آلة الضم الحديثة التى «تهرس المحصول»، وتحتاج إلى من يجرى وراءها ليقوم بجمع ما تهرسه.

أما أدوات العمل التى لاحظنا وجود تغير فيها، فهى تلك التى تعتمد على المجهود الحيوانى، أو المجهود البشرى والحيوانى المشترك. فمن خلال الشواهد الميدانية تبين أن عملية الرى فى كل من «ابخاص» و«الترعة» لم تعد تعتمد على السواقى، بل صارت تستخدم فيه آلات ضخ المياه من الترعة إلى الحقول. كما أن الزحافة والقصابية والتبانة والنورج، كأدوات تقليدية تقوم على الجهد البشرى أو الحيوانى أو عليهما معاً، قد حلت محلها الآلات التى يجرها الجرار الزراعى. وفى «ابخاص» كما فى «الترعة» لا يمتلك هذه الآلات أو الجرارات إلا عدداً قليلاً من الأسر، أما بقية الأسر فتقوم باستئجارها، إما بالساعة، أو وفقاً للمساحة التى تستخدم الآلة فى خدمتها. وحسبما ذكر بعض الذين جرت مقابلتهم فى القريتين، يبلغ إيجار

لخدمة فدان واحد وثلاثون جنبها تقريباً، وإيجار الدراسة من خمسة عشر إلى خمسة وعشرين جنبها للساعة، أما آلة التقصيب فتواجر بحوالى عشر جنبها فى الساعة. ومع ارتفاع أسعار البنزين والزيوت، فإن الجميع، تقريباً قد ذكر أنه لم يعد هناك اليوم بد من استخدامها. وفى هذا الصدد يقول ع.أ.أ. (الترعة) إن «الناس أيام جدى وأبوى كانت بتتعب حق، دلوقت الآلات وفرت الوقت وريححت الناس... زمان كانت الناس بتساعد بعضها.. دلوقت المكن بيعمل كل حاجة»... وعموماً، يمكن القول إن هذه الآلات قد صارت تكتسب قيمة لدى الفلاح لعدة اعتبارات، أهمها أنها توفر كثيراً من الجهد البشرى والحيوانى، وأنها أصبحت بديلاً عن العمالة الزراعية التى زادت أجورها فى الفترة الأخيرة.

وثمة أداة لاحظنا أنها تستخدم فى صورها التقليدية وصورتها المتطورة معاً فى قريتي البحث هى: المحراث. فرغم شيوع استخدام المحراث الآلى فى «ابخاص» فإن بعضاً من أرباب الأسر المعيشية الذين أجريت معهم مقابلات قد عبروا عن تفضيلهم للمحراث التقليدى (البلدى) لأنه «بيقرب الأرض وينزل مسافة كبيرة فيها.. لكن المحراث اللى بالجرار بيحرق الأرض من على الوش»، من هنا فإن هؤلاء البعض، خاصة من تتوفر لديهم الماشية، يعتمدون على المحراث التقليدى. وفى قرية «الترعة» لا بد من استخدام المحراث التقليدى، فى الأراضى المزروعة بقصب السكر، وهو المحصول الرئيسى الذى تزرعه معظم الأسر، لأن المحراث الآلى يتلف النبات بسبب مرور عجلات الجرار عليه. ويستخدم هذا المحراث الآلى بعد جنى المحصول، لتقليب التربة وتنظيمها. وتتراوح قيمة استئجار المحراث الآلى لحرق فدان واحد ما بين ثلاثين وأربعين جنبها.

هكذا نلاحظ استمرار وجود بعض أدوات العمل فى صورتها التقليدية، وتغير البعض الآخر فى اتجاه الميكنة، وإن الاثنين، التقليدى والمتطور، متعايشان معاً، ويتحدد استخدام أيهما فى ضوء ظروف عملية الإنتاج وإمكانيات الأسرة المعيشية، خاصة ما يتصل بحجم الحيازة وملكية المواشى.

ولعل هذه الظروف والإمكانات ذاتها هي التي تحدد قيم الإنتاج والاستهلاك لدى الأسرة الفلاحية المعيشية، يضاف إليها، بطبيعة الحال تأثير العوامل المتصلة بالسوق، سواء على المستوى المحلي أو المستوى القومي. لقد ظل الفلاح المصري طوال الحقب التي سبقت التقليل الرأسمالي منخرطاً تماماً في إنتاج الكفاف في صورته التقليدية، ومع اندماج المجتمع المصري في النظام الرأسمالي العالمي، ودخول علاقات وقيم السوق، بالتدريج، إلى عالم القرية، تغيرت بعض شروط هذا النمط الإنتاجي. وعموماً فنحن معنيون هنا بالتعرف - من خلال البيانات الميدانية - على ما آلت إليه قيمة «الاكتفاء الذاتي»، التي ظلت لعهود طويلة هدفاً أساسياً توجه إليه كافة أنشطة الأسرة، سواء في الحقل أو في الدار. كما أننا معنيون بمعرفة تأثير فكرة السوق على النشاط الإنتاجي والسلوك الاستهلاكي للأسرة، وتطورها لما هو ضروري وما هو ثانوي.

إذا استدعينا فكرة المتصل، التي أشرنا إليها من قبل، فإن البيانات الميدانية في هذا البحث تكشف عن أن الأسر المدروسة تقترب من القطب المعيشي أكثر منه من القطب التجاري للمتصل. لكن ذلك لا يعني أن قريتي البحث متشابهتان، أو أن كل الأسر المدروسة متكافئة في خصائصها المتصلة بقيم الإنتاج والاستهلاك.

في «أبخاص» تجسد العبارة التي ذكرها ع.د. (٥٥ سنة ويحوز ١٢ قيراطاً بالملك وفداناً واحداً بالإيجار وفدانين بالمشاركة) الحالة العامة لمعظم الأسر المعيشية في القرية: «محصول الغلة هو اللي بنعيش منه طول السنة. يعني احنا لازم نخزن القمح والذرة عشان الخبز وعشان أكل المواشي والطيور، واحنا بنبيع منه عشان نشترى سعاد وتقاوي وعلف للمواشي، وحاجات التسمين اللي بيحتاجها البيت زى الشاي والسكر والزيت». إن إنتاج الحقل لدى الأسر المعيشية في «أبخاص» مكرس إذن في الأساس لغذاء الإنسان والحيوان والطيور، أي للاستهلاك العائلي.

والأسرة تشعر بالرضا إذا تمكنت من توفير الحبوب اللازمة لغذائها طوال العام، والعبارة الدارجة علي الألسن في هذا الصدد هي أن «الحبوب في البيت ستر».

لذا، ففهم المحاصيل التي تزرعها الأسرة هي القمح والذرة والبرسيم، وتلجأ معظم الأسر إلى تخصيص شريط ضيق من طرف الحقل لزراعة بعض الخضروات مثل الطماطم والملوخية والكرنب والفلفل والخيار والجرجير والباذنجان، وبعض البقوليات مثل الفول والبسلة. وليس باستطاعة أسرة ذات حيازة محدودة أن تتوسع في زراعة الخضر، حيث إن تكاليف زراعتها مرتفعة، كما أنها معرضة للندوة والمن وغير ذلك من الآفات، مما قد يؤدي إلى الخسارة في النهاية. لذا فإن ما تزرعه من الخضر هو في حدود ما تستهلكه، وفي أكثر من مقابلة تكررت الشكوى من ارتفاع تكاليف الزراعة عموماً. ولهذا السبب يحجم معظم أرباب الأسر المعيشية عن زراعة القطن، وإن كان البعض قد بدأ يفكر في زراعته على أمل الحصول على عائد مجز، خاصة بعد أن بدأت الحكومة في تنفيذ سياسة تحرير المحاصيل الزراعية. وعموماً فإن العبارة التي تكرر ذكرها في المقالات هي أن زراعة القطن لاتناسب إلا أصحاب الحيازات الكبيرة.

وتكشف البيانات الميدانية في قرية «أبخاص» عن الدور بالغ الأهمية الذي يلعبه الإنتاج المنزلي والحيواني في معيشة الأسرة. فمعظم الأسر تحرص على اقتناء البقر أو الجاموس لما توفره من الألبان ومنتجاتها أساساً، لأن دورها في أعمال الحقل قد تضائل بعد أن صارت هذه الأعمال تتم آلياً. وغالباً ما يكون هذا الاقتناء عن طريق المشاركة، إما مع أحد التجار، أو أحد الموظفين المقيمين في القرية أو خارجها، والذين يرغبون في استثمار مالديهم من فوائض مالية. وفقاً لهذه الطريقة يدفع التاجر أو الموظف ثمن شراء البقرة أو الجاموسة، أما الأسرة التي ترعاها فتتحمل مصروفات غذائها ورعايتها، وتحصل على ما تدره من لبن. ويتم تقسيم ثمن بيع ما تلده البقرة أو الجاموسة من عجول بين الشريكين، وبالنسب المتفق عليها، وهي غالباً مناصفة، أو بنسبة الثلث للأسرة والثلثين للشريك. وتتضح أهمية الإنتاج الحيواني للأسرة فيما يقوله فلاح مثل ع.س (٧٠ سنة، ويملك ٧ قراريط، وتتكون أسرته من الزوجة وابنين (عامل ومحامي) وزوجتيهما وحفيدين): «كان عندنا من سنتين جاموسة شرك، لكن بعناها عشان نجوز الولد، ومن ساعتها واحنا بنشترى الزبدة والسمنة والجبنه من السوق».

وبالإضافة إلى الجاموسة أو البقرة، تهتم الأسرة المعيشية بتربية الطيور، خاصة الدجاج

والبط والأرز، وربما الحمام. وكثير من الأسر يعتمد فيما يستهلكه من لحوم على هذه الطيور. حيث يندر شراء اللحم من المزارعين.

لقد تبين لنا أن تحقيق «الاكتفاء الذاتى»، أى إنتاج ما يكفى بحاجة الأسرة من الغذاء، أمر تستطيعه بعض الأسر، وتعجز أسر أخرى عنه، وثمة قلة من الأسر تتجاوزه، أى تحقق فائضا ملحوظا يوجه إلى السوق. وتتولد لدى هذه الأسر طموحات إلى تخطى حدود الكفاف والاقتراب من عالم التجارة والتراكم، والأمر فى جميع الحالات يتوقف على حجم الحيازة ونوعية المحاصيل المزروعة، وكم ونوع الإنتاج المنزلى والحيوانى، ومصادر الدخل الأخرى (من الأعمال والوظائف التى يمارسها بعض أعضاء الأسرة).

فبالأسر التى يفيض عن حاجتها قدر محدود من إنتاج الحقل أو الدار، مثل بعض الذرة أو القمح أو البيض أو الزيت أو الجبن، تلجأ إلى بيعه، غالبا فى السوق التى تقام يوم الثلاثاء، من كل أسبوع بقرية سبك الضحاك، وأحيانا تأتى نساء تعملن بالتجارة لشراء هذه الأشياء من الدور، وتسويقها فى أسواق بنها، والقاهرة، وكما ذكر أرباب وريات هذه الأسر. فإن العائد من بيع هذه الأشياء يوجه لشراء بعض ما تحتاجه الأسرة. سواء من مستلزمات الإنتاج الزراعى كالأسمدة والبذور، أو من السلع التموينية كالصابون والأرز والمكرونة والزيت وغير ذلك مما يوجد فى محلات البقالة فى القرية.

غير أن هناك أسرا لا تحقق مثل هذا الفائض المحدود، وهذه يكون اعتمادها على السوق أكثر. تقول زوجة ع. أ. التى تعيش فى أسرة تمتلك ١٢ قيراطا، وتضم الزوج واثنين من الأبناء وزوجتيهما وأطفالهما السبعة: «أحنا بنزرع غلة وبرسيم طول السنة، يعنى قوت العيال بس. معندناش قدرة نزرع خضار، ولا عندنا بهائم. عندنا شوية طيور وكام معزة .. أحنا ما بنقدرش نكفى استهلاكنا، وبنشتري من الفلاحين والتجار .. أردب الغلة بتسعين جنيه وساعات نشترى فراخ من السوق».

وعلى النقيض من مثل هذه الأسرة، نجد ح. أ. (الذى يعيش هو وزوجته وأطفاله الثلاثة مع شقيقه المتزوج وأبنائه الأربعة، ومع والدته، وتبلغ حيازة أسرته المعيشية ٨ أفدنة) يزرع كل

فدانين أو أكثر قطنا، ويزرع بقية الحيازة بمحاصيل وخضروات تفيض كثيرا عن حاجة الأسرة. ويذكر ح. أ. أن التجار يحضرون إليه شراء الفائض من الذرة والبطاطس والفانض من الدار من البيض والزبد والجبن، وأنه هو نفسه ينقل الفائض من الخضر على عربة إلى سوق وبيعه هناك. خلال مقابلتنا معه عبر عن رغبته فى إقامة مطحنة غلال، إذ أن القرية ليس بها مطحنة، وتضطّر النساء إلى الذهاب خارج القرية للطحن. ويقول ح. أ. إن ما يشجعه على التفكير فى مثل هذا المشروع هو توفر الإمكانيات لديه. و«كلها من خير الأرض».

وثمة حالتان أخريان فى «ابخاص»، تحوز كل منهما فدانين عن طريق الملك، وثلاثة أفدنة بالإيجار، وتزرع المحاصيل التقليدية، محاصيل نقدية خاصة البطاطس، بهدف تسويقها أساسا. وفيما عدا هذه الأسر الثلاث التى تمثل أعلى الحيازات بين الأسر المدروسة، وتتبنى قيم الربح والتعامل مع السوق، لاتزال الأسرة المعيشية فى «ابخاص» ترى أن «الاكتفاء الذاتى» قيمة ضرورية ينبغى النضال من أجلها، وأن تحقيقها يعنى نجاح الأسرة فى مسعاها، والفلاح الصغير لازال يعتبر أن تأمين مورد الطعام هو قضيته الأساسية، فإذا ما توفر له ذلك، فكل شئ بهون. وليس أدل على ذلك من المثلىن الشعبين اللذين سمعناهما يتكرران فى «ابخاص» بقول أحدهما: «مادام العيش موجود يبقى المش شبرقة»، ويقول الآخر: «اللى عنده عيش وبله يبقى عنده الهنا كله».

ولم يكن من المستغرب أن نسمع فى «الترعة» مثلىن مشابهيين: (خزن السوس ولا خزن الفلوس) «سوستها ولا قلتها». ودلالة هذين المثلىن هى أن مخزون الغلة فى الدار يمثل أمرا مهما يفوق فى أهميته أية مدخرات مالية.. حتى لو فسد المخزون وأصابه السوس، إذن فقيمة تأمين مصدر الغذاء هى قيمة مميزة لإنتاج الكفاف، تستوى فيها كل الأسر المعيشية، سواء فى الوجه البحرى أو فى الوجه القبلى.

من هنا تهتم معظم الأسر المعيشية فى «الترعة» بزراعة المحاصيل التى تضمن توفر الغلة والحبوب للأسرة: القمح والذرة بصفة أساسية. والأسرة التى لا تزرع هذه المحاصيل - وهذا أمر نادر - أو التى لا يكفيتها ما تزرعه منها، تلجأ إلى شرائها من تجار الغلال بالقرية.

وتخزينها في الدار للاستهلاك طوال العام. وقد أبدت بعض الأسر المدروسة استعدادها للتخلي عن زراعة القمح لحساب زراعة قصب السكر الذي يعد المحصول الرئيسي في قرية «الترعة» والقرى المجاورة لها، لقرب مصنع السكر في مدينة إدفو من المنطقة، وتوليده شراء هذا المحصول من المزارعين. ويرى هؤلاء أن الدخل من محصول قصب السكر يسهم في شراء الحبوب وتخزينها، وفي تغطية مصاريف أية زراعة أخرى، وكذلك تكلفة ما تحتاجه الدار من ملح قمرية وغيرها، خاصة وأن الفائض من الإنتاج المنزلي والحيواني لدى الأسر في «الترعة» لا يباع، وإنما قد يتم تبادله مع الجيران أو الأقارب بصورة عينية.

فمحصول قصب السكر الذي تزرعه كل الأسر تقريباً موجه للبيع مباشرة. والمصنع التابع للدولة هو الذي يحتكر شراءه، حيث يتعاقد مع المزارعين في بداية الموسم على الكمية التي سيوردها كل منهم، وبناء على هذا التعاقد يمكن للمزارع أن يحصل على قرض من بنك التنمية للصرف على زراعة المحصول طوال الموسم، والدولة هي التي تحدد سعر التوريد للمصنع. وحسبما ذكر خلال المقابلات الميدانية، فإن المصنع يحدد سعر الطن من محصول قصب السكر بما يتراوح بين تسعين ومائة جنيه. وينتج الفدان الواحد ما بين خمسة وثلاثين وخمسين طناً من قصب السكر. ويقدر أحد الذين أجريت معهم مقابلات في القرية تكلفة زراعة الفدان الواحد بحوالي ألف وخمسمائة جنيه، تشمل أجور العمال في عمليات الغرس والرى والتسميد والتنظيف والكسر (الجمع). بالإضافة إلى تكلفة نقل المحصول إلى محطة القطار الذي ينقله إلى المصنع. وبلغ صافي الربح للفدان الواحد حوالي ألف وخمسمائة جنيه. ومن الجدير بالذكر أن كل المزارعين تقريباً يشعرون بعدم الرضا على أسلوب تعامل المصنع معهم. فالمحصول الذي تم توريده يعاد تقدير وزنه في المصنع بأقل مما قدر في الحقل. وتذكر المنتجون الذين جرت مقابلتهم أن هناك جمعية لمنتجي قصب السكر، لكنها لا تستطيع القيام بالرقابة على الموازين لأن المصنع يمنع أي شخص أو أي جهة من الاشتراك في عملية إعادة الوزن. ويرى كثير من المنتجين أن الدولة يجب أن تتخلى عن احتكار شراء المحصول، وأن يترك الأمر للمنافسة بين شركات السكر، لأن ذلك سيكون في صالح المزارع الذي سيحصل على أعلى سعر، مثلما يحدث للقطن في الوجه البحري. وفي الوقت نفسه يطالب المنتجون بأن تظل الدولة قائمة

مسئولة صرف الأسمدة اللازمة للزراعة، مع زيادة الكميات التي تصرفها للمزارعين. فالدولة تصرف لكل فدان أربع عشرة شيكارة بسعر اثنين وعشرين جنيهاً للشيكارة، في حين يحتاج الفدان الواحد ما بين عشرين إلى اثنين وعشرين شيكارة، مما يجعل المزارعين مضطرين إلى اللجوء إلى السوق السوداء، التي بلغ فيها سعر الشيكارة حوالي خمسين جنيهاً.

إن ارتباط الأسر المعيشية في قرية «الترعة» بمحصول نقدي، هو قصب السكر، يجعلهم أقرب إلى السوق وعلاقته من أسر قرية «ابخاص»، وهنا وجه الاختلاف بين القريتين، فقد صار مزارعو «الترعة» مشغولين بأسعار «تسويق» المحصول، والبحث عن أفضل الطرق التي تحقق لهم أعلى «عائد». غير أن شعورهم بعدم عدالة إدارة المصنع في تقدير مستحقاتهم من جهة، وعدم كفاية مستلزمات الإنتاج التي تقدمها الدولة، وتعرضهم لاستغلال تجار هذه المستلزمات من جهة أخرى، قد أفضى بهم إلى اتخاذ مواقف متناقضة من السياسة الزراعية، للدولة. فهم مع رفع يد الدولة عن محصول قصب السكر، وتركه للتسويق الحر. لكنهم مع إبقاء يد الدولة على صرف الأسمدة وتحديد سعرها.

ولا يعني ارتباط كل الأسر المعيشية، تقريباً، في التربة بزراعة محصول قصب السكر، وانشغالها بقضايا «الأسعار» و«السوق» و«المنافسة».. الخ، أن هذه الأسرة قد صارت منخرطة تماماً في النمط التجاري، أو حتى أنها مؤهلة للانتقال إلى القطب التجاري من المتصل المعيشي - التجاري. وذلك لأن العائد من زراعة هذا المحصول لا يشكل - لدى غالبية هذه الأسر - أي نوع من التراكم الرأسمالي المعروف في عالم التجارة والربح. والسبب في ذلك هو محدودية الحيازات المزروعة به، واستنفاد العائد من توريده في الصرف على الجوانب المعيشية للأسرة التي يتسم حجمها بالكبر (النسبي)، أي أنه بمثابة مصدر مهم لمساعدة الأسرة في إعادة إنتاج ذاتها.

غير أن هناك بعض الأسر المعيشية، ذات الحيازات الكبيرة نسبياً، التي تحاول أن تجعل من التراكم هدفاً لها، وتتبنى بالتالي قيم الربح والمغامرة فأسرة د. ص. ع.، التي تحوز خمسة عشر فداناً، تزرع بالإضافة إلى محصول قصب السكر، حوالي ثلاثة أفدنة طماطم للتسويق، وقد

حقق كل قدان منها في العام الماضي حوالي عشرة آلاف جنيه كأرباح صافية. أما هذا العام فقد تعرض المحصول لسوء الأحوال الجوية وحقق خسارة. ويقول د. ص. ع. أنه سوف يغوص في المغامرة مرة أخرى، وأنه فضلا عن ذلك، يفكر في إنشاء معصرة للقصب لاستخراج العسل الأسود، بهدف «منافسة» مصنع السكر لصالح المزارعين. أما أسرة ع. ع. ح. التي تحوز ستة أفدنة ونصف (منها ثلاثة بالإيجار واثان بالمشاركة)، فتزرع الطماطم للتسويق، وأقامت حديثا مشروعاً لتسمين المواشي، قوامه ثلاث بقرات وثلاث جاموسات، وتبيع الأسرة منتجات الألبان لأحد المصانع بقرية «السباعية» القريبة من «الترعة»، بما يتراوح ما بين مائة ومائة وخمسة وستين جنيهاً في الأسبوع الواحد، كما تبيع ما يفيض عن حاجة الأسرة من الزبد والجبن. ويذكر رب الأسرة أنه يأمل في توسيع هذا المشروع حتى يعوض الدخل من الأرض المتأجرة إذا حدث واستردّها المالك حسب القانون الجديد.

إن وجود الأسر (الأغلبية) التي تتخذ من «الاكتفاء الذاتي»، و«تأمين مصدر الغذاء» قسماً محركاً لنشاطها، بجانب الأسر (الأقلية) التي تحركها قيم «الربح» و«المشروعات الخاصة» و«المنافسة» داخل النمط المعيشي، يؤكد ما ذكره بعض الباحثين (زايد ١٩٨٨ : ٥٣٨-٥٣٩) من أن هذا النمط ليس راسخاً، بل هو يتسم بالتباين الداخلي والتنوع في نطاقه، وفي نطاق علاقاته مع اقتصاد السوق.

٣-٤ : القيم العائلية :

في نمط الإنتاج المعيشي، حيث يكتسب كل من العمل الأسري الجماعي، والاكتفاء الذاتي وتأمين مصدر الغذاء أهمية بالغة، تصبح الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأساسية التي ينبع منها، ويعود إليها، نشاط الفرد، وتتركز حولها كافة مشاغله واهتماماته. من هنا يمكننا أن نتفهم غلبة المعايير ذات الصلة بالعلاقة القرابية ضمن المعايير التي حددها الباحثون لتمييز الأسرة المعيشية. فقد اهتمت معظم التعريفات بعناصر القرابة، والتماسك الاجتماعي، والعمل الأسري، والإقامة المشتركة، والسلطة الأبوية، والأكل في ماعون واحد بوصفها أهم العناصر

التي يجب توفرها في أسرة ما لكي نعتبرها «أسرة معيشية». وفي هذا الصدد يصوغ مانيس (١٩٩٣ : ٤٠-٤١)، تأسيساً على ممارسات بحثية في مجتمعات إفريقية جنوب الصحراء، مفراضاً عملياً مزدواً أن الأسرة هي المكان الذي تتحقق فيه رغبات البشر في إكثار أنفسهم بيولوجياً واجتماعياً. وبناء عليه يصبح المبدأ الاسترشادي دائماً هو أن الجاذبية بين الرجل والمرأة والعلاقة الأبوية هما العاملان المحددان لتعريف «الأسرة المعيشية»، بما ينظم حول هذين العاملين من ترتيبات اجتماعية هي في النهاية بمثابة «استراتيجيات تهدف إلى ضمان بقاء وإعادة إنتاج ما يعتبر علاقات اجتماعية أولية».

ونحن معنيون في هذا الجزء من البحث الراهن بتحليل القيم المتصلة بالسلطة والمصاهرة والترابط العائلي، ولا نهمنا هذه القيم والمواقف في حد ذاتها، بل في ارتباطها بأساليب تسيير الأسرة المعيشية لحياتها، وإعادة إنتاجها الذاتي.

وابتداءً، نسجل وجود فرق واضح بين قريتي البحث من حيث أحجام الأسر المعيشية المدروسة فيهما، حيث تدل البيانات المبريقية على أن حجم الأسرة المعيشية في قرية «الترعة» أكبر منه في قرية «إبخاص». بينما ضمت الأسر المدروسة في «إبخاص» ثمان أسر يقل عدد أفراد كل منها عن عشرة أفراد، وأحد عشر أسرة يتراوح عدد أفراد كل منها ما بين عشرة وعشرين فرداً، وأسرة واحدة يزيد عدد أفرادها عن عشرين فرداً، توزعت الأسر السبع عشرة المدروسة في «الترعة» على النحو التالي : أسرتان تضم كل منهما أقل من عشرة أفراد، وست أسر يتراوح عدد أفراد كل منها ما بين عشرة أفراد إلى عشرين فرداً، وست أسر أخرى يتراوح عدد أفراد كل منها ما بين عشرين إلى ثلاثين فرداً، وثلاث أسر يزيد عدد أفراد كل منها عن خمسة وأربعين فرداً. ويرجع هذا الاختلاف إلى عدد من العوامل المتداخلة التي من أهمها طبيعة تكوين الأسرة، وقوة أو ضعف النزوع إلى الترابط العائلي ومدى وحدة أو تفتت الأرض المملوكة للأسرة. وعموماً فسوف نتضح في سياق تحليلاتنا التالية. الأدوار التي تلعبها هذه العوامل في تحديد حجم الأسرة المعيشية. تشير المعطيات الميدانية إلى أن نمط السلطة داخل الأسرة المعيشية سواء في «إبخاص» أو في «الترعة» هو النمط الأبوي. قرب

الأسرة الكبير له السلطة العليا على زوجته، وأبنائه، وزوجات الأبناء، وكذلك الأحفاد وغيرهم من قديمهم الأسرة. وعموماً فهذا النمط من السلطة كان لازال، أحد ملامح الثقافة المصرية. سواء في الريف أو في الحضر، أو حتى على مستوى المجتمع والسياسة وتجري تهينة الفرد، ذكرنا كان أو اثني، لتقبله من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وليست صورة «سى السيد»، الأب والزوج المهيمن في ثلاثية نجيب محفوظ ببعيدة عن الأذهان، وإن كانت الأسرة التي تصورها الرواية أسرة حضرية قاهرة ودينية وثقافية. ولعلنا، الانثروبولوجيا إجتهدات في ذلك. بيد أننا نود أن نستدعي هنا ماذكره عوده (١٩٩٥: ١٧٨-١٧٩) من أن إحدى سمات الشخصية المصرية هي أن المصري لا يتصور الكون دون ترتيب هرمي، فثمة ضرورة لاغنى عنها لوجود الكبير والصغير، و«اللى مالوش كبير يشتري له كبير». وهذا التصور يعتم على كافة جوانب التنظيم الاجتماعى بما فيها العائلة، وصار مرتباً إلى حد ما بقيمة اجتماعية - أسرية تفرض إظهار الاحترام والطاعة لكبير الأسرة، وتمنحه مشروعية ممارسة سلطته على بقية أفرادها. وإن كنا نرى أن جدلية الحياة وشروطها المتغيرة يمكن أن تعدل من مظاهر هذه السلطة.

إن رب الأسرة الكبير هو الذى يتخذ القرارات الخاصة بالعمل الزراعى، وهو الذى يقسم أعباء هذا العمل على الأبناء، ويتولى تنظيم الدخل والمنصرف، وتحديد ما يباع وما يشتري. وإذا كان الأب متوفياً، فإن السلطة في الأسرة تكون معقودة للأبن الأكبر. وهنا نلاحظ ارتباط السلطة العليا في الأسرة بمتغيرين هما: الذكورة، والسن. ورب الأسرة، سواء كان هو الأب الأكبر أو الأخ الأكبر، على وعى تام بأن جانباً من سلطته يتمثل في مسئوليته عن تدعيم التماسك العائلى واستمرار الترابط بين أفراد الأسرة، والتصدي لأى عامل من العوامل التى تهدد هذا الترابط، سواء كان هذا العامل خارجي، أو من داخل الأسرة نفسها. ويبدو هذا الأمر في قرية «الترعة» أكثر ضرورة، وأكثر وضوحاً منه في قرية «ابخاص»، نظراً لكبير حجم الأسرة المعيشية في القرية الأولى وتعدد خطوط القرابة، والنظر إلى التماسك العائلى كقيمة عظمى، كما سنرى بعد قليل. ويدخل في حساب صاحب السلطة أيضاً ضرورة تحقيق المساواة بين أطفال الأسرة، وكذلك بين النسوة، أى زوجات الأبناء (أو زوجات الأخوة). فلا يجب أن يشعر أى من الأطفال بالتمييز على أى من إخوته أو أبناء عمومته. وأحد مظاهر ذلك أنه عند

الأسرة (الملايس) للأطفال، يحرص رب أسرة على توحيد نوعية القماش والملابس للجميع. وفي هذا الصدد يقول ع. س (من قرية الترعة)، الأخ الأكبر ورب أسرة معيشية أسرة تضم إخوته وأبناء عمومته وزوجاتهم وأولادهم، «ما فيش حاجة إسمها أولادى وأولاد أخوتى وأولاد ابن عمى، العيال جميعاً أولادنا، وما فيش تمييز بين عيل والثانى، وعشان كده العيال بيحبوا بعضهم، ويمكن يلبسوا هدوم بعض، وما فيش أى مشاكل بينهم.

ولا تعنى السلطة بالضرورة استبعاد رأى الأبناء، خاصة أكبرهم، والمتعلمين منهم، أو رأى الإخوة إذا كان رب الأسرة هو الأخ الأكبر. فالشورى واردة، من أجل اتخاذ القرار الأصلى، خاصة في أمور الزراعة، لكن الأغلب في هذه الأمور، أن يكون القرار النهائى هو قرار الأب أو الأخ الأكبر.

ومع تبعية الأم الكبرى لزوجها، وطاعتها له، وخضوعها لسلطته، فإنها تعد صاحبة السلطة التامة في عالم الدار، أى فيما يتعلق بأعمال المنزل والعلاقات بين البنات وزوجات الأبناء. وإن كان ذلك لا يمنع من رجوعها للزوج في بعض الأمور الهامة، وهى تظل في موقع السلطة المنزلية حتى في حالة وفاة الزوج، وقيام الابن الأكبر بممارسة السلطة كبديل للأب.

أما في حالة وفاتها أو عجزها فإن زوجة الابن الأكبر هى التى تتولى الإشراف على شئون الدار وتكون كلمتها هى النافذة، وإحدى مهام صاحبة السلطة في الدار الإسراع بحسم العلاقات التى قد تنشأ بين البنات أو زوجات الأبناء (الأخوة) وفي كثير من الأحيان لا تطلع رب الأسرة على ما يحدث من مشكلات داخل الدار. وبعد زواج الابن أو الابنة إحدى المناسبات الهامة التى تظهر فيها سلطة الأب أو الأخ الأكبر. فالقرار النهائى والقول الفصل، خاصة في حالة زواج الابنة، هو قرار رب الأسرة، مع وجود فروق طفيفة بين أسر قريتى البحث فيما يتعلق بإمكانية استشاره الأم أو الأخذ برأيها. ففي حين يكون لرأى الأم لدى بعض أسر «ابخاص» وزن واعتبار في اتخاذ القرار، فإنه يكاد يكون رأيها لدى أسر «الترعة» ملغياً. وعموماً فإن اختيار وميول الشابة والشاب هى آخر شئ ينظر له، والقيمة الأساسية التى تحكم الموقف كله هى مصلحة الأسرة المعنية كما يراها الأب أو الأخ الأكبر. وهى فى جوهرها قيمة

اقتصادية، وإن كانت تبدو، في بعض الأحيان، غير ذلك، من هنا فإن أى محاولة من جانب الشاب للاستقلال في اختياره تقابل بالرفض من جانب الأسرة، ويصبح الأمر بمثابة مشكلة. خاصة أن الابن الذي يعيش مع الأسرة لا يمكنه امتلاك شئ خاص به طالما كان والده على قيد الحياة، اللهم إلا إذا ترك الأسرة وحاول الاعتماد على نفسه في معيشة مستقلة، وعادة ما يكون مثل هذا الشاب من المتعلمين ذوي الوظائف والدخول التي يمكن الاعتماد عليها. تقول إحدى الأمهات في أسرة معيشية في «ابخاص»: «ابنى الصغير اللي درس في المعلمين واشتغل مدرس، لما جه يتجوز لاجانى ولأراح لأبوه، ولا استشار حد في الجواز، اختار عروسته بنفسه، ولما فاتحنى قلت له لا، وأبوه كمان قال لا... قال مش عايز إلا هى دى، وراح المجوزها غصب عنا وخلع منها. أهو دلوقت مغروس في الوحل ومش قادر يخرج منها. بس تعبته ده بيتعبنا إحنا كمان»، ويقول زوجها ع. أ. رب الأسرة: «ابنى الثانى جوزناه من غير ما يعرف، لما كان في الجيش رحنا خطبنا له عروسة من غير ما يعرفها ولا يشوفها، وسمع كلامنا وانجوزها... وأخوهم الثالث جوزناه بنت ناس طبيين». في قرية «الترعة»، ثمة إجماع لاحظناه خلال المقابلات الميدانية على انفراد الأب بسلطة اتخاذ قرار زواج الابن أو الابنة. فرجل مثل ع. أ. أ. يقول: «القرار لى أنا في الموضوعات المهمة أى الجواز، مرانى مالهاش دعوة بالجواز... ممكن تتفق معايا، لكن القرار النهائي لى أنا». وتقول إحدى النساء في أسرة معيشية كبيرة «الرجال هم اللي لهم الأمر والنهى... في جواز بنتى، جوزى أخذ رأى ورأى أمه وأبوه طبعاً، والبنت وافقت، ولو ما وافقتش علي العريس، كان حبضفط عليها عشان توافق، وفي النهاية، سواء وافقتا إحنا الستات أو ما وافقتناش، اللي هم عايزينه يمشوه».

إن ممارسة الأب لسلطته في مسائل زواج الأبناء والبنات تنبع من فكرة أنه هو الأقدر على معرفة مصالح الأسرة، وما يدعم هذه المصالح، فهو الذي يعرف ما إذا كان الشاب الذي تقترن به ابنته سوف يقدر على صيانتها، وأن أسرة هذا الشاب سوف تعامل ابنته معاملة طيبة. كما أنه، عند اختيار الفتاة التي سيتزوجها ابنه، يضع في اعتباره ضرورة أن تكون هذه الفتاة مطيعة، قادرة على العيش والاندماج في الأسرة الممتدة، ولا تكون عنصر فرقة أو نزاع فيها، ومن الواضح أن هذه المعايير تخدم في النهاية قيمة الترابط والاستقرار العائلي، التي هي أهم

قيمة أسرية، فإذا ما انضمت زوجة الابن إلى الأسرة، وصارت فرداً منها فإن الأسرة تتوقع منها الاستعداد لخدمة الجميع، والطاعة، والقيام بكافة ما يطلب منها من أعمال، وأن تكون علاقتها طيبة مع بقية أعضاء الأسرة، وخاصة أم زوجها (الحماة). صاحبة السلطة في الدار وأخوات الزوج (العلمات)، وزوجات إخوة الزوج (السلايف).

في الثقافة المصرية عموماً، والقروية خصوصاً، تكتسب العلاقة بين الزوجة وأم زوجها أهمية كبرى، بوصفها إما عامل استقرار وإما عامل نزاع وهدم الحياة الزوجية والأسرية. وقد صاغ الوجدان الشعبى الكثير من القصص والحكايات والنوادر والأمثال حول هذه العلاقة، وكلها تبرز جانب التناقض والتنافر أكثر من إبرازها جوانب الود والانسجام فيها. ولعل السبب في ذلك هو أن هذه العلاقة ذات متضمنات نفسية وانفعالية وعاطفية متناقضة ومعقدة. ففي إطار الثقافة التقليدية، يغلب الطابع التملكى على حب الأم لأبنائها، كما يذكر مصطفى حجازي في حديثه عن علاقات التسلط في الراقع المتخلف. وعلينا أن نتوقع نحو مشاعر الرفض لدى الأم لحقيقة أن عواطف ابنها، التي كانت مقصورة عليها وحدها قبل الزواج، قد أصبحت، بعد الزواج مشتركة بينها وبين الزوجة، تتحول مشاعر الرفض هذه في كثير من الأحيان إلى مصدر للنفور بين الاثنين: الزوجة وحمايتها، خاصة في ظل العلاقة المباشرة واليومية التي يفرضها وجودهما معاً في إطار الأسرة المعيشية، وفي إطار المشروعية التي تضمنها الثقافة القروية على سلطة الأم وخضوع وطاعة زوجة الابن. أما علاقة الزوجة بأخوات زوجها (العلمات)، فهي عادة ليست على نفس الدرجة من التعقيد والتنافر التي قد تميز علاقاتها بأم الزوج، وإن كانت لا تخلو من بعض المشاعر المتوترة. وفي الأسر المعيشية التي تضم عدداً من الأبناء المتزوجين، تشكل العلاقة بين زوجات الأبناء (السلايف) بعداً أساسياً من البناء الاجتماعي للأسرة، ويفترض أن تكون هذه العلاقة قائمة على التعاون نظراً لاشتراك هؤلاء النسوة معاً في إعمار الدار تحت إشراف الأم الكبرى! وإذا ما تخللت هذه العلاقة مشاعر الغيرة والصراع، كان ذلك إيذاناً بحدوث عدم استقرار داخل الأسرة وانفصال بين الأسر الصغيرة المكونة لها فهذه العلاقة قد تؤسس للانقسام وقد تدعم الالتحام في العائلة. ومن هنا

تصبح ممارسة الأم الكبرى لسلطانها في الدار أمراً مهماً لحسم أية نزاعات أو صراعات بينهم وإعادة الأمور إلى نصابها، تدعيماً لاستمرار تماسك الأسرة واستقرارها.

في المقابلات التي أجريت مع بعض النسوة في الأسر المعيشية بقرية «الترعة» لوحظ قدر من التردد في إظهار المشاعر، وقدر من التناقض في الاستجابة إزاء أحد الأمثال التي سمعناها هناك، والذي يقول: «الحماة حمة، والعمة عقربة سامة» فقد علقت إحدى زوجات الأبناء في إحدى الأسر المعيشية على هذا المثل قائلة إن مضمونه صحيح لأن «الحماة يتكتمن على نفس مرأة ابنها تضايقها، والعمة ممكن تدور على الحاجات اللي تنفص حياة مرأة أخوها». وقالت هذه الزوجة إن هناك مثلاً آخر يدعم ذلك وهو القائل: «لو كانت المكنة تطحن تبن، كانت الحماة تحب مرأة الابن». لكن هذه الزوجة نفسها أردفت قائلة: «أحنا عندنا ما بنكرهش الحماة، لأننا بنعيش معاهم، أما حماتي تبقى مرأة عمي، وياقول لها ياخالتي أو يا أمه .. وأخت جوزي زى أختي». وبين الاعتقاد في صحة المثل، بل وتدعيمه بمثل آخر من ناحية، وإنكار انطباقه على الحالة الذاتية من ناحية أخرى، ثمة مسافة مشحونة بازدواجية الشاعر، والمرواحة بين الاظهار والاختفاء. وهذه المسافة هي أحد أبعاد البنية السيكولوجية وللثقافة المصرية التي أشرنا، من قبل إلى الجذور التاريخية لتشكيلها، ومناخات الفقر والقهر المتعدد المستويات، التي أفردت علاقات التسلط / الخضوع في الثقافة المصرية عموماً، والقروية بصفة خاصة.

لقد كان أحد التساؤلات التي سعينا إلى الإجابة عليها عن طريق البحث الميداني يتعلق بمدى حرص أعضاء الأسرة المعيشية على الأكل في ماعون واحد، وكان دافعنا لإثارة هذا التساؤل هو اختبار مدى توفر هذا المتغير لدى الأسر المدروسة في قرى البحث، بوصفه معياراً متميزاً للأسرة المعيشية، كما أجمعت على ذلك الدراسات المعنية. وقد كشفت البيانات الميدانية عن أن الأكل في ماعون واحد يعد قيمة هامة تتسمك بها الأسر المعيشية في كل من «ابخاص» و«الترعة» وتسعى دائماً إلى ترسيخها في وعى الأجيال المتتابعة. فالجلوس على «طبلية» واحدة هو أمر محبب لدى أعضاء الأسرة، وهو رمز للروح الجماعية التي تتضمنهم

معيشة. يقول ر. ص. ع.، أحد الأخوة الذين يشكلون مع زوجاتهم وأبنائهم والأم الكبرى أسرة معيشية في «الترعة» قوامها أربعة عشر فرداً: «اللي زرع فينا الروح دي والدي الله برحمته كان دائماً يقول لنا حبوا بعض .. وافضلوا كلوا في ماعون واحد، لأن الأكل في ماعون واحد يفقد العلاقات بين الأخوة وما تخلوش الحريم يفصل بينكم وبين بعضكم، لأن أي مشكلة تحصل في البيوت دائماً سببها السناات». ومن الجدير بالذكر أن معظم الرجال الذين قابلناهم في قرى البحث، بل وأيضاً بعض النساء اللاتي جرت معهن مقابلات ميدانية، على افتتاع نام بأن النسوة، السلايف بصفة خاصة، بما يقوم بهن من نزاعات وصراعات داخل الأسرة، يشكلن دائماً عامل الفرق والتفكك، وتخطيم للروح الجماعية، داخل الأسرة. وخلال هذه المقابلات، تكرر الاستشهاد بمثل يقول: «مركب السلايف غارت ومركب الضراير سارت»، ومعناه أن الحياة في ظل أية خلاقات بين زوجات الرجل الواحد أمر ممكن، بينما الحياة في ظل نزاعات زوجات الأخوة أمر مستحيل. ويعبر ع. أ. ج من «ابخاص» عن هذا الاقتناع في عبارة فيها قدر كبير من المبالغة، حين يقول: «لولا الحريم كان العالم ده كله يأكل في طبق واحد».

إن قيمة السلطة الأبوية، والمعايير المحددة لاختيار زوجة الابن، والحرص على الأكل في ماعون واحد، كلها تصورات وممارسات تقليدية توظف في اتجاه الحفاظ على التماسك العائلي بوصفه القيمة الأكبر والأكثر أهمية. إذ ماذا يبقى لو انهارت هذه القيمة وتحللت الأسرة المعيشية، أي تحولت إلى أسرة نووية مستقلة، لكل منها معيشتها المنفصلة، في ظل حيازات محدودة وقزمية أصلاً، وفي ظروف ضاغطة تحيط بها؟

وفي ضوء الظروف التاريخية والتكوين الثقافي للقرية المصرية، يمكن النظر إلى قيمة الترابط العائلي كهدف عزيز تركز من أجله أفعال أعضاء الأسرة المعيشية، وكوسيلة مهمة، في الوقت نفسه، لتمكن الأسرة من التعايش مع السياقات المتغيرة محلياً وعالمياً. ومع ذلك فثمة فروق يمكن ملاحظتها فيما يتعلق بمدى تحقق هذه القيمة واقعياً في كل من قرى بحثنا. فالمعطيات الميدانية تشير إلى ما يلي:

١ - تقف الأسرة المعيشية في «ابخاص» من حيث تكوينها عند حدها الأدنى، أي أنها

تشكون من الوالدين والأطفال غير المتزوجين والأبناء المتزوجين مع زوجاتهم وأبنائهم، لتضم، في معظم الحالات، إخوة رب الأسرة، وأبناء عمومتهم، أو أبناء إخوانهم، أى درجات قرابية من سلالة الأب. وهذا الاتساع يجعل الأسرة المعيشية فى «الترعة» أكبر منها فى «ابخاص» كما سبقت الإشارة.

٢ - لا يختلف الناس فى «ابخاص» فى تأكيدهم على الترابط العائلى، غير أن واقع الحال كشف عن ضعف النزوع إلى ترسيخه، مقارنة بالأوضاع فى قرية «الترعة». فهجرة الأبناء إلى المدينة، وزواجهم من خارج العائلة، وميل الإخوة إلى توزيع الميراث بعد وفاة الأب واستقلال كل منهم فى معيشة خاصة هى أمور أكثر تواتراً فى قرية «ابخاص» منه فى قرية «الترعة».

ويمكن تفسير هذه الاختلافات فى مظاهر الترابط العائلى فى ضوء الخصوصيات التى تنسم بها كل من قرى الوجه البحرى وقرى الوجه القبلى، خاصة الصعيد الأعلى، فقرى الدلتا قرية من المدن ومن العاصمة. مما يشجع على مزيد من التردد على المدينة أو الهجرة إليها، سعياً وراء رزق أوسع، الأمر الذى يترتب عليه اتصال الشخص بعوالم أخرى وتكوينه لعلاقات جديدة تسهم فى تحرره من بعض الأفكار والعادات، وتغلبه لمصلحة الفردية على حساب مصالح أسرته. أما قرى الصعيد، فإن بعدها (النسبى) عن العاصمة، والقوة (النسبية) للترعة المحافظة فيها، والقيمة التى تضيفها الأسر على العصبية، والصرامة التى تصل أحياناً إلى القسوة فى مواجهة من يخرج عن المعايير والأعراف، كل ذلك يسهم فى تدعيم شعور الفرد بضرورة الالتزام تجاه أسرته.

من هنا، يلاحظ أن أساليب تدعيم الترابط العائلى أكثر فعالية لدى أسر «الترعة» منه لدى أسر «ابخاص». فمعظم الأسر المعيشية فى «الترعة» تحرص بشدة على الاحتفاظ بالحياة موحدة بعد وفاة الأب. بحيث لا يستقل أى من الأبناء بنصيبه منها. وهم يلجأون إلى توزيعها صورياً عليهم كحيازات متعددة بغرض الاستفادة من تيسيرات وخدمات الجمعية الزراعية وقروض بنك القرية، وتظل الأرض عبر الأجيال موحدة دون تفتيت، كما تظل للأسرة الحظائر الموحدة لمشايتها، ومخزون غلالها الواحد، ومخزون الجبن والزبد الواحد، غير أن حجم الأسرة،

والزيادة المستمرة لأفرادها، والزيجات المتوالية لأبنائها، يستلزم بالضرورة زيادة عدد المنازل التى تنسج بجوار بعضها البعض بالقرب من أرض الأسرة.

ومن الأمور المحتملة، أن يطلب أحد الأبناء المتزوجين أن يستقل بأسرته النووية (أى زوجته وأبنائه المباشرين) فى منزل خاص كمكان للمبيت فقط، ومثل هذا المطلب يمكن قبوله. لكن الأسرة المعيشية لا تتسامح إزاء طلب الابن العزلة الكلية بما فيها عزلة المأكل والمشرب، وتعتبر مثل هذا الطلب أمراً مستهجناً. بيد أنه فى حالة الأسرة المعيشية ذات الحجم الكبير، أى التى يكون عدد الأبناء والإخوة الذكور المتزوجين وأبنائهم كثيراً، يكون من الصعب أن يأكل الجميع فى ماعون واحد بالمعنى الحرفى، أى أن يجتمعوا كلهم فى مكان واحد لحظة الطعام، فى هذه الحالة تكون هناك ترتيبات يتم وفقاً لها استقلال أسرتين أو ثلاث من الأسر النووية فى مأكل ومشرب واحد. لكن الجميع مشترك فى الحياة والحظائر والمخازن وأعمال الزراعة.

ويعتبر أهالى قرية «الترعة» الزواج الداخلى قيمة مهمة ينبغي الحفاظ عليها. وذلك لأن صلة القرابة تجمد من عوامل النزاع التى قد تنشأ داخل الأسرة بين زوجات الأبناء، أو بين زوجة الابن وحمايتها وعموماً فإن زواج الأقارب له تاريخ طويل فى الثقافة القروية المصرية، وتدعمه أمثال مثل: «الضفر ما يطلعش من اللحم والدم ما يبقاش ميه» «ونار القريب ولاجنة الغريب». وقد دلت البحوث الميدانية على أن من أهم الدوافع القوية لتفضيل زواج الأقارب «الخشية من خروج الميراث إلى الغرباء»، والرغبة فى المحافظة على التماسك العائلى والاعتداد بالعصبية الأسرية» (دياب ١٩٦٦ : ٢٥١-٢٥٢). وفى «الترعة» يقول أحد أرباب الأسر «إحنا بنحب نتجوز من بعض والمثل بيقول «خد لحملك ولو قتل» .. أنا أجوز بنتى لابن عمها، وأجوز بنت أخويا لولدى، لأن بنت أخويا أو بنت أختي أقدر اشتمها واضربها، لكن لو واحدة أجنبية منقدرش نضربها، وكمان يمكن ماتاكلش معنا».

ومع كل هذه الأساليب التى تستخدمها الأسرة المعيشية لتدعيم الترابط العائلى، فمن الصعب أن نسلم بأن الأسرة تظل دائماً كياناً موحداً منسجماً خالياً من التوترات، حتى ولو حرص الأفراد على إظهار ذلك أمام الآخرين. فلاشك أن ثمة مصالح خاصة يمكن أن تنشأ

لدى فرد أو أكثر من أعضاء الأسرة. وقد تكون هذه المصالح متعارضة مع قبضة الوحدة والترابط .. وهنا تشعر الأسرة بأنها مهددة بالتفكك. ويسرع رب الأسرة إلى احتواء المشكلة وقد يتطلب الأمر اللجوء إلى بعض كبار السن من الأقارب أو من أهل القرية عموماً.

ويرى أرباب الأسر المعيشية الذين جرت مقابلتهم في كل من «ابخاص» و «الترعة» أن الظروف الاقتصادية الصعبة، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتأثير وسائل الإعلام، وميل بعض الشباب إلى الزواج من خارج أسرهم، هي أهم العوامل ذات التأثير السلبي على الترابط العائلي، أما الموقف التي تشعر فيه الأسرة بتهديد حقيقي، فهو حين يطلب أحد الأبناء أو الأخوة المتزوجين الانفصال عن الأسرة. يقول ع. د من قرية «ابخاص» أنه كان يعيش مع أخته الاثنين والزوجات والأبناء جميعاً في معيشة مشتركة، لكن النزاع بين زوجاتهم اضطهرهم إلى الاتفاق على استقلال كل منهم في معيشة خاصة مع أسرته النووية، والشئ الوحيد الذي يشتركون فيه معاً هو الطعام خلال شهر رمضان، حيث تعد «الطباقي» عند المغرب، ويأكل الجميع مع بعضهم، ويضيف قائلاً: «النسوان اتخلقوا من ضلع أعوج، وهم دائماً يزناوا على عزلة المعاش، وهم أصل المشاكل في كل دار. فالواحدة منهم تشحن جوزها وتحرضه على الخلاف والانفصال عن إخوانه، لأن النسوان عندهم غيرة، وكل واحدة بتغير من مرة الثاني». ويقول رب أسرة آخر، ه. ع. أ. ج. من «ابخاص» أيضاً، إنه قد يحدث أحياناً أن يفكر واحد أو آخر من أبنائه المتزوجين المقيمين معه في الانفصال عن الأسرة، «يعنى ياكل هو ومراته وعباله لوحدهم، ودائماً ده بيكون تفكير النسوان، لأن الحريم دول شياطين، ويمكن يفسدوا أي حاجة حلوة بين الأخوة. أو بين الابن وأبوه وأمه».. وفي قرية «الترعة»، يرى بعض أرباب الأسر الذين جرت مقابلتهم أن الأزواج مسئولين عن قمع أي ميل للانفصال لدى زوجاتهم، وأن الرجل الذي لا يستطيع ذلك يعد زوجاً ضعيفاً، ويعبر ع. ح عن ذلك بقوله: «الرجل لازم يضرب مراته قلمين عشان تتعدل وتبطل لت وعجن، وعشان ماتقلبش البيت حريقة».

إن هذه المعطيات الميدانية تشير إلى غلبة الطابع التقليدي على القيم العائلية لدى الأسر المعيشية في الريف المصري، فلا زالت السلطة الأبوية، ولا زال زواج الأقارب والأكل في ماعون

والترابط العائلي من أهم القيم التي تحاول الأسرة المعيشية الفلاحية التمسك بها، وهذه القيم في مجملها تشكل نسقاً ذا وظيفة في عملية إعادة إنتاج الأسرة المعيشية. غير أن هذا النسق لا يسلم من تأثير آليات التغير الذي أصاب البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المصرية خلال القرن الأخير، بحيث يمكن القول إن هذه القيم تنهد في الحقبة الحالية حالة من التآكل والمجذب بفعل نمو الاتجاهات الفردية التي تقود بالضرورة إلى اتساع الخلافات داخل الأسرة حول عمليات التوزيع والاستهلاك بصفة خاصة. هذا يجعل الأسرة المعيشية، كنمط إنتاجي، في حالة بحث دائم عن وسائل التكيف مع الشروط المتغيرة تارة ووسائل مقاومة هذه الشروط تارة أخرى.

٤-٤ : قيم التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي

في مجتمع قروي، تنسم القيم الأسرية فيه بالطابع التقليدي، علي نحو ما بينا، يصبح من الأمور البديهية أن يكون هذا الطابع هو الغالب أيضاً على قيم ومعايير التنشئة الاجتماعية، والضبط الاجتماعي. إن السلطة الأبوية بما لها من هيمنة ومشروعية في الأسرة المعيشية تجعل من الأب (رب الأسرة الكبير) الشخص الأول ذي الكلمة المسموعة من الجميع. صحيح أن اتصاله يكون أكبر بالأبناء (الذكور)، في حين يكون اتصال الأم أكبر بالبنات، إلا أن ذلك لا يقلل من دوره باعتباره المؤثر الأول في إدارة النسق العام لأخلاقيات وسلوكيات كل أفراد الأسرة. وهذا الدور يضطلع به الأخ الأكبر في حالة وفاة الأب.

وتقتضي قيم التنشئة الاجتماعية في الثقافة القروية المصرية أن يكون لأصحاب السن الأكبر من الذكور عموماً الحق في توجيه الصبية الصغار داخل الأسرة المعيشية، سواء كان الشخص الأكبر هو الجد أو الأب أو العم أو الأخ أو ابن العم. وإذا اقتضي الأمر أن يقوم الشخص الأكبر بتعنيف الصبي أو حتى ضربه. فلا يتعرض الآخرون، باعتبار أن ذلك لصالح الصبي ويهدف تربيته تربية سليمة .. وفي هذا الصدد يقول ع. أ. ع. من قرية «الترعة»: «لو أخويا ضرب ابني، مرأني ملهاش دعوة، لأن الستات المفروض ماتدخلش بين الرجال» كما

تقتضى هذه القيم نفسها بمشروعية سلطة الذكور الكبار على البنات، وتعتبر إحدى الزوجات في أسرة من أسر قرية «الترعة» عن ذلك قائلة: «البت يحكمها أبوها وعمها وأخوها. بمعنى لو بنتي عابزة تخرج مثلاً أو تعمل شين، والأب أو العم أو الأخ رفض، خلاص، كلامهم يمشى حتى لو أنا موافقة على طلبها».

إذن فكبار السن والذكور هم أكثر أعضاء الأسرة تأثيراً في عملية التنشئة الاجتماعية عموماً، وتنشئة الأولاد بصفة خاصة، حيث يبدأ الصبي عند سن السادسة تقريباً في مساعدة الرجال في الحقل، وتعلم فنون الفلاحة. أما البنات الصغار، فمع السلطة التي يمارسها الذكور الكبار عليهن، فإن النساء في الدار، خاصة الجدة والأم، هن اللاتي يتولين توجيههن، وتدريبهن على أعمال المنزل المختلفة.

إن سلطة السن والذكورة ليست قيمة مقصورة على الأسرة المعيشية الفلاحية، بل هي قيمة متغلغلة على نطاق الثقافة المصرية عموماً، ولها تفسيراتها في تاريخ هذه الثقافة ومتضمناتها الأخلاقية والدينية والاقتصادية فأمثلة من قبيل «العين ما تعلاش على الحاجب»، و«المية ماتطلعش في العالي». تشير إلى ضرورة احترام الصغير للكبير.

وقد أشرنا من قبل إلى أن الشخصية المصرية تتصور الكون مرتباً ترتيباً هرمياً، ومن ناحية أخرى، فإن تأكيد القرآن الكريم على وجوب طاعة الوالدين قد جعل من هذه الطاعة قيمة مقدسة، كما أن مسئوليات الرجال ودورهم في كسب المعاش واعتماد قوة عصبية الأسرة عليهم، وما جاء في بعض النصوص الدينية من قوامة الرجال على النساء، ومضاعفة حظهم من الميراث، وحقهم في الاقتران بأكثر من واحدة، فضلاً عن الممارسات الواقعية عبر حقب التاريخ المختلفة، كل ذلك بالإضافة إلى التصورات الخاصة بمعاني «الشرف» و«العرض» أسهم في الإعلاء من شأن الذكورة والأعراف بمشروعية سلطتها على نطاق الأسرة والمجتمع. ويفعل كل تلك العوامل والمتضمنات صار خلف الذكور ذا قيمة أكبر من قيمة خلف البنات، ومن البديهي أن يكون هذا الأمر أكثر جلاء في ثقافة الكفاف التقليدية، التي يقتضى الحفاظ على بقاء حاملها القيام بأعمال شاقة في ظل شروط صعبة، كما هو الحال في ريف مصر عبر

سارخ

فمع الاستثناءات، التي قد لا تتعدى حدود التعبير اللفظي، تؤكد البيانات الإمبريقية أن الأسرة المعيشية الفلاحية تفضل خلف الأولاد على خلف البنات، وليس ثمة فروق ملحوظة بين قرينى البحث في هذا الصدد. لقد وردت في المقابلات الميدانية في القرينتين عبارات مثل: «البنات قدمهم قدم السعد»، «الولد زى البنت مفيش فرق بينهم»، أو استشهادات بأمثلة من قبيل: «بخيت الولد، قال مش لما نشوفه!»، غير أن هذه الأقوال والأمثلة تساق لدرء أى شعور لدى الشخص بأنه معترض على إرادة الله في تحديد جنس المخلوقات من البشر، أى أنها عبارات لاتعبر، غالباً، عن الموقف الحقيقي من إيجاب البنين والبنات. ويتجسد هذا التناقض بين الظاهر والباطن، أو بين ما هو معلن وما هو حقيقى فيما تقوله إحدى النساء في قرية «الترعة»: «أنا عندى الواد زى البنت، الخلقة دي بتاعة ربنا بس احنا عندنا الولد أحسن من البنت، لأن الولد ممكن بصرف على نفسه ومش بيكلف أهله، لكن البنت بتكلف».

وثمة أدلة كثيرة على تفضيل خلف الذكور، ففي الثقافة القروية، تكون مكانة الأم أعلى عندما يكون لديها كثرة من الأبناء الذكور، والبعض يطلق عليها بفخر «أم الرجال». والجدة عادة تحب أحفادها الذكور وتدافع عنهم أكثر من دفاعها عن أحفادها من البنات. وجرت العادة في قرية «الترعة» أن تقوم الأسرة، إذا كان المولود ذكراً، بذبح الطيور وتوزيع اللحوم، وقد تقيم حفلاً يقرأ فيه القرآن أو يقام فيه «ذكر»، كما تحتفى الأسرة بمناسبة «طهور» الولد، وتذهب به لزيارة النبل. أما في حالة الأنثى، فلا يقام احتفال بمولدها، كما أن «ختان» البنت - وهو أمر ضرورى عند القرويين كما ذكر كل من جرت مقابلتهم - يتم في صمت ودون إعلان.

في بحثها عن القيم والعادات والمتعلقة بتكوين الأسرة، والذي تأسس على مادة إمبريقية تم جمعها من ثلاثين قرية في محافظات الوجه البحرى والقبلى، تذكر فوزية دياب (١٩٦٦): ٣١٤ - ٣١٥) أن بعض الريفيين يملؤه الحزن بمعنى الكلمة إذا ولدت له أنثى، لأن البنت كأنثى ترتبط في أذهان الريفيين بفكرة احتمال جلب العار لأهلها إذا هي فرطت في عرضها، لذلك فهم يعتقدون أن خلف الأنثى هم بالليل والنهار، وهم يدوم لا يفارقهم مادامت لم تتزوج، فهي

السلعة التي إن شاء الخطاب طلبوها، وإن شاءوا رفضوها، وبناء على ذلك فقد لا تجد إقبالا عليها وتبور، وفي هذا حظ كبير لقبمتها، ولكرامة أهلها، الأمر الذي يسبب الهم والكدر. ومعنى هذا أن تربية الأنثى عند الريفيين مقرونة في الأذهان بالمشقة النفسية والقلق والتوتر. ومن أمثلتهم التي تضرب في هذا المجال قولهم «يا مخلقة البنات، يا شائلة الهم للسمات». وكان حامد عمار (١٩٨٧-١٩٠٠-٢٠١) في دراسته للتنشئة الاجتماعية في قرية «سلوا» قد قدم هذا التفسير نفسه حين قال إن سبب خوف أهالي القرية من إنجاب البنات يرجع إلى شعور «العار» الذي قد تجلبه البنت على الأسرة، خصوصا قبل زواجها. وعلى العكس من ذلك ينظر إلى الأولاد بوصفهم أساس الأمان الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، حيث إن عملهم في الحقل يمثل مشاركة رئيسية في سبيل العيش. وهم يمثلون مؤهلا إضافيا للمنزلة الاجتماعية. «فكرة الأولاد الذين يقفون وراء أبيهم تجعله دائما يتحدث بمزيد من السلطة، وتكون له مكانة عالية في المجتمع حتى ولو كانت الأرض التي يملكها قليلة».

وفي قرنتي البحث الراهن، وردت أكثر من مرة فكرة «العار» التي يرتبط بها خلف البنات والتي تجعل القرويين يفضلون الذكور على الإناث. يقول ع. ش من قرية «الترعة»: «الولد غير البنت، ودي حاجة ربانية، لأن البنت عورة، ودي شرف الواحد، والوحد بيخاف إن حد يمس شرفه». كما وردت بعض الأمثلة التي تشير إلى التمييز بين المولود الذكر والمولودة الأنثى، مثل: «لما قالولى دى بنية الحبيطة نزلت على، ولما قالولى ده ولد اشتد ضهرى واتسند»، ومثل: «الولد للكفن والبنت للعفن». ومعنى هذا المثل الأخير أن الولد هو الذي يحمل جثمان الأب أو الأم إلى القبر عند موت أبيهما، أما البنت فوظيفتها هي خدمة أهل في حالة المرضى.

ورغم هذا، فإن إخفاء المشاعر، والرغبة في التنوير والتخفيف من حالة عدم الرضا بمولد أنثى، قد يدفع إلى استحضار مثل نقيض يقول «لما قالولى دى بنية قلت الحبيبة جاية، تشيل لى وتفسل لى، وتهدى السر على». غير أن الناس تفتن إلى أن هذا المثل يلائم حالة الأم التي يكون لديها فعلا أبناء ذكور، ثم أنجبت بعدهم أنثى.

طل الثقافة التقليدية، من البديهي أن يكون اتجاه الناس نحو مسألة ضبط النسل. ما جلبها في عمومها وإن كانت البيانات الميدانية قد كشفت عن اختلاف طفيف بين قرنتي. ففي «ابخاص» وجدنا من بين الذين قابلناهم من يقول «ما عدش حد دلوقت بيخلف الحياة غليت والمصاريف كثرت، واللى عنده طفل أو طفلين يادوب بقدر باكلهم يصرف عليهم في البيت والمدرسة»، ومن يقول «البنات عرين كل حاجة، وهم بيستعملوا سائل منع الحمل». أما في «الترعة» فلا تجد من يبدى استعدادا لقبول ضغط الإنجاب. بمعنى اكتشاف بعدد معين من الأطفال، والبعض يؤسس اتجاهه على أفكار دينية. مثل ع. أ. ع الذي يقول: «الإنجاب مسألة مهمة والرسول قال تناكحوا تنسألوا فإنى مباه بكم الأمم يوم القيامة»، وكذلك ع. ح الذي يقول: فيه ناس بتقول نحدد النسل، لكن موش واخدين بالهم إن الذبابة اللي في الأرض على الله رزقها، يمكن أنا مرزوق من ورا العيال دى» والسبع الآخر يفهم ضبط الإنجاب على أنه إطالة الفترة (نسبيا) بين إنجاب الأطفال، مثل ع. أ. ف الذي يقول: «تنظيم الأسرة يعني الأم تأخذ نفسها ثلاث أو أربع سنين وبعدين تجيب التاني والثالث والرابع... مش مهم العدد، المهم التنظيم حسب ظروف الست الصحية، وحسب ظروف الاطفال». إن هذه الأقوال تعكس القيمة الكسرى للإنجاب لدى الأسرة المعيشية وبدعم ذلك ما قاله بعض النساء اللاتي جرت مقابلتهن في قرية «الترعة»، من أن الشابات والشبان المقبلين على الزواج يذهبون قبل ليلة الحناء لزيارة بعض الأضرحة المقامة في القرية لأولياء الله الصالحين، وذلك للتبرك بهم، حتى يرزقهم الله الذرية. وأن كثيرا من الأسر في القرية تؤمن بالسحر، وتلجأ إلى عمل «تحصينة» للعريس قبل الزفاف، حماية من أى عمل سحري يكون قد أجرى له بهدف «الربط» وأن ثمة عراف في قرية مجاورة (السباعية) وآخر في قرية أخرى (الدير) يذهب الناس إليهما لفك السحر، أو لعمل سحر لآخرين.

إن الطابع التقليدي الذي يغلب على قيم التنشئة الاجتماعية والموقف من الإنجاب لدى الأسرة المعيشية، يغلب أيضا على عملية الضبط الاجتماعي. والمقصود بالضبط الاجتماعي هنا هو ببساطة، أمثال الفرد لما هو متعارف عليه لدى الجماعة من معايير وغايات سلوكية وتصرفات. ومن المعروف أن لعملية الضبط وسائلها الرسمية وغير الرسمية، ويرتبط شيوع

وفاعلية أى نوع منها بطبيعة المجتمع والعلاقات السائدة فيه.

قد يلجأ الناس فى «ابخاص» أو «الترعة» إلى الوسائل الرسمية مثل الشرطة والقانون الوضعى والمحاكم فى حالات معينة، إلا أن سلطة العادات والتقاليد والأعراف وهى وسائل غير رسمية، لاتزال هى الأقوى والأكثر فاعلية فى تحديد أنماط العلاقات والتعاملات اليومية وحل الخلافات والمنازعات، خاصة فى قرية «الترعة» التى تبدو النزاعات التقليدية والمحافظة والعلاقات الأولية فيها أوضح منها فى قرية «ابخاص».

فى قرية «الترعة» يبرز دور كل من كبار السن، والعمدة وشيخ البلد، ورؤساء العائلات وبعضهم شباب المتعلمين، ومشايخ الطرق الصوفية، فى عقد المجالس العرفية، وأحيانا يشترك فى هذه المجالس أعضاء من مجلس المحلى، أو أعضاء مجلس الشعب المنتخبين عن الدائرة التى تتبعها القرية. وتتولى المجالس العرفية العمل على حل الخلافات والمنازعات التى قد تقوم بين العائلات لسبب أو لآخر، وعقد محاضر الصلح بينها، ويكون قرار المجلس العرفى ملزما للأطراف المتنازعة، وينظر أبناء القرية إلى الأفراد المشتركين فى هذه المجالس بوصفهم أصحاب هبة ومكانة اجتماعية محترمة.

والأمر اللافت للنظر، والمميز للحياة الاجتماعية والثقافية فى قرية «الترعة»، وهو التأثير الكبير الذى تمارسه الطرق الصوفية على مستوى المجتمع المحلى ككل، فكل رجال القرية، تقريبا، مرتبطون بهذه الطريقة أو تلك من الطرق التى يوجد منها أربع فى القرية. ولكل طريقة شيخها ومريدوه من أبناء القرية. وتقوم كل طريقة بعقد جلسات ليلية لقراءة القرآن، وبإقامة حلقات للذكر والإنشاد الدينى بصورة شبه منتظمة (غالبا فى يومى الاثنين والجمعة من كل أسبوع)، وفى المناسبات الدينية، كما تحتفل كل طريقة بذكرى مولد شيخها السابقين الذين لا تخلو دار من دور القرية من صورهم المعلقة فى أماكن بارزة، والذين يتحدث الجميع عن مآثرهم، والخوارق التى أتوا بها، ويسمونهم «الأبطال». وبالإضافة إلى الدور الذى تلعبه هذه الطرق فى عقد مجالس الصلح العرفية، فإنها تتولى تقديم المساعدات المادية والمعنوية لبعض أبناء القرية مواقف معينة، كما تنشر فيها بعدد. ويزيد وجود هذه الطرق فى القرية، والدور

الذى تلعبه من إضفاء الطابع التقليدى على البنية الاجتماعية والثقافية للقرية عموما وعلى عملية الضبط الاجتماعى بصفة خاصة. بحيث نجد أن معظم الأفكار والممارسات فى هذا المجال بل وغيره من مجالات الحياة الأخرى مشبعة بالقيم الدينية التى تتصل بالحلال والحرام، والأوامر والنواهى الربانية ووصايا الأولياء الصالحين والمشايخ «الأبطال».

إن الدور المؤثر لكل من كبار السن والعمدة ورؤساء العائلات ومشايخ الطرق الصوفية يعكس النمط الأبوى للسلطة على مستوى القرية. والذى يناظر النمط الأبوى للسلطة أيضا على مستوى الأسرة كما بينا من قبل. والسلطة عند كل من المستويين تدرك دورها ومسئوليتها فى تدعيم الروابط بين الجماعات (العائلات والأسر) وبين الأفراد داخل الأسرة الواحدة، وتسعى إلى الحفاظ على قوة الضوابط الاجتماعية غير الرسمية فى مواجهة الضوابط الرسمية التى ترتبط دائما بقوى ومؤسسات خارج المجتمع المحلى، وهى القوى والمؤسسات التى كانت خبرة القرية المصرية بها، على مر التاريخ، خبرة سيئة، دفعت الفلاح إلى أن يحاول دائما أن يكون فى مأمن منها، وأن تكون مرجعيته وضوابطه محلية، وفى إطار العلاقات الأولية، كلما أمكنه ذلك. من هنا تكتسب الضوابط غير الرسمية قيمة أكبر بكثير من قيمة الضوابط الرسمية، وإن كنا لا نستطيع تعميم ذلك، وبصورة مطلقة، على الوضع الراهن فى كل قرى الريف المصرى، فلا شك أن ثمة اختلافات فى مدى قوة أو تراجع الضوابط غير الرسمية، يمكن عزوها إلى عوامل وخصوصيات جغرافية وثقافية.

٤ - ٥ قيم التكافل الاجتماعى والمجاملات

أشرنا فى حديثنا عن التكوين الثقافى للقرية المصرية، إلى ما سجله المؤرخون من أن مجتمع القرية ظل خلال العصور الوسطى، وحتى منتصف القرن التاسع عشر متسما بالطابع الجماعى الذى تجلّى فى المسئولية الجماعية لأبناء القرية فى تسديد الضرائب وفى أعمال السخرة، وإلى ما ذكره «كلوت بك» من أن تحمل الفلاحين الضرائب بصورة جماعية يعكس نظاما راسخا للتضامن بين أبناء القرية. وأوضحنا فى هذا الصدد كيف أن سياسة القمع

والحياة التي ظلت الدولة تنتهجها في تعاملها مع سكان القرى قد أسهمت في تأسيس ما أسماه عوده «ثقافة الفقر» و«ثقافة القهر»، وهي الثقافة التي انعكست في الكثير من ممارسات الحياة اليومية، مثل تبادل المنافع البسيطة، وإظهار الكرم، والتعاون (المبالغ فيه أحياناً) وقت الأزمات ... الخ.

ومع أن هذه المسؤولية الجماعية للفلاحين قد أخذت تتحلل خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فإن استغلال الفلاحين واستهلاك فائض إنتاجهم وفائض قوة عملهم لم يتوقف وإن كان قد أصبح يتم بصورة فردية، واستمرت أوضاعهم البائسة التي وصفها كتاب مثل عبد الرحمن الرافعي والأب عيروط اليسوعي وغيرهما. من هنا فإن تفكك الالتزامات الجماعية الرسمية إزاء الدولة لم يصاحبه تفكك لأشكال التعاون غير الرسمية وتبادل المنافع التي كانت قد استقرت في حياة الأسر الفلاحية بحكم الخبرة التاريخية، والحاجة إلى الشعور بالتعاطف والتآزر والتدعيم المتبادل، خاصة في المواقف الصعبة التي تواجهها الأسرة صليح أن التغافل المستمر للعلاقات التجارية والرأسمالية في الريف، وأما لصاحبه من تعبير في الانساق الاجتماعية والثقافية قد أفضى إلى تقلص بعض قيم التعاون والتكافل، مثل قيمة العمل التعاوني التبادلي (المزاملة) كما سبق وأن بينا، إلا أن ثمة قيماً أخرى قد استمرت، وإن كانت لم تعد بنفس قوتها، أو أن التعبير عنها قد اتخذ حتى الممارسة أشكالاً أخرى.

ويشير الزوجان جلافنيس (١٩٨٦ : ١٠٨، ١١٥-١١٦) في بحثهما الميداني في قرية (قمر) بالوجه البحري إلى بعض أشكال التعاون وتبادل المنافع بين صغار الفلاحين في القرية: مثل إقراض الحيوانات للمساعدة في عملية الحرث، وتبادل النصح والمشورة في أمور الزراعة وتربية الحيوانات والبيع، وتبادل الأواني المنزلية بين الجيران، وتوزيع الحبوب والطعام على الفقراء في مناسبات معينة مثل حصاد القمح والذرة، وعند القبور خلال أيام الذكرى عقب وفاة أحد أفراد الأسرة، وشراء لحم الحيوان الذي يمرض ويتعين ذبحه، كنوع من المساعدة لصاحبه، والإسهام باللبن في حالات العرس. لمساعدة أسرة العروس على صنع الحلوى التي يتم توزيعها على الأهل والأقارب. ويذكر الباحثان أن هذه الصيغ من التعاون وتبادل المنافع تعد جانباً من

علاقات اللارأسمالية التي ساعدت الأسرة الفلاحية الصغيرة في الريف المصري على الصمود والاستمرار إلى حد ما في وجه استغلال الملاك وأعيان القرية والحكومة المركزية وتقلبات السوق والكوارث الشخصية. ومن بين النتائج التي أسفرت عنها دراسة أمانى طولان (١٩٨٤) في قرية «شمياطى» بالمنوفية، استمرار العادات والتقاليد المتعلقة بالمجالات المتبادلة بين أسر القرية في مناسبات مثل الزواج والظهور، وأن ذلك يسهم في استمرار التماسك والترابط وتدعيم شبكة العلاقات الاجتماعية بين الأسر.

وقد أوضحت البيانات الميدانية في بحثنا الراهن أن الإحساس العام بالجماعية، وروح التعاون مع الآخرين، والمعاملات المتبادلة، هي أمور موجودة لدى الأسر المعيشية المدروسة في قرىتي البحث، مع ملاحظة أنها أكثر وضوحاً في قرية «الترعة» عنها في قرية «ابخاص».

إن أكثر المواقف التي يظهر فيها أعضاء الأسرة المعيشية تكافلهم مع الأسر الأخرى هي مواقف الشدة (الكوارث والوفاة) فمثلاً إذا اشتعل الحريق في محصول شخص ما أو في مخزن غلاله، فإن أسر القرية تسارع بمساعدته في إطفاء الحريق، وتحضر له الغلة التي تعوضه عن خسارته، وإذا نفقت بقرته أو جاموسه، يتعاون أهل القرية في جمع المال وشراء بقرة أو جاموسة بدلا منها حتى يستطيع أن يستمر في المعيشة. وفي حالة الاضطرار إلى ذبح بقرة أو جاموسة بسبب مرضها، فإن الأسر تشترك في شراء لحمها، وبجملته الثمن يتم شراء واحدة أخرى بديلة لتعويض صاحبها.

وفي حالة وفاة أحد أعضاء الأسرة، فإن الأسر الأخرى تسرع إلى المواساة والمشاركة الوجدانية، والبعض يعرض على أسرة المتوفى مساعدات مالية، خاصة إذا كانت هذه الأسرة في حاجة إلى مثل هذه المساعدات.

وفي قرية «الترعة» يقتضي واجب التكافل قيام الأسر التي تمت بصلة قرابة أو مصاهرة لأسرة المتوفى بإرسال الخبز والأطعمة إلى السراقد المقام لتلقى العزاء، وهي عادة قديمة ومستمرة هناك، في حين أن البعض في قرية «ابخاص» قد ذكر أن هذه العادة كانت موجودة لكنها تتقلص بصورة ملحوظة.

ومن بين الأدوار التي تلعبها الطرق الصوفية في قرية «الترعة» مساعدة الأسر ذات الحاجة في مواقف الشدة، مثل موقف مرض أحد أعضاء الأسرة، ففي مثل هذه الحالة يجتمع شيخ الطريقة الصوفية المعينة بالمريدين، ويجمع منهم بعض المبالغ المالية ثم تقوم جماعة من إخوان الطريقة مكونة من ثلاثة أو أربعة أشخاص بزيادة المريض وتقديم هذه المبالغ كمساعدة مالية له.

أما المجاملات، فتظهر في المناسبات السعيدة التي تحتفل بها الأسر مثل الزواج، ومولد الأطفال، و«طهورهم»، ومناسبة السبوع (أي مرور سبعة أيام على مولد الطفل). وتتم المجاملات في صورة تقديم هدايا عينية هي في الغالب مواد قونية (سكر، شاي، دقيق، سمن) أو طيور، أو في صورة تقديم مبالغ مالية «نقوط»، ومن الجدير بالذكر أن نظام تقديم «النقوط» قد أصبح يقوم على أساس من العقلانية والمصلحة المتبادلة والحسابات المادية. وقد عبر البعض في قرية «الترعة» عن ذلك بقولهم: «ده حال داير، كل واحد حيجي عليه الدور»، و«كله سلف ودين»، أي أن الأسرة التي تقدم «نقوطاً» لأسرة أخرى في مناسبة سعيدة، تتوقع أن ترد إليها نفس القيمة المالية لهذا «النقوط» عندما تحتفل هي بمناسبات سعيدة لديها في المستقبل. من هنا، فقد أصبح من المعتاد في مناسبات الزواج مثلاً، أن يقوم أحد أقرباء العريس، ليلة الحناء، أو صبيحة يوم الزفاف «الصباحية»، بتسجيل أسماء من يقومون بتقديم «النقطة»، وقيمة كل منها، حتى ترد لصاحبها مستقبلاً.

ويدرك بعض من قابلناهم في قرىتي البحث أن استمرار مظاهر التكافل والمجاملات مسألة ضرورية في ظل الظروف التي يعيشها الناس. ويعبر ع. س من قرية «الترعة» عن ذلك بقوله: «الناس لازم يتعاونوا مع بعضهم لأن الحياة أصبحت صعبة، ومحدش يقدر يعيش لوحده ويقفل بابه على نفسه»، غير أن البعض الآخر يشير إلى أن العلاقات التكافلية والمجاملات وأشكال التعاون وتبادل المنافع بين الناس قد قلت بصورة ملحوظة عن ذي قبل، بسبب تزايد اهتمام الأفراد بمصالحهم الخاصة، وتسبب طغيان الحسابات المادية على العلاقات بين الناس.

من البديهي أن تكون لقيم التكافل والتعاون والمجاملات أهميتها في ثقافة الكفاف، وفي

مجتمع ينخر أعضاءه باستمرار بأنهم في حاجة إلى الشعور بالأمان، غير أن الظروف التي يمر بها المجتمع القروي تجعل هذه القيم في موقف متوتر يتمثل في الشعور بضرورتها وأهميتها من ناحية، والإحساس بالأسف على تفصلها التدريجي من ناحية أخرى.

خلاصة

أردنا بهذه الدراسة أن نلفت النظر إلى أهمية البعد الثقافي عامة، والقيمي خاصة في فهم الأوضاع التاريخية والمعاصرة لنمط الإنتاج المعيشي في الريف المصري، وذلك في ضوء ما لاحظناه من غياب لهذا البعد في معظم الدراسات التي أجريت في هذا المجال، وقد انطلقت الدراسة من تصور دينامي للأسرة المعيشية باعتبارها وحدة التحليل التي يركز عليها البحث، وبالتالي نظرنا إلى الأسرة المعيشية لا على أنها نظام ساكن أو سلبى تماماً في مواجهة ما شهده المجتمع المصري وقطاعاته الريفية من تغيرات نجمت عن التغلغل التجارى والرأسمالى فيه منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر، بل على أنها كيان حيوى فرضت عليه الظروف المتغيرة أن يتفاعل مع السياقات المختلفة، وأن يكشف الوسائل الملائمة للتكيف مع هذه السياقات أو لمقاومتها، سواء كانت تلك الوسائل تقليدية وقائمة بالفعل أم جديدة ومتطورة.

فالشواهد التاريخية، والأبحاث الميدانية تؤكد أن صغار ومتوسطي الفلاحين في ريف مصر، المنخرطين في نمط الإنتاج المعيشي، قد أصبحوا، منذ نهاية القرن الماضى معرضين لكل ما تحمله علاقات السوق من تحديات متعددة ومتوالية، صحيح أن هذه التحديات لا تهدف إلى، ولا تسمح بالإنتهيار التام للأسرة المعيشية، لكنها تعمل على إضعاف الوسائل التي ظلت الأسرة المعيشية طوال حقبة ممتدة تعتمد عليها في إعادة إنتاج ذاتها، ولا يدور سؤالنا الرئيسى في هذه الدراسة حول هذه الوسائل في حد ذاتها، بقدر ما يدور حول القيم والتصورات التي توجه الفعل والاختيار في مواقف الاستجابة للظروف التي تحيط بأعضاء الأسرة المعيشية في مجالات حياتية معينة هي: العمل، الإنتاج والاستهلاك، العائلة، التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعى، وعلاقات التكافل والمجاملات.

وقد اعتمدت تحليلاتنا وتفسيراتنا للبيانات الواقعية التي جمعناها من قرنتين مصريتين، إحداهما في الوجه البحري والأخرى في الوجه القبلي، على إطار مرجعي أفندي في صياغته من دراسة عوده عن التكوين الاجتماعي الاقتصادي للقروية المصرية، ومن الإطار العام الذي اقترحه في دراسته عن الشخصية المصرية. وينمثل إطارنا المرجعي في الخسرات التاريخية التي شهدتها الجماعة القروية، والتي شكلت القاعدة أو الأساس للأنماط الشائعة للحياة في الريف المصري، أي للثقافة القروية.

فنحن ننظر إلى القيم التي يحملها أعضاء الأسرة المعيشية في الريف المصري، والتي نوجه أفعالهم في مختلف الحالات، بوصفها نتاجاً معقداً لظروف تاريخية متدة، ولتكوين اجتماعي واقتصادي تشكل على نحو خاص. وهذه القيم تبدو في بعض المواقف وسائل للوصول إلى غايات، وفي مواقف أخرى تبدو كأهداف تسعى الأسرة المعيشية إلى الوصول إليها، وقد تبدو بعض القيم كوسائل وغايات في الوقت نفسه. وفي جميع الحالات تجسد القيم عنصراً رئيساً من عناصر ثقافة الكفاف التي يعاد إنتاجها في الوقت الذي تعيد الأسرة المعيشية إنتاج ذاتها في ظل شروط متغيرة.

وفي ضوء خبرتنا البحثية مع عدد من الأسر المعيشية في القرنتين في مجال الدراسة، يمكن القول إن حالة الأسرة المعيشية الفلاحية المصرية ينطبق عليها ما ذكره شتاوت (١٩٨٤) من أن الأسرة المعيشية تحافظ على وظائفها الضرورية كآوى وكلاذ، أيًا كان بناؤه، وعلى الوجود العضوي من ناحية، وتطور نسقا (مؤسسا ومحددا اجتماعياً) - ونحن نضيف: وثقافياً - للتعامل المالي والاقتصادي من ناحية أخرى.

إن الجمع بين هاتين العمليتين في استجابة مزدوجة تضطلع بها الأسر المعيشية إزاء الظروف المحيطة عن توازن في ظل ضغط متوال تمارسه قوى ومتغيرات متعددة المستويات. ومنذ أن أخذت العلاقات الرأسمالية في التغلغل في نسج العلاقات الاجتماعية المصرية، وضمتنا في علاقات القرويين المنخرطين في نمط الإنتاج المعيشي، دخلت الأسرة المعيشية في حقبة تميزت بما يصفه البعض بأنه تعايش بين أنماط قديمة (لا رأسمالية) وأنماط حديثة (رأسمالية) للإنتاج. غير أن الوقوف عند لفظة «التعايش» يضيء على الحالة نوعاً من السكون والاستكانة، في حين نرى نحن أن حياة الأسرة المعيشية راهنا، وفي ضوء خبرتنا البحثية، تتسم بأقدار من

وواجبة والتوتر والتناقض. فالنمط المعيشي الفلاحي في ريف مصر يجمع بين قيم ممارسات مشابهة - عمل زراعي وعمل في قطاعات مدنية حديثة، عمل أسري جماعي وعمل منفرد، أدوات عمل تقليدية وأدوات ميكنة حديثة، محاصيل تقليدية ومحاصيل تجارية، سلطة أبوية وسلطة ذكورية، وزواج داخلي، والتزامات اجتماعية عائلية، ومعيشية مشتركة، وجمهورية منزلية من نتاج المراكز الرأسمالية، وسلع ومقتنيات من الأسواق وتعامل مع أجهزة الدولة (اجتماعيات زراعية - بنوك .. الخ)، وسلطة بارزة للأعراف والتقاليد وكنار السن، ونزوع خارج إلى الاستقلال عن العائلة الممتدة، وإنتاج من أجل الاكتفاء الذاتي، ونزاعات حول التوزيع والاستهلاك، ومغامرات لتجاوز حدود الكفاف. مع ملاحظة أن البحث الميداني قد كشف عن بعض الفروق بين قرنتي البحث في مدى قوة أو ضعف هذا العنصر القيمي أو ذاك.

ومن الجدير بالذكر أن وجود قدر من الازدواجية والتوتر بين هذه القيم والممارسات المتداخلة لا يفي السمة العامة التي لا تزال تغلب على ثقافة الأسرة المعيشية وهي سمة التقليدية. وهنا نلتفت لنشأتنا مع ما نجمع عليه تعريفات كثيرة من أن أحد معايير تمييز الأسرة المعيشية هو شيوع ثقافة تقليدية (محيى الدين ١٩٩٦: ٨). ونقص ذلك أن محصلة التداخل والتشابك والتوتر بين ما هو تقليدي وما هو حديث في الأسرة المعيشية الفلاحية المصرية لازالت الآن لصالح التقليدي. بعبارة أخرى، فإن كافة العناصر الثقافية في حياة الأسرة المعيشية، على ما فيها من تداخل وتناقض، يجمعها إطار تقليدي قوامه الحرص على مستوى معين من المعيشة، يرتبط بصفة أساسية بالضرورات اللازمة للبقاء على قيد الحياة، ويطلق «جودمان Godman على مثل هذا الإطار «إيديولوجيا الكفاف» : (محيى الدين ١٩٩٦: ٦). ونطلق نحن عليه «ثقافة الكفاف» التي من أهم خصائصها سعي حاملها إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتأمين مورد الغذاء في ظل ترابط عائلي وسلطة أبوية يحميان الأسرة من الانتهاكات التي تهدد بقاها.

إن مفاهيم هذه الدراسة، وإطارها المرجعي، وما توصلت إليه من نتائج، لا تمثل، بطبيعة الحال، القول الفصل في مسألة الأسرة المعيشية، ولا زال المزيد من البحث المنظم لجوانب هذه المسألة، وخاصة الجوانب الثقافية، أمراً مطلوباً، لما يمثله من أهمية بالنسبة للمسألة الفلاحية والمسألة الزراعية عموماً.

الأسرة الفلاحية والإنتاج المعيشي
 وإعادة الإنتاج الاجتماعي في القرية المصرية
 دور النساء والأطفال في الأسرة المعيشية

أمانى طولان

مقدمة :

إن واقع وجود مجتمعات العالم الثالث ضمن نظام الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وفى إطاره يحدد من نواح كثيرة مجرى تطورها الاجتماعى الاقتصادى فى الظروف التى تظل فيها البلدان النامية (ريفاً عالمياً) للأمبريالية الحديثة لا يخضع نمو العلاقات السلعية النقدية لتأثير القوانين الداخلية للتطور فى هذه البلدان فقط ، بل إنه لا يتأثر بها فى عدد من الحالات ، بل يبقى بصورة عامة تابعاً لقوانين تطور النظام الرأسمالى العالمى ، ولذلك يظل التطور الاقتصادى الاجتماعى فى هذه المجتمعات تابعا للسوق الرأسمالية العالمية ، أو تطوراً محيطياً بالنسبة لها .

لقد شهدت مجتمعات العالم الثالث بظروفها التاريخية وتكويناتها الاجتماعية تحولات اجتماعية واقتصادية ملموسة ، تركت آثارها وانعكاساتها على الوحدات الأساسية للبناء "الاجتماعى" كالأسرة وهى وحدة اجتماعية يجب أن تدرس بالنظر إلى مرحلة التطور التى مر بها المجتمع ، وكذلك طبيعة العلاقات السائدة فيه وانعكاس طبيعة مرحلة التطور على مختلف مظاهرها . بالإضافة إلى ذلك يهدف هذا البحث إلى دراسة السياق الاجتماعى للأسرة المعيشية كتشكيكة اجتماعية اقتصادية تساعد على استخلاص ومعرفة الانماط الأسرية السائدة ، ومن ثم طبيعة الأدوار التى تقوم بها النساء فى كل نمط من هذه الانماط - يضاف إلى ذلك أنه لم تعد قضية تحرير المرأة فى العالم الثالث شأنها شأن المجتمعات الصناعية قضية إيديولوجية أو اجتماعية ثقافية فقط ، بل هى أيضا قضية اقتصادية بالنسبة لشرائح النساء والاطفال فى الأسر المعيشية الذين ينتجون فى نطاق اقتصاد خارج الاقتصاد الرسمى أى ينتجون بهدف " إشباع احتياجات الأسرة المعيشية . لذلك سعت هذه الدراسة إلى تحليل أشكال الانتاج المعيشية فى بنية اجتماعية اقتصادية محددة (قريتين مصريتين إحداهما تمثل الوجه البحرى ^(١) والأخرى تمثل الوجه القبلى ^(٢)) أى دراسة أشكال الإنتاج المعيشى

(١) قرية ابخاص التى تقع فى نطاق المنوفية فى الوجه البحرى .

(٢) وهى قرية الترعة تقع فى نطاق محافظة قنا فى الوجه القبلى (صعيد مصر)

والاستهلاك داخل الأسرة المعيشية وبخاصة النساء والأطفال، حيث ساهم ذلك في تحديد درجة ونوع إسهام هذه العناصر البشرية في عمليتي الإنتاج والاستهلاك في مختلف أنماط الأسر المعيشية^(١٣) التي تم دراستها دراسة متعمقة.

ومن الضروري تحديد مفهوم الأسرة المعيشية كما تبناه هذا البحث في عمومته على أنها "مجموعة تسعى إلى تحقيق بقائها وإعادة إنتاج نفسها من خلال توليد الدخل والتصرف فيه بصورة جماعية، ومن ثم فإن الأسرة المعيشية تختلف عن الأسرة ولكنها ليست متنافية معها تماماً حيث تشيع فيها سمات الإقامة المشتركة وعلاقات القرابة... ويمكن صياغة الطابع الدينامي للأسرة المعيشية مفهوماً بوصفه سلسلة من استراتيجيات البقاء التي تسعى من خلالها الأسرة المعيشية إلى التوفيق بين احتياجاتها المعيشية وقوة العمل التي تحوزها، والبدائل المتاحة أمامها لتوليد دخول نقدية وغير نقدية".

رؤية تحليلية لدور النساء والأطفال في الأسرة المعيشية في قرى مصر

نتائج الدراسة

نطلق في تحليلنا للأسرة المعيشية من ثلاثة محاور أساسية:

- ١- البعد الاقتصادي.
- ٢- البعد الاجتماعي.
- ٣- البعد الثقافي والايديولوجي.

١- البعد الاقتصادي

بادئ ذي بدء وقبل أن نتطرق بالعرض والتحليل لدور النساء والأطفال في الأسرة المعيشية وخاصة ما تعلق بدورهم في العملية الإنتاجية، فمن الضروري تناول الحياة

٢- تم دراسة خمسة أسر معيشية في الوجه القبلي وستة أسر معيشية في الوجه البحري.

الاقتصادية للأسرة المعيشية في مجملها من حيث الحيازة والدخل والتركيب المحصولي والأدوات الزراعية وحيازة الحيوانات.. فتتراوح الحيازة للأرض التي تحوزها الأسر موضوع الدراسة في الوجه البحري ما بين فدانين ونصف، وخمسة أفدنة ونصف وفي الوجه القبلي فتتراوح الحيازة في أسر العينة بين فدانين وعشرين فدان، وهم جميعاً يجمعون بين الملك والإيجار المستديم (بالضريبة) أو الإيجار المؤقت (بالزراعة)

أما الدخل فهناك شبه إجماع بين حالات الدراسة على أن العمل الزراعي والإنتاج المنزلي هو المصدر الأساسي لدخل الأسرة، يضاف إلى ذلك في بعض الأسر المدروسة أنه ثمة مصدراً آخر للدخل ألا وهو مرتبات بعض الأبناء الموظفين المقيمين في معيشة واحدة مع باقي أفراد الأسرة. ومن المسلم به في هذه الأسر المعيشية تجميع الدخل المختلفة في يد رب الأسرة^(١٤) (الأب الأكبر أو الأخ الأكبر) وهو الذي من حقه التصرف في توزيعها وإنفاقها في مختلف الشئون سواء الزراعية أو المنزلية في كل من الوجهين البحري والقبلي وفيما يتعلق بالنمط المحصولي السائد في القرين بصفة عامة والأسر (حالات الدراسة) بصفة خاصة فالميل يتجه نحو المحاصيل التقليدية (القمح والذرة والبرسيم) لإشباع احتياجاتها الأساسية (للأفراد والمواشي والطيور)، وذلك نتيجة لضيق المساحة الزراعية وانخفاض تكلفة هذه المحاصيل التقليدية. وفي الوقت ذاته تنجس بعض الأسر للجمع بين ما هو تقليدي وما هو نقدي ولكن في نطاق أضيق مثل زراعة (القطن والبطاطس وقصب السكر) باعتبار أن المحاصيل النقدية هي المصدر الأساسي للسيولة النقدية^(١٥) يتضح من ذلك التماثل الواضح في نمط الحياة القروية سواء الجمع بين الوظيفة والعمل الزراعي، أو بين المحاصيل التقليدية والمحاصيل النقدية. وتتجسد صور التماثل في شكل الأدوات الزراعية والمنزلية، فالسمة الأساسية هي الجمع بين القديم^(١٦) والحديث ولكل استخداماته وأهميته بالنسبة للفلاح فنجد المحراث والفأس والمنقرة

٤- الفلوس كلها في حجر أبويها والإدارة كلها في أيده هو الذي يوزع كل حاجة.

٥- أصل زرع البطاطس والقطن والبطاطس بتحسّن المعيشة لأنها بتجيب هي النقدية التي بياخذها الفلاح في أيده، القطن ده زرعته هي جمعية الفلاح يعني بناخذ منه قرش مجعد

٦- محدش دلوقت بيستخدم الحاجات القديمة، راحت عليها، الجديد أحسن وأسرع ويتوفر الوقت.

والساقية وإلى جانب ذلك نجد أيضا الجرار والعزاقة وموانير المياه الكهربائية والدراسة ...

كما نجد الكانون ووابور الجاز ولبه الجاز والطشت والفرن البلدى والقلة والزرير ... وكل ذلك متمفصلا مع البوتجاز - الفرن الكهربائى - الفرن الغاز ، الإضاءة الكهربائية ، الفسالة الكهربائية (عادية ونصف أوتوماتيك أو فول أوتوماتيك) والشلاجة والمروحة ... ولكل استخداماته مع الاقرار من قبل العينة بسرعة الانجاز بالأدوات الحديثة سواء الحقلية أو المنزلية مما يوفر الوقت والجهد بالإضافة إلى ارتباط ذلك بنظافة من يستخدم هذه الادوات على خلاف الادوات القديمة^(٧) ويقل نوعا ما إمتلاك واستخدام الأدوات المنزلية الحديثة فى الوجه القبلى وخاصة فى الملكيات القزمية نظرا لضعف الحالة الاقتصادية هناك. كما يتضح التمهيد والازدواجية بصورة مكثفة فى شكل العمل وخاصة الزراعى ، فالسمة الغالبة فى القرية وفى أسر الدراسة هو العمل العائلى الذى يضم رب الأسرة (الاب الأكبر) والأبناء والاحفاد الذكور فى مواسم العمل فقط خلاف ذلك نجد الأحفاد يستكملون تعليمهم الذى يعد إحدى سمات قرية الدراسة الأولى (الاتجاه المتزايد نحو التعليم) كما يشترك فى العمل الزراعى أيضا الابناء الموظفون وذلك بعد ساعات العمل الرسمى فى وظيفتهم^(٨) وإلى جانب العمل العائلى تستعين معظم الأسر المعيشية بالشكل الحديث للعمل وهو العمل المأجور ، نقداً وهى سمة عامة فى قرى مصر بأجمعها ليس فقط بين أصحاب الحيازات الكبيرة والمتوسطة ولكن أيضا بين أصحاب الحيازات الصغيرة والقزمية وخاصة فى مواسم العمل المكثف (جمع القطن - حصد القمح والقصب) وذلك لاندثار أشكال العمل التقليدية^(٩) (المزاملة) - فى قرية الدراسة الوجه البحرى - الذى كان سائدا فى فترات طويلة فى القرية المصرية نظراً للتطور التكنولوجى ولتفتت الملكية بعوامل الميراث ... وظهور قيم الفردية وهجرة العمالة للدول النفطية وهى كلها

٧- فيه ساعات ، حاجات لازم تتعمل على الكانون زى المحشى واللحمة الكبيرة (العجوزة) والوابور فى الاكلات المستعجلة لانه اسرع من البوتجاز ، والفرن البلدى أحسن من الغاز وطعم الاكل فيه احسن يعنى مش كله .

٨- اللى بيشتغل فى الارض الراجل الكبير والعيال والموظفين بيحبوا الشغل ويبجوا يعملوا معاه فى الغيط .
- المزاملة راحت عليها مبقاش حد يساعد حد ده انت لو كنت جتوفس سياخذ بإيدك " إنا مش لاقين وقت رضا " محدش فاضى لحد "

سمات مرتبطة بالتحول القوى الحادث فى المجتمع المصرى بصفة عامة ، والقرية المصرية بصفة خاصة نتيجة التغلغل الرأسمالى وإن كان هذا النوع من أنواع العمل التقليدى مازال موجودا فى قرية الدراسة بالوجه القبلى فى شكل تعاونى مع أبناء العمومة والاصدقاء . ووفقا لكلام الباحثين والمبجوتات الذين يؤكدون عدم اشتغال المرأة فى قرية الوجه البحرى فى العمل الزراعى ، إلا أنه من خلال ملاحظات فريق البحث ثمة تواجد فعلى للمرأة فى العمل الزراعى وإن كان بصورة أقل من تواجد الرجال وفى بعض المواسم^(١٠) . ويختلف الأمر فى صعيد مصر وفى قرية الدراسة الثانية (الترعة) حيث لاوجود نهائى للمرأة خارج المنزل^(١١) فنطاق عملها الأساسى والوحيد هو المنزل والمنتجات المنزلية ورعاية الزوج والأبناء ، والمقيمين جميعا فى منزل العائلة أى الأسرة المعيشية فهم يطلقون لفظ العائلة على الأسرة الممتدة التى ربما يصل عددها فى المنزل الواحد إلى ٦٠ فرداً. أى أنه ثمة غياباً لدور المرأة فى الوجه القبلى خاصة فى العملية الزراعية أو ما يخرج عن نطاق المنزل ويرجع ذلك للعادات والتقاليد القديمة والعرف السائد فى صعيد مصر بصفة عامة ، ولاتخرج النساء للتجول (سوى المرأة المسنة فقط).

وقبما يتعلق بحيازة الحيوانات فى الوجهين البحرى والقبلى من خلال حالات الدراسة ، يتضح لنا أن أهمية الحيوانات أهمية مزدوجة باعتبارها أداة من أدوات العمل الزراعى سواء العمل فى الحقل مثل البقر (جر المحراث مثلا) أو أداة لنقل الأسمدة والبذور . وأيضاً لانتقال الفلاح مثل الحمير . وفى الوقت ذاته لها أهمية إنتاجية أخرى باعتبار منتجات تلك الحيوانات (البقر والجاموس) مصدراً من مصادر الدخل الثابت للأسرة (الألبان والجبن والسمن ..) وهذا الدور من صميم اختصاص المرأة الريفية سواء فى الوجه البحرى أو الوجه القبلى . ثمة ظاهرة ربما تزيد فى الوجه القبلى ألا وهى الحرص التام فى الحديث عن عدد الحيوانات التى يحوزونها ويرجع ذلك للمعتقدات الشعبية والخوف من الحسد وذلك اتفاقاً مع الثقافة التقليدية فى هذا المجتمع . ومن الملاحظ فى كل من الوجهين البحرى والقبلى ظاهرة المشاركة فى المواشى

١٠- انا معندناش ستات تروح الغيط ولا تشتغل هم لهم البيت والعيال والطيور وخلص يادوب بيجيبوا لنا الفدا مش أكثر "

١١- معندناش حد يطلع الحلا ولا يودى أكل ولا تجيب برسيم وملناش دعوة بالكلام ده "

(الشرك) وغالباً ما تكون بين كبار الحائزين فهم أصحاب رأس المال ، وبين صغار الفلاحين والعمال الزراعيين منهم من يقوم بالرعاية والتربية ... وتعد المواشى مصدراً من مصادر الدخل بشكل آخر غير الانتاج عن طريق التسمين باعتباره مشروعاً استثمارياً.

وفيما يتعلق بالعلاقة بالسوق فنجدها علاقة تبادلية (بيع وشراء) سواء من الانتاج الزراعى أو الانتاج المنزلى أو بيع سلالة المواشى (سوق المواشى) ... وتختلف العلاقة بالسوق بين الوجه البحرى والوجه القبلى فيما يتعلق بمسئولية البيع والشراء^(١٢) فهى فى الوجه البحرى غالباً من مهام المرأة وخاصة ما يتعلق ببيع المنتجات المنزلية (الطيور - البيض - الجبن والسمن) والمنتجات الحقلية (الذرة والقمح والفل) الفائضة من الحزين أما ما يتعلق ببيع المواشى وسلالتها فهى من اختصاص الرجال أما فى الوجه القبلى فالأمر يختلف حيث يقتصر البيع^(١٣) والشراء على الرجال فقط ولا تخرج النساء إليه مطلقاً لأن ذلك يعد خروجاً على عادات وتقاليد هذا المجتمع . فالرجال هم المسئولون عن عملية بيع المنتجات الزراعية والمنتجات المنزلية أيضاً ، وهذا يؤكد تقلص دور المرأة فى صعيد مصر وتحجيمه داخل نطاق المنزل فقط^(١٤) . إلا فى حالات نادرة تكون المرأة بدون زوج أو ابن كبير ، وخاصة فى عملية الشراء ، وارتبط ذلك أيضاً بتعليم هؤلاء النساء^(١٥) اللاتى يذهبن إلى السوق . ويرجع غياب دور المرأة فى الوجه القبلى إلى الثقافة التقليدية المتوارثة عبر الفترات الزمنية وكما ذهب محمود عوده^(١٦) تتحدد العلاقة بالسوق فى مجالات محددة وهى كما يلى :

١- بيع الفائض من محصولاتهم التقليدية (الحزين) كلما احتاجوا بعض السلع الحضرية.

١- يشتري طماطم وسمن ولوبيا وتبيع شوية بصل ، كام بيض ، بطة كيلة ذرة ولا قمح ...
- تباع الزيادة عتاً فى القرية هنا حتى المحاصيل يفضل بيعها لتجار القطاعى عشان هم الللى يبيعوا وسفر وفلوس

الرجالة هى الللى يتروح السوق لكن الستات لا^٢

وتؤكد احدى السيدات وهى زوجة الابن وحاصلة على الشهادة الاعدادية على أنها تذهب إلى السوق

لشراء مايلزمها "ساعات أروح إسنأ أجيب لوازم العيال : اللبس ..."
محمود عوده : الفلاحون والدولة ، دراسة فى أساليب الائتمان والتكوين الاجتماعى للقرية المصرية ،

فة ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٠ .

٢- بيع الفائض من الإنتاج المنزلى وخاصة (منتجات الألبان والدواجن) ويؤكد محمود عوده ، وأثبتته الدراسة الراهنة ، على أنه كلما كانت الأسرة أقرب إلى فقراء الفلاحين المجهت أكثر إلى بيع المنتجات المنزلية ، أما متوسطو الفلاحين فعادة يعتمدون على منتجاتهم المنزلية فى الاستهلاك وإن كانوا يبيعون الفائض عن حاجاتهم .

٣- شراء بعض السلع مثل الخضروات واللحوم والشاى والسكر والصابون ، وهم قد يبيعون منتجاتهم المنزلية ويستبدلونها بالزيت والسمن النباتى (وبصفة خاصة فقراء الفلاحين) .

وهذا النمط الإنتاجى والمعيشى يتكامل مع السوق المحلى بصورة ويزداد هذا التكامل ويتكاثف فى قطاع العمال الزراعيين الأجرا ، نتيجة لطابع عملهم المأجور النقدي فإنهم يظهرون درجة أكبر من التكامل العرقى ، ينطبق ذلك أيضاً على متوسطى وكبار الحائزين ولكن فى عملية الشراء فقط نتيجة لزيادة النزعة الاستهلاكية لديهم عن باقى الفئات الحيازية ، ويرجع ذلك لتوفر السيولة المادية وكبر حجم حيازتهم واتجاههم نحو المحصولات النقدية (تكامل مع السوق العالمى) واتجاههم أيضاً نحو المشاريع الاستثمارية (تسمين المواشى - شراء جرار وتأجيرها ، مزرعة دواجن ...)

وبصفة عامة نجد أن ضغوط قوى السوق تدفع للعودة إلى الإنتاج المعيشى

تقسيم العمل المنزلى :

وبأتى هنا دور المرأة هو محور هذه الورقة بالإضافة إلى دور الأطفال حيث يتحدد دورها ويتمحور داخل المنزل فى ريف مصر عامة وريف الوجه القبلى خاصة . وإن كان دورها محدداً فى مكان ونطاق ضيق من حيث المساحة المكانية إلا أنه دور ذو أهمية كبرى فى العملية الإنتاجية باعتباره أحد المصادر العامة للدخل ويتشابه شكل وتقسيم العمل داخل المنزل بين الوجهين البحرى والقبلى وإن كان يتسم بالحرية والمرونة فى الوجه البحرى أكثر من الوجه القبلى مع حرية المرأة فى الخروج من المنزل وخاصة فى علاقاتها بالسوق ، فهى المسئولة عن عملية البيع والشراء للمحاصيل المخزنة والمنتجات المنزلية .

أما عن تقسيم العمل داخل المنزل ^(١٧) فتقوم به دائما (الأم الكبرى) وهى فى الغالب (الحماه) أو زوجة الابن الأكبر نظرا لوجود أكثر من جيل فى الأسرة الواحدة، وهذا مكشّف أكثر فى الوجه القبلى . وبصفة عامة تقوم الأم الكبرى بتحديد المهام اليومية للنساء المنزل سواء بناتها أو زوجات أبنائها ... لكن دون ارتباط نفس الشخص بنفس العمل يوميا . ويرجع ذلك لمهارة كل امرأة فى عمل معين، وثمة معايير كثيرة فى تحديد الاعمال فالزوجة الموظفة تأتى فى أدنى سلم المهام المنزلية فى الوجه البحرى وبالتالى تأخذ المهام السريعة وغالبا ما تبعد عما هو غير نظيف ^(١٨) ثم يأتى بعد ذلك الزوجة المتعلمة ^(١٩) وغير الموظفة حيث تأخذ مكانة أعلى وأرفع من الزوجات الأخريات غير المتعلّقات وإن كانت زوجة الكبير لها وضع خاص، وخاصة إذا كان هو المسئول عن العمل الحقلى أو فى موقف يساعد أفراد الأسرة ماديا . ثم بعد ذلك الزوجة المنجبة ذكورا، أما الزوجة غير المنجبة ذكورا ^(٢٠) أو غير منجبة على الإطلاق والزوجة غير المتعلمة فهى فى مقدمة المرأة المطحونة والمقهورة والمكلفة بأشقى وأكثر الاعمال امتهانا لكرامتها بالمقارنة بباقى الزوجات (السلايف)، أى أن ثمة اعتبارات فى تقسيم العمل داخل المنزل منها المهارة والتعليم وإنجاب الذكور وإنجاب بصفة عامة وأيضا زوجة الابن الأكبر لها وضعها أما فيما يتعلق بالعمليات المنزلية ذاتها فهى متعددة وتنقسم إلى أعمال موسمية مثل (غسيل الغلة)، طحن القمح والذرة (الطحين) وهى أيضا موسمية وفى الوجه القبلى يقوم بهذه العملية الرجال فقط حيث إنه غير مسموح للنساء بالخروج، ثم عمليات أسبوعية مثل إعداد الخبز (الخبيز) وربما تنظيف الملابس (الغسيل) فهى فى بعض الأحيان عملية أسبوعية وهى فى أحيان أخرى تصبح كل يومين وخاصة فى الأسر التى لا تملك غسالة كهربائية وتتواجد تلك

١٧- ذكر أحد المبحوثين فى الوجه القبلى وزوجته أن الشغل بين الستات فى البيت ينقسم بينهم من الكبيرة سواء الام أو مرات الكبير والشغل دورى يعنى واحدة عليها الغسيل الأسبوع ده والكل يساعدها وبكرة الخبيز على واحدة والكل يساعدها وكده يعنى

١٨- مثال عمل " أقراص الجلة " وحلب المواشى ، والطحين والخبيز ...

١٩- وهذا على لسان إحدى الامهات الكبار فى الوجه البحرى وهى زوجة غير متعلمة " معقولة المتعلمة والموظفة هتيجى من شغلها تلزق جلة ولا تحلب لأ طبعيا مانجيش ست البيت هى اللى تلزق الجلة " .

٢٠- فى إحدى الحالات كانت الزوجة غير منجبة بعد خمس سنوات زواج فكان يوكل إليها اصعب الأعمال

(الطحين، السرق، الجلة...٩)

الحالات فى الوجه القبلى أكثر من الوجه البحرى. ثم ثمة أعمال يومية وربما مرتين فى اليوم الواحد مثل حلب المواشى (الحليب) ^(٢١) فيتم مرتين مرة صباحا ومرة أخرى عند الغروب وهو فى الوجه القبلى قاصر على الرجال فقط دون النساء مما يزيد من تقلص دورهن، أما باقى الاعمال اليومية مثل إعداد الجبن وطهى الطعام وهو غالبا بدون لحوم ^(٢٢) عدا يوم أو يومين من الأسبوع وربما فى الشهر، وذلك فى الفئات الدنيا فى الريف المصرى بصفة خاصة، ويختلف الأمر فى الفئات العليا والمتوسطة فى الريف بصفة عامة . العناية بالطيور حيث يتم إطعامهم مرتين صباحا ومساءً، أما إعداد الزبدة فيتم كل يومين أو ثلاثة (خض القشدة أو الفرز).

ونلاحظ هنا أوجه الاختلاف بين الوجه البحرى عن القبلى فى كثير من العمليات حيث يتقلص دورهن فى الوجه القبلى فى عدد من العمليات مثل إعداد الطعام والغسيل وإعداد اللبن ورعاية الطيور والخبيز الذى يختلف شكل العمل فيه اختلافا كليا فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى وفى الوجه القبلى مثلا يتم التحضير لإعداد الخبيز فى الليلة السابقة على الخبيز ويستمر الإعداد حتى ينتهى فى حوالى ست ساعات وتتم بشكل أسبوعى (العيش الشمسى) ويتضح من خلال الدراسة الميدانية أن العمل داخل المنزل هو عمل عائلى تكاملى الهدف النهائى منه هو الإنتاج بهدف الاستهلاك وأيضا البيع الأسبوعى فى السوق

ويختلف شكل العمل باختلاف الحياة فكلما انخفضت الحياة اتجه العمل إلى الشكل العائلى والإنتاج بغرض البيع أكثر من الاستهلاك . وكلما ارتفعت الحياة كانت الاستعانة بالعمل المأجور (خادمة) داخل المنزل (شىء هام ولربما الأسرة الإشراف فقط دون الانغماس فى العمل ذاته كما يتجه الإنتاج فى هذه الحيازات إلى الاستهلاك ، وبيع الفائض فقط.

وفيما يتعلق بتحديد الوقت اللازم لكل عملية تتم داخل المنزل ^(٢٣)، فبصفة عامة يبدأ العمل اليومى الساعة ٦ صباحاً . ويبدأ بعملية حلب المواشى حيث تأخذ كل مفرزة، حوالى من

٢١- أما عن حلب المواشى فى الوجه القبلى فتذكر إحدى المبحوثات " احنا مانحلبش عشان البهايم بتبقى بعيدة فى الخلا واحنا بمنوع علينا نطلع الخلا والحكاية دى على الرجالة احنا "نغض ونجبن"

٢٢- تشتترى لحمه كل اسبوع ومرة كمان بتدبح من البيت .

٢٣- اصلنا مش بتحدد معاد معين للشغل أهو طوال اليوم شغالين لغاية مانيجى ننام لكن فيه حاجات معينة لها وقت متحدد وكل يوم وفيه حاجات كل اسبوع مش كله "

أما عن تقسيم العمل داخل المنزل ^(١٧) فتقوم به دائما (الأم الكبرى) وهى فى الغالب (الحماء) أو زوجة الابن الأكبر نظرا لوجود أكثر من جيل فى الأسرة الواحدة، وهذا مكثف أكثر فى الوجه القبلى . وبصفة عامة تقوم الأم الكبرى بتحديد المهام اليومية للنساء المنزل سواء بناتها أو زوجات أبنائها ... لكن دون ارتباط نفس الشخص بنفس العمل يوميا ، ويرجع ذلك لمهارة كل امرأة فى عمل معين، وثمة معايير كثيرة فى تحديد الاعمال فالزوجة الموظفة تأتى فى أدنى سلم المهام المنزلية فى الوجه البحرى وبالتالى تأخذ المهام السريعة وغالبا ما تبعد عما هو غير نظيف ^(١٨) ثم يأتى بعد ذلك الزوجة المتعلمة ^(١٩) وغير الموظفة حيث تأخذ مكانة أعلى وأرفع من الزوجات الأخريات غير المتعلقات وإن كانت زوجة الكبير لها وضع خاص، وخاصة إذا كان هو المسئول عن العمل الحقلى أو فى موقف يساعد أفراد الأسرة ماديا ، ثم بعد ذلك الزوجة المنجبة ذكورا، أما الزوجة غير المنجبة ذكورا ^(٢٠) أو غير منجبة على الإطلاق والزوجة غير المتعلمة فهى فى مقدمة المرأة المطحونة والمقهورة والمكلفة بأشقى وأكثر الاعمال امتهانا لكرامتها بالمقارنة بباقى الزوجات (السلايف)، أى أن ثمة اعتبارات فى تقسيم العمل داخل المنزل منها المهارة والتعليم وإنجاب الذكور وإنجاب بصفة عامة وأيضا زوجة الابن الأكبر لها وضعها أما فيما يتعلق بالعمليات المنزلية ذاتها فهى متعددة وتنقسم إلى أعمال موسمية مثل (غسيل الغلة)، طحن القمح والذرة (الطحين) وهى أيضا موسمية وفى الوجه القبلى يقوم بهذه العملية الرجال فقط حيث إنه غير مسموح للنساء بالخروج، ثم عمليات أسبوعية مثل إعداد الخبز (الخبز) وربما تنظيف الملابس (الغسيل) فهى فى بعض الأحيان عملية أسبوعية وهى فى أحيان أخرى تصبح كل يومين وخاصة فى الأسر التى لا تملك غسالة كهربائية وتتواجد تلك

١٧- ذكر أحد المبحوثين فى الوجه القبلى وزوجته أن الشغل بين السنين فى البيت ينقسم بينهم من الكبيرة سواء الأم أو مرات الكبير والشغل دورى بمعنى واحدة عليها الغسيل الأسبوعى والكل يساعدها وبكرة الخبز على واحدة والكل يساعدها وكده معنى

١٨- مثال عمل "أقراص الجلة" وحلب المواشى ، والطحين والخبز ...

١٩- وهذا على لسان إحدى الأمهات الكبار فى الوجه البحرى وهى زوجة غير متعلمة "معقولة المتعلمة والموظفة هتيجى من شغلها تلزق جلة ولا تحلب لأطبا ما تحبش ست البيت هى اللى تلزق الجلة".

٢٠- فى إحدى الحالات كانت الزوجة غير منجبة بعد خمس سنوات زواج فكان يوكل إليها أصعب الأعمال

(الطحين، السوق، الجلة...٩)

الحالات فى الوجه القبلى أكثر من الوجه البحرى. ثم ثمة أعمال يومية وربما مرتين فى اليوم الواحد مثل حلب المواشى (الحليب) ^(٢١) فيتم مرتين مرة صباحا ومرة أخرى عند الغروب وهو فى الوجه القبلى قاصر على الرجال فقط دون النساء. مما يزيد من تقلص دورهن، أما باقى الاعمال اليومية مثل إعداد الجبن وطهى الطعام وهو غالبا بدون لحوم ^(٢٢) عدا يوم أو يومين من الأسبوع وربما فى الشهر، وذلك فى الفئات الدنيا فى الريف المصرى بصفة خاصة، ويختلف الأمر فى الفئات العليا والمتوسطة فى الريف بصفة عامة. العناية بالطيور حيث يتم إطعامهم مرتين صباحا ومساء. أما إعداد الزبدة فيتم كل يومين أو ثلاثة (خض القشدة أو الفرز).

ونلاحظ هنا أوجه الاختلاف بين الوجه البحرى عن القبلى فى كثير من العمليات حيث يتقلص دورهن فى الوجه القبلى فى عدد من العمليات مثل إعداد الطعام والغسيل وإعداد اللبن ورعاية الطيور والخبز الذى يختلف شكل العمل فيه اختلافا كليا فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى وفى الوجه القبلى مثلا يتم التحضير لإعداد الخبز فى الليلة السابقة على الخبز ويستمر الإعداد حتى ينتهى فى حوالى ست ساعات وتتم بشكل أسبوعى (العيش الشمسى) ويتضح من خلال الدراسة الميدانية أن العمل داخل المنزل هو عمل عائلى تكاملى الهدف النهائى منه هو الإنتاج بهدف الاستهلاك وأيضا البيع الأسبوعى فى السوق

ويختلف شكل العمل باختلاف الحيازة فكلما انخفضت الحيازة اتجه العمل إلى الشكل العائلى والإنتاج بغرض البيع أكثر من الاستهلاك. وكلما ارتفعت الحيازة كانت الاستعانة بالعمل المأجور (خادمة) داخل المنزل (شئ هام ولرية الأسرة الإشراف فقط دون الانغماس فى العمل ذاته كما يتجه الإنتاج فى هذه الحيازات إلى الاستهلاك، وبيع الفائض فقط.

وفيما يتعلق بتحديد الوقت اللازم لكل عملية تتم داخل المنزل ^(٢٣)، بصفة عامة يبدأ العمل اليومى الساعة ٦ صباحا. ويبدأ بعملية حلب المواشى حيث تأخذ كل مفرزة، حوالى من

٢١- أما عن حلب المواشى فى الوجه القبلى فتذكر إحدى المبحوثات "أنا مانحلبش عشان البهايم بتبقى بعيدة فى الحلا وأنا ممنوع علينا نطلع الحلا والحكاية دى على الرجالة أنا "نخض ونخب"

٢٢- تشتترى لحمه كل اسبوع ومرة كمان بتدبح من البيت .

٢٣- أصلنا مش بتحدد معاد معين للشغل أهو طوال اليوم شغالين لغاية مانيجى ننام لكن فيه حاجات معينة لها وقت متحدد وكل يوم وفيه حاجات كل اسبوع مش كله "

ربع إلى نصف ساعة ثم يتم الفرز ، وتأخذ حوالي نصف ساعة ، ثم إطعام الطيور في حوالي ١٠ دقائق ، ثم إعداد الفطور للرجال في حوالي ربع ساعة ، ثم تنظيف المنزل تأخذ حوالي ساعة ثم إعداد الفطور لنساء المنزل ، ثم البدء في إعداد الطعام حيث يأخذ وقتا حوالي ساعتين ، أما الغسيل فيختلف باختلاف وجود الغسالة أم لا ، فباستعمالها يأخذ الغسيل الأسبوعي للأسرة كلها ربما ٤ ساعات وتقوم به واحدة من النساء ، أو اثنتان ، أما لو تم مرتين في الأسبوع فيأخذ وقتا أقل ، أما لو تم بدون غسالة كهربائية فربما يأخذ اليوم كله . أما الطحين فهو موسمي (كل ٣ شهور) ويأخذ حوالي ٥ ساعات في المرة الواحدة . أما الخبز فيأخذ في الوجه البحري حوالي ٣ ساعات أما في الوجه القبلي فتتم في يومين وكل يوم في حوالي ٤ : ٦ ساعات وتتم بشكل أسبوعي . يتضح أن العمليات التقليدية التي تتم بطرق تقليدية (الخبز - التنظيف للمواشي والطيور ، الحليب) تستهلك من الوقت الكثير بخلاف العمليات التي تتم فيها الاستعانة بأدوات حديثة (الفرز - الغسيل) .

وترى النساء في القريتين أن هناك أهمية لهذه الأدوات الحديثة ^(٢٤) حيث إنها توفر الوقت والجهد بالإضافة إلى التنظيم والنظافة في استخدامهما ، إلا أنهن يرون جميعا عدم التقليل من شأنهن أو من دورهن باستخدامهن هذه الأدوات بالإضافة إلى أنها تحتاج درجة من الوعي لمعرفة طرق وأساليب استخدامهما ، إلا أن أحد رجال العينة ذكر أن هذه الأدوات لم تقلل من قيمة عمل المرأة ، لكنه يرى أنها أثرت على جهدها فأصبحت أكثر كسلا ^(٢٥) ، ولكنها ساعدت على نظافة المرأة ونظافة منزلها .

الأطفال ودورهم في الأسرة المعيشية

يتضح من خلال العمل الميداني فيما يتعلق بدور الأطفال في العملية الإنتاجية الاختلاف والتباين بين قريتي الدراسة في كل من الوجه البحري والوجه القبلي حيث اتضح أنه في القرية الأولى (ابخاص) لا وجود لعمالة الأطفال إلا في اضيق النطاق وفي نطاق أسرهم فقط ، وحين ٢٤- الحاجات دي ريعت الست بس مقلتش جهدها ، النهاردة الغسيل بقى أكثر من الاول " يمكن نعمل في وقت واحد مش زى زمان يوم الغسيل يبقى لوحده ٢٥- دلوقت الست استريحت بنسبة ٧٠٪ بس كل جهدها برضه بنسبة ٧٠٪ يعني استريحت وقل عزمها كمان .

يحتاجون إلى عمالة أطفال في العملية الزراعية يقومون بتأجيرهم من قرى مجاورة ، وهذا لا ينطبق على قرى وجه بحرى كلها وإنما هذه القرية لها خصوصيتها في هذا الشأن ، فهم يهتمون بالأساس بتعليم هؤلاء الاطفال أكثر من الاستفادة بنتائج عملهم .

أما في قرية الوجه القبلي فهي كباقي قرى مصر ينتشر فيها بشكل واضح عمالة الاطفال الزراعيين سواء داخل الأسرة المعيشية أو عمالة مؤجرة في نطاق القرية أو القرى الأخرى . ويرتبط عمل الاطفال كأجراء بوجود الحيازة وحجمها ، فكلما انعدمت الحيازة (عمالة زراعية) أو كانت قزمية اتجهت الأسرة إلى دفع ابنائها للعمل بأجر ، والعكس صحيح ، فكلما اتجهت الحيازة إلى التوسط أو الارتفاع انعدم وجود عمالة الاطفال الزراعيين في أسر هذه الحيازات .

وتعد عمالة الاطفال مصدرا من مصادر الدخل الهامة في الأسرة المعيشية حيث يعمل الطفل وعمره ست سنوات ثماني ساعات يوميا بأجر يومى أربع جنيهات ويعمل في الرعى وجمع القش وقطع البرسيم (حش البرسيم) ... والاعمال التي يعتبرونها بسيطة . وفي هذه القرية (السرعة) ظاهرة ملفتة للنظر أن الاطفال يعملون بأجر بهدف توفير مصاريف دراستهم ^(٢٦) وخاصة الذكور ، لذلك يتضح الاتجاه نحو تعليم الذكور عن الإناث وذلك لإمكانية عملهم وبالتالي توفير ما يلزم تعليمهم وهذا لا يتوفر للإناث في صعيد مصر بنفس القدر . وحين يصل الطفل سن ١٥ سنة يقوم بكل أعمال الحقل باعتباره رجلاً . والطفل يعمل في الأسرة الممتدة بدون مقابل ، وفي مقابل لدى الأسر الأخرى يبدأ من ٣ جنيهات حتى يصل إلى ٦ جنيهات يوميا .

ومن هنا تأتي أهمية الولد في مجتمع القرية في صعيد مصر باعتباره مصدراً من مصادر الدخل وفي الأساس باعتباره الامتداد الطبيعي للأب وحامل اسم العائلة . أما الانثى ^(٢٧) فهي لاتساهم بأى دور منذ صغر سننها ولا تخرج إلى الحقل نهائياً . وتتضح قمة النظرة المتدنية ٢٦- "الولد بيتأجر عشان يكفى نفسه في المدارس" وفي حوار مع طفل ذكر " وأنا صغير أناجرت بـ ٣ جنيه وأجمع طماطم بـ ٤ جنيه ، ولما بيكون فيه وقت فاضى بالعب كوره واخر فلوس شلتها مع أمى عشان اشتري بيها لبس جديد " و " وساعات ادى الفلوس لابويا " ، وذكر أحد المبحوثين " مش كل العيال بتحب التعليم فبطلعوا في الحلا ويتأجروا

للاتشى وأبلغ صورها فى الوجه القبلى. أما الطفل لا يعيش طفولته وبالتالي لا تظهر عليه سمات الطفولة البرينة ، فالبيئة القاسية والشمس الحارقة والعمل المبكر والمسئولية المبكرة أيضا كل هذه العوامل تمحو من سماته مظاهر الطفولة.

٢- البعد الاجتماعي

مازال المجتمع الريفي محتفظاً بسماته التقليدية فهو مجتمع الرجال من حيث السلطة واتخاذ القرار وتسييس الأمور بصفة عامة، وتتجلى أوضح الصور لهذه السمات فى الوجه القبلى بينما هى أقل حدة فى الوجه البحرى ، ويرجع ذلك للميراث التاريخى للثقافة التقليدية وسيادة مجتمع الذكورة وانخفاض نسبة التعليم وخاصة للاناث ..

فيما يتعلق بسلطة اتخاذ القرار نجد ذات شقين ، الأول القرارات التى تؤخذ خارج المنزل (فيما يتعلق بالعمليات الزراعية والمهنية والسوق ..) والثانى القرارات داخل المنزل (زواج - جهاز - بيع - شراء - تعليم) فنجد فى الشق الأول وهو القرار خارج نطاق المنزل فهو من سلطة الرجل على الدوام وبالتحديد كبير العائلة سواء الاب الأكبر أو الاخ الأكبر. من خلال المشورة مع باقى رجال الأسرة المعيشية . وذلك فى حالات أسر الوجهين البحرى والقبلى.

أما القرارات التى ترتبط بالأسرة فى نطاق المنزل فتتم اختلافاً فى هذا بين الوجهين البحرى والقبلى ، حيث إنها فى الوجه البحرى قرارات نسائية وللأم الكبرى السلطة العليا فى ذلك، وثمة معايير عديدة تحكم المساهمة فى اتخاذ القرار^(٢٨) والمشورة بين نساء المنزل منها درجة تعليم المرأة وعملها ومدى مساهمتها فى دخل الأسرة سواء بالعمل أو الحيازة، أو زوجة الابن الأكبر، أو أم الذكور ... وذلك لا يقلل من شأن الرجل فى المشورة واتخاذ القرار. أما فى الوجه القبلى^(٢٩) فيختلف الأمر كلية حيث السلطة فى اتخاذ القرار خارج وداخل المنزل هى سلطة

٢٧- دى نجوزها لاي واحد عشان نخلص من اكلتها.

٢٨- قبل ما أقول لمراتى وأسألها أقول لأمى أو لمرات الكبير ، وطبعاً لما الست بتكون متعلمة يبقى لها نظرة

الرجل وحده دون الاهتمام برأى المرأة على الإطلاق. فالرجل فى صعيد مصر يكتسب احتراماً زائداً بإعلانه السيطرة على النساء وهيمته على أمور حياته داخل أسرته المعيشية - وفقاً لتوارث تلك السمات (القهر والسيطرة والسيادة) واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من ثقافة وطبيعة هذا المجتمع فقد أدى ذلك بدوره إلى وقبول تعايش نساء هذا المجتمع مع هذه السمات (عن طيب خاطر)^(٣٠) لعدم وجود بدائل للخروج أو التمرد على هذه الأوضاع وفقاً لمعايير الثقافة التقليدية التى أفرزت هذه الموروثات والتى وتورثها المرأة أيضاً للأجيال القادمة (ثقافة القهر).

يتضح من ذلك الى أى مدى يهمل هذا المجتمع دور المرأة وكيانها ويفقدها أهليتها وإنسانيتها.

وفيما يتعلق بشبكة العلاقات داخل الأسرة المعيشية سواء فى الوجه البحرى أو الوجه القبلى، فهى تتسم بالتجانس والترابط والتماسك، ففى قرية الوجه البحرى نجد أن السلطة فى يد رب الأسرة (الاب الأكبر أو الاخ الأكبر، والام الكبرى) فلهم حق الطاعة على جميع أفراد الأسرة، والاخوة الذكور لهم حق الشورى فيما يقرره الاب وابنه الأكبر ولهم الحق فى الرأى قبل معرفة زوجاتهم. أما عن علاقة زوجات الابناء (السلايف) معا وعلاقاتهن مع الحماء وأخوات الزوج فنجد انها فى الأولى علاقة تعاون وتكامل للأدوار فى حالة تساوى الاطراف فى خصائصهن (الشطارة - الإنجاب).

أما إذا تفاوتت الخصائص وكانت بينهما مثل المتعلمة أو الموظفة فهنا يكون ثمة عدم تكافؤ فى العلاقة والاحساس بالضالة^(٣١) يكون من قبل غير المتعلمة ولكن عن وعى بان التعليم أحد معايير المكانة والوضع الاجتماعى.

٢٩- ذكرت إحدى المبحوثات فى وجه قبلى "المتعلمة أحسن ... حرة نفسها ، بنت علم عارفة حقها ، وتعرف تقول لأ، إحنا نفسنا نعلم بنتنا والرجال مش راضية ويطلعوها من المدرسة ويقولوا مفيش تعليم بنات وهى محكومة ومظلومة".

٣٠- "أحنا علينا نأكلهم ونشربهم ونغسل لهم ويس اما الرأى ده لهم "شورة الست تأخر سنة"

أما عن علاقة الحماء بزوجات الأبناء فهي علاقة تختلف من أسرة إلى أسرة ففي إحداها تفضل الحماء زوجة الكبير المتعلمة لأنها تساهم بنصيب في الدخل ولأنها منجبة لأحفادها وزوجة الكبير ، وفي أسر أخرى تفضل غير المتعلمة لأنها عليمة بأمور الحياة الريفية وغير متعالية .

أما عن علاقة الأزواج بزوجات الأخوات فهي علاقة الطاعة من قبل الزوجات لكل أخوات الزوج وخاصة الكبير .

أما عن هذه العلاقات في الوجه القبلي فهي شديدة التطرف وحادة وتسلطية من قبل الرجال (الأزواج) لكل زوجات الأخوات وتتسم بالعبودية أو علاقة السيد بالجواري فكلهن جواري لكل رجال الأسرة ، فحق الأخت كحق الزوج (٣٢) فيما يختص بشئون الحياة فلهم حق الطاعة وعدم العصيان أو التمرد ، ولهم حق التأديب لأي أنثى في المنزل إذا تعدت الحدود . أما العلاقة بين السلايف فهي علاقة مقهر بمقهور آخر ومبنية على ثقافة الفقر والقهر والجهل والرضى بالأمر الواقع والتحايل على كل الأسباب التي تؤدي إلى اليأس ، ومحاولة العيش تحت ظل هذه الظروف التي تجمعهم بالمواسا فيها على مايمرون به .

ودائما ماتحس المرأة في المجتمع الريفي بتدني وضعها من منطلق أن الرجل أكثر تعباً في العمل عنهن (٣٣) وعن علاقة الحماء بزوجات الأبناء فهي علاقة أكثر حدة وتسلطية من هذه العلاقة في الوجه البحري ، لأن علاقة الأم الكبرى مستمدة من العلاقة التسلطية للأب الأكبر أو الابن الأكبر في كثير من الأحيان ، وفي أحيان أخرى تصبح العلاقة علاقة أموية ويرجع ذلك

٣١- " طبعاً المتعلمة حاجة ثانية مش معقول هيتجى تحلب ولا تقرر جلة ، العلام كويس وأنا بنتى هخليها تكمل علام وعشان تبقى محترمة ولها كلمة " . وتذكر إحدى الحموات " مرات ابني المتعلمة بنأخذ رأيها في كل حاجة عشان برضه بتفهم أكثر " وهذه الحماء تفضل الزوجة المتعلمة لمساعدتها المادية للأسرة ككل ، وتثقل على زوجة الابن الأوسط بالأعباء المنزلية لعدم إنجابها بعد خمس سنوات .

وذكرت إحدى الحموات " لو مرات ابني فوق (الموظفة) اتحرقت مش هسغفها ، لكن لو مرات ولادي التانيين جر لهم حاجة وأنا أشيل ترايهم " وهذا نتيجة تعالي المتعلمة عليها ، ومساعدة الأخريات لها .

(٣٢) الأخ كلمته تمشى على الستات كلهم ولو شد معاهم ميزعلوش ولا يتكلموا " الوحدة مش بتحكم على نفسها ونفسى حكى يبقى في ايدي ، لكن والا .

لعلاقات القرابة المكثفة نتيجة الزواج الداخلي (٣٤) بين العائلة الواحدة ولقد اتفق كل من رجال قرية الوجه البحري والوجه القبلي على أن النساء هن دائما السبب في التفريق بين (٣٥) الأخوة والسبب في عزلة المعاش لذلك من المفضل في الوجه القبلي أن تكون الزوجات أقرباء . بعضهن لتصبح العلاقة بينهما قوية . أما علاقة النساء في الأسرة المعيشية بأولادهن وخاصة في الوجه القبلي فهي مختلفة في ظل المجتمع الذكوري للمرأة حق تأديب وتربية ابنتها أما الولد فمن سن خمس سنوات لا يصبح لأمه أي دور في توجيهه وإنما هو من حق الأب فقط . والرجال في الأسرة سواء العم وأولاده والأخوات الذكور .. لهم حق التوجيه والرأي في كل ما تفعله نساء الأسرة وما عليهن إلا الطاعة .

وعن العلاقة بالاقارب والجيران (٣٦) فهي محدودة في قرية الوجه البحري ومرتبطة فقط بالمجاملات في المناسبات العامة ، أما في الوجه القبلي نتيجة لتجانس المجتمع الصعيدي وقاسمته فتماسك الأسرة وتجانسها هو امتداد ونتاج لدرجة تماسك وتجانس بناء القرية العائلي بصفة عامة .

فنجد العلاقة بالاقارب والجيران علاقة مودة ومشاركة في الواجبات من زواج ووفاء (٣٧) وظهور ... الخ .

٣- البعد الثقافي

٢٣- وهو في بيحي يخبط فينا نسكت ماخاش بنحب رأيهم . والست مرتاحه عنه .

٢٤- ينتشر الزواج الداخلي بشكل واسع الانتشار في الوجه القبلي لذلك تكاد تمتنع بين النساء هناك الرضاعة الطبيعية لغير ابنائهن لأن تعاليم الدين تحرم الزواج من ذكر وأنثى تم رضاعتها معا من امرأة واحدة عدد من الرضعات .

٢٥- صحيح إن الستات بعنى هم اللى بيقسوا البيت لكن عندنا احنا منقدرش لأن الرجال عارفين بكل حاجة

٢٦- " كل جيراننا يبقوا قرايبنا والمثل بيقول " الجار القريب أحسن من الاخ البعيد " .

٢٧- الناس بتودي صواني أكل للرجالة لعيلة الميت لمدة اسبوع .

اتضح من الدراسة الميدانية للأسرة المعيشية في الوجهين البحري والقبلي سيادة نمط من القيم الاجتماعية التقليدية تمثل في أشكال من العمل الجماعي والتجانس والترابط العائلي المتعارف عليه في الثقافة التقليدية، والحياة المشتركة، والعلاقات القرابية المترابطة والعصبية وأشكال المجاملات، وقيمة الأرض... وتنمفصل تلك القيم التقليدية مع قيم أفرزتها الحداثة كالعمل المأجور والأدوات التكنولوجية وقيمة التعليم، قيمة الذكر، وقيمة العمل، والخبز، الشطارة والعمار، وقيم الانجاب. وبعض السلوكيات (الختان) عادات الزواج والوفاة المشايخ والسحر والحسد...

ففي قرية ابخاص (الوجه البحري) اتضح لنا أن هناك اتجاهات واضحة نحو التعليم لابناء الأسر المعيشية للنوعين الذكر والأنثى والاتجاه المتزايد نحو العمل الوظيفي^(٣٨)، وقيمة العمل والتي تجمع بين العمل الزراعي والوظيفة، كما اتضح أنه مازالت الأرض^(٣٩) تمثل قيمة اقتصادية واجتماعية في تحديد المكانة في الريف المصري، وإن كان ثقل ميزان قيمة التعليم^(٤٠) في مقابل قيمة الأرض. أما عن قيمة الذكر في الوجه البحري فهي أقل حدة من قيمته في الوجه القبلي وكذلك قيمة الأرض، ففي قرية الوجه البحري تتضح أهمية الانجاب بصفة عامة دون تشدد وإن كان في حقيقة الامر يعد إنجاب الذكور في المجتمع المصري بصفة عامة أهمية واضحة لعوامل الميراث واستمرار اسم العائلة... وأما في الوجه القبلي فكثرة إنجاب الإناث يعتبر كارثة فهم يفضلون الذكور^(٤١) وتعليمهم أيضا عن الإناث وتعليمهن. ولكن يعد الذكر بوصفه قيمة اقتصادية ومصدراً للدخل وامتداد للعائلة وحاملاً اسمها... وأما عن بعض السلوكيات كعادات الزواج والوفاة... فمازال الريف المصري يتسم بخصوصية

- ٣٨- ذكر أحد المبحوثين في قرية ابخاص "العمل في الوظيفة عشان أنا راجل دلوقتى اقعد مع أجدة ناس أو وسط أى قعدة واقدر اتكلم كل حاجة، الحاجة الوحيدة اللي نقصاني هي الانجليزى وعلومهم ولانورثوهم".
- ٣٩- ذكر أحد المبحوثين "احنا فاتحين البيت بيها والحب هو اللي ساترنا والأرض بتستر".
- ٤٠- ذكر العديد من الحالات، ويمكن نبيع الأرض عشان نعلم عيالنا عشان يتوظفوا أو ينفعو نفسهم بينما ذكر أحد المبحوثين في الوجه القبلي والأرض ذي العرض وهي أساس الحياة.
- ٤١- الولد يطلع معايا في الحلا لكن البنت بتقف علينا بخسارة "الولد بيصرف على نفسه لكن البنت بتكلف".

أكثر تقليدية في مراسم تلك المناسبات بداية من عملية الاختيار للزوج وصفات الزوج والزوجة حتى منزل الزوجية ومراسم الفرح. فبالرغم من دخول بعض السمات الحديثة إلا أنه مازال يحتفظ بالسمات التقليدية ويتجسد ذلك في ريف الوجه القبلي سواء في الزواج أو الوفاة، فحتى الان لا يؤخذ رأى الانثى في زوجها المنتظر^(٤٢) أما مراسم الوفاة فنجدتها شديدة التقليدية والقدم في الوجه القبلي فما زالوا يمارسون الطقوس التي تتسم بالجهل والتخلف (يشقون الملابس، ويلطمون الحدود ويحملون التراب... والمرأة زوجة المتوفى تبقى عاماً كاملاً لاتخرج من المنزل ولا تستحم لمدة ٤٠ يوماً. ونجد أن الافراح وجميع المناسبات لها الطابع الدينى وخاصة في تلك القرية حيث انتشار الطرق الصوفية والارتباط بالممارسات الدينية وشعائرها بشكل مكثف.

أما عن زيارة المشايخ. فهي ظاهرة مرتبطة بالثقافة التقليدية وما زالت تمارس في الريف المصري وبشكل واضح في ريف الوجه القبلي حيث اتضح في قرية (الترعة) أهمية المشايخ^(٤٣) وتبركهم بهم ويذبحون لهم الذبائح ويقيمون لهم الموالد كما تؤكد حالات الدراسة على انتشار السحريا لقرية كما أكدوا على وجود نساء بالقرية تحاول القيام بأعمال السحر وكتابة الاعمال أو فكها وذلك بذكر القرآن... يتضح مما سبق تعايش وتقفصل ثقافات تقليدية قديمة مع أنماط ثقافية وقيم حديثة. فما زالت الثقافة القديمة تمارس نتيجة لاستمرارية النمط التقليدي والمعيشى في الحياة اليومية جنباً إلى جنب مع الأنماط المستحدثة في الواقع المصري الان.

مرفق بالبحث صور فوتوغرافية لكل العمليات المنزلية في الوجهين البحري والقبلي من قرىتي البحث (ابخاص والترعة).

- ٤٢- "عندنا البنات بنجوزهم غصب عنهم".
- ٤٣- الشيخ ناصر ده شيخ مبروك ولازم العرسان يزروه عشان تيم لهم بخير.